واقع مفهوم الاقتصاد الأخضر لدى طلبة كلية التربية بجامعة أسيوط ودور التعليم في تطويره: دراسة ميدانية

د/ هناء فرغلي علي محمود

مدرس أصول التربية

كلية التربية- جامعة أسيوط

المستخلص:

هدف البحث إلى تعرف واقع مفهوم الاقتصاد الأخضر لدى طلبة كلية التربية بجامعة أسيوط، ووضع تصور مقترح لتفعيل دور كلية التربية في تطوير هذا الواقع لديهم، واستخدمت الباحثة المنهج الوصفي، وقامت الباحثة بتصميم استبانة كأداة للكشف عن واقع مفهوم الاقتصاد الأخضر لدى الطلبة وسبل تطويره، وتكونت عينة البحث من (1164) طالبًا وطالبة من طلبة الفرقة الرابعة بكلية التربية بجامعة أسيوط.

وتوصل البحث إلى عدة نتائج من أهمها: جاءت استجابات أفراد عينة البحث تجاه واقع مفهوم الاقتصاد الأخضر بدرجة متوسطة بمتوسط حسابي (2.28)، مما يشير إلى حاجة الطلبة إلى بذل المزيد من الجهود؛ لإكسابهم مفهوم الاقتصاد الأخضر وأساليب ممارسته بشكل سليم، وأن البعد الخاص بـ "مقترحات لنمو مفهوم الاقتصاد الأخضر لدى الطلبة بشكل صحيح" احتل المرتبة الأولى وبدرجة مرتفعة وبمتوسط حسابي (2.79) وبانحراف معياري(0.331)، يليه في المرتبة الثانية البعد الخاص بـ" ممارسات الطالب العملية لمفهوم الاقتصاد الأخضر" وبدرجة متوسطة التحقق وبمتوسط حسابي (2.33) وبانحراف معياري (0.787)، وفي المرتبة الثالثة جاء البعد الخاص بـ" مفهوم الاقتصاد الأخضر" وبدرجة متوسطة التحقق بمتوسط حسابي(2.21) وبانحراف معياري (0.745)، وفي المرتبة الرابعة والأخير وبدرجة متوسطة التحقق جاء البعد الخاص بـ" دور العملية التعليمية بكلية التربية في تنمية مفهوم الاقتصاد الأخضر" بمتوسط حسابي (2.07) وبانحراف معياري (0.775)

كما أشار البحث إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات آراء أفراد العينة تبعًا لمتغير النوع في أبعاد الاستبانة جميعها، كما أشار البحث إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.01) بين متوسطات آراء أفراد العينة تبعًا لمتغير التخصص وكانت الفروق لصالح طلبة الشعب العلمية عدا البعد الخاص بمقترحات لنمو

مفهوم الاقتصاد الأخضر لدى الطلبة بشكل صحيح، ثم قدم البحث تصورًا مقترحًا لتفعيل دور كلية التربية في تطوير واقع مفهوم الاقتصاد الأخضر لدى طلبة كلية التربية بجامعة أسيوط.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الأخضر- كلية التربية- جامعة أسيوط

The reality of the concept of green economy with Education Faculty students at Assiut University and the role of education in its development

Dr. Hana Farghali Ali Mahmoud

Lecturer of Educational Foundations

Faculty of Education - Assiut University

Abstract:

the research is aim to know the reality of the concept of green economy with the Faculty of Education students at Assiut University, and to develop a proposed vision to activate the role of the Education Faculty of in developing this reality for them. The research sample consisted of (1164) male and female students of the fourth year at the Education Faculty, Assiut University.

The research reached several results, the most important of which are: The responses of the research sample members towards the reality of the concept of green economy came to a medium degree, with a (mean= 2.28), which indicates the need for students to make more efforts; To provide them with the concept of the green economy and the methods for its proper practice, and that the dimension of "Suggestions for the correct growth of the concept of the green economy among students" ranked first and with a high degree, with a (mean= 2.79), and (SD= 0.331) followed by the

dimension of “Practical Student Practices of the Concept” in the second place. green economy” with a medium degree of verification, with a (Mean=2.33), and (SD= 0.787), In the third rank came the dimension of “the concept of the green economy” with a medium degree of verification, with a (mean=2.21), and (SD= 0.745) and in the fourth and last rank and with a medium degree of verification came the dimension of “the role of the educational process at the College of Education in developing the concept of the green economy” with a (mean=2.07), and (SD= 0.775).

The research also indicated that there were no statistically significant differences between the average opinions of the sample members according to the gender variable in all the dimensions of the questionnaire, and the research indicated that there were statistically significant differences at the level of significance (0.01) between the average opinions of the sample members according to the specialization variable. The differences were in favor of the scientific people's students, except for the dimension of proposals for the correct growth of the concept of green economy among students. Then the research presented a proposed vision to activate the role of the Faculty of Education in developing the reality of the concept of green economy with the Education Faculty students at Assiut University.

Key Words: Green Economy- Faculty of Education- Assiut University.

الإطار العام للبحث:

مقدمة:

يشهد العالم تغيرات سريعة وجذرية نتج عنها تضخم العديد من المشكلات البيئية والاجتماعية والاقتصادية التي تمس الحاضر والمستقبل، وذلك نتيجة سوء تعامل الإنسان مع بيئته الطبيعية، والتصميم غير الرشيد لبرامج التنمية؛ مما يستدعي بالضرورة السعي لإحراز تقدم نحو التنمية المستدامة بأبعادها البيئية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية والصحية.

حيث أدت الأنشطة الاقتصادية المتزايدة إلى العديد من التحديات والمخاطر التي تمحورت أساسًا حول استنزاف الموارد غير المتجددة التي تنضب تدريجيًا، إضافة إلى النتائج المحدودة للنمو الاقتصادي، وفقدان العديد من فرص العمل، وزيادة الفوارق الاجتماعية والجغرافية، والتفاوت في توزيع الثروات. (مشرف، 2020، 83)

بالإضافة إلى الأزمات المالية والاقتصادية التي لا تزال آثارها قائمة وممتدة في معظم أنحاء العالم، وعدم الاستقرار في أسواق الطاقة، ونقص في معدلات الأغذية العالمية، وندرة في المياه يصل إلى درجة الفقر، إضافة إلى تزايد معدل الانبعاثات المغيرة للطقس، والتي تسبب تغيرًا مناخيًا لا يمكن السيطرة عليه.(فؤاد، 2020، 195)، وقد كان لهذه التحديات انعكاسات على تحقيق التنمية المستدامة التي تمكن المجتمع وأفراده ومؤسساته من تلبية احتياجاتهم، والتعبير عن وجودهم الفعلي في الوقت الراهن.

ومع تزايد المخاطر البيئية لم تعد المفاهيم الاقتصادية القديمة التي أهملت البعد البيئي في التنمية الاقتصادية ملاءمة للتحليل الاقتصادي؛ إذ تم صياغة مفاهيم اقتصادية جديدة من أجل تصحيح تلك الاختلالات البيئية. (محمد، 2017، 27)، ويكون نموذجًا من نماذج التنمية الاقتصادية السريعة النمو؛ لذا فقد ظهر مفهوم جديد على الساحة الدولية ألا وهو الاقتصاد الأخضر Green Economy، وذلك لإدراج الاعتبارات البيئية في كل مرحلة من مراحل الإنتاج والاستهلاك وصياغة السياسات، إلى تصحيح الخلل الاقتصادي والاجتماعي والحد من التدهور البيئي. (كافي؛ هماش، 2017، 447)

وتشير كلمة "الأخضر" إلى كل ما هو صديق للبيئة أو يمكن أن يحسن من حالة البيئة، أو على الأقل لا يزيد على البيئة مزيدًا من الأضرار، بينما يأخذ الجانب الاقتصادي للبيئة عديد من الأشكال منها: التربة والهواء والغابات والمياه الجوفية والمعادن والطاقة، وهذه الجوانب جميعها يطلق عليها القاعدة من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية، وأن الاستخدام الجائر لهذه العناصر سوف يترتب عليه تدمير المنظومة البيئية، ولذلك ظهر "الاقتصاد الأخضر" من أجل الحفاظ على البيئة وحمايتها، وأصبح المصطلح الأكثر استخدامًا في المجتمع الدولي في سياق التنمية المستدامة الذي يقوم على دمج النمو الاقتصادي والاستدامة البيئية والمساواة الاجتماعية بشكل متكامل.(فؤاد، 2020، 159-160)

ويعرف الاقتصاد الأخضر بأنه الاقتصاد الذي يساعد في تحسين رفاهية الإنسان، والحد من عدم المساواة على المدى الطويل، مع عدم تعريض الأجيال القادمة لمخاطر بيئية كبيرة وندرة إيكولوجية (برنامج الأمم المتحدة للبيئة، 2011، 1)

ويرى (جمال الدين، 2017، 4-5) أن الاقتصاد الأخضر يجسد مفهوم التنمية المستدامة من خلال التوازن بين المجتمع والبيئة والاقتصاد، مع التأكيد على استعادة الموارد الطبيعية للبيئة وحفظها وصيانتها، والتقليل من التلوث والانبعاثات والنفايات الضارة بالبيئة في عملية الإنتاج، والاهتمام باستهلاك منتجات وخامات لا تضر بالبيئة أو التنوع البيولوجي.

فالاقتصاد الأخضر يساهم في الحد من المخاطر البيئية، ومكافحة التلوث عن طريق الحد من الاحتباس الحراري والتلوث البيئي واستنزاف الموارد الطبيعية وإدارة النفايات، كما يعمل على تصويب الأنشطة الاقتصادية؛ لتكون أكثر مساندة للبيئة وللمجتمع، وبما يؤدي إلى تحقيق التنمية المستدامة.

وتأسيسًا على ذلك اتجهت العديد من المؤتمرات الدولية والعربية نحو دعم بناء الاقتصاد الأخضر وتعزيز متطلبات الانتقال إليه، والتي بدأت بقمة الأرض في ستوكهولم عام 1972، وهو أول مؤتمر عالمي يجعل البيئة قضية رئيسة، واعتمد المشاركون سلسلة

من المبادئ للإدارة السليمة للبيئة، والتي اعتبرت صوت العالم للمحافظة على الطبيعية وحسن إدارتها. (مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية، 1972)، ومرورًا بقمة الأرض ريو 20+ للتنمية المستدامة والاقتصاد الأخضر المنعقد في يونيو 2012، واعتمد المؤتمر مبادئ توجيهية مبتكرة بشأن سياسات الاقتصاد الأخضر، ووضع استراتيجية لتمويل الجهود المبذولة بشأن التنمية المستدامة والذي أسفر عن وثيقة ختامية سميت بـ " المستقبل الذي نصبو إليه". (مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، 2012)

وكان آخرها اعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارًا لجمع المجتمع البيئي العالمي معًا في ستوكهولم – السويد في اجتماع بيئي دولي كبير في يونيو 2022، وهو أسبوع يوم البيئة العالمي " ستوكهولم +50: كوكب صحي من أجل رخاء الجميع – مسؤوليتنا، فرصتنا" لتحقيق الإجراءات العاجلة اللازمة لتأمين مستقبل أفضل على كوكب صحي، من خلال الاعتراف بأهمية التعددية في معالجة أزمة كوكب الأرض الثلاثية – المناخ والطبيعة والتلوث – لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بما في ذلك خطة عام 2030. (ستوكهولم +50، 2022)

كذلك أولت العديد من المؤتمرات العربية هذا الاقتصاد أهمية كبرى منها مؤتمر السياسة العمومية في تلبية متطلبات الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة المنعقد عام 2018م في جامعة قسطنطينية، حيث نادى بضرورة الاهتمام بتنمية هذا المفهوم على كافة الأصعدة ومختلف المجالات. (الملتقى الدولي الأول حول دور السياسات العمومية في تلبية متطلبات الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة، 2018)

ولم تكن مصر بعيدة عن هذه الاهتمامات والمبادرات فقد تبنت رؤية للتنمية المستدامة من أجل إيجاد بارقة أمل تجمع الشعب المصري، والتعامل مع التحديات المختلفة اعتمادًا على المعرفة والإبداع، وتعرف إمكانيات مصر الحقيقية، والتركيز على الميزة التنافسية. (وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري (أ)، 2016، 3)

وتنقسم استراتيجية مصر 2030 إلى اثنى عشر محورًا رئيسًا، ويعتبر محور التعليم، وكذلك محور البيئة من أهم محاور رؤية مصر 2030 المرتبطة بالاقتصاد الأخضر،

ويهدف محور التعليم إلى تحقيق العديد من الأهداف نذكر منها تحسين القدرة التنافسية للمنظومة التعليمية، وتعزيز التعلم مدى الحياة، ومحو الأمية الهجائية والرقمية، وتطوير نظم التعليم والتقويم، والارتقاء بالتعليم الفني وبمؤسسات التعليم العالي، وتدويل الجامعات المصرية، وتمكين الطلبة من التعلم من أجل المواطنة واحترام التعددية والعمل التطوعي والمسئولية المجتمعية، وتمكين الطلبة من التعلم من أجل التنمية المستدامة. في حين يهدف محور البيئة إلى وقف تدهور عناصر البيئة، وخفض معدلات انبعاث الملوثات، والحفاظ على التوازن بين النمو السكاني والموارد الطبيعية المتاحة، وإقامة منظومة زراعية مستدامة، وإقامة منظومة مستدامة للطاقة، وتطبيق نظام العمارة الخضراء، وصيانة الموارد الطبيعية، وزيادة الوعي البيئي، واستدامة إدارة منظومة المخلفات. (وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري (أ)، 2016، 33-85)

وقد توجهت مصر للانتقال للاقتصاد الأخضر من خلال ما قامت به وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري بالتعاون مع وزارة البيئة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، بوضع تقرير يتضمن أهدافًا استراتيجية للتحول نحو الاقتصاد الأخضر؛ لتحقيق نمو اقتصادي مستدام يؤدي إلى زيادة معدلات التشغيل وخفض معدلات البطالة، ويحقق العدالة الاجتماعية، ويحافظ على حقوق الأجيال القادمة في مستقبل أفضل، ومكافحة الفقر، وتحسين خدمات المياه والتعليم والصحة. (وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري (ب)، 2018، 5)

كما قامت وزارة البيئة برعاية السيد رئيس الجمهورية بمبادرة (اتحضر للأخضر) كمبادرة؛ لترسخ مبادئ الحفاظ على البيئة، والاستهلاك المستدام، ودعم التحول نحو الاقتصاد الأخضر.

وهكذا أصبح الاقتصاد الأخضر على المستويين الدولي والمحلي ضرورة ملحة في ظل التحديات البيئية والأزمات التي يمر بها العالم.

وفي إطار الاهتمام بالاقتصاد الأخضر أشارت الوثيقة الختامية لمؤتمر ريو دي جانيرو عام 2012 بعنوان " المستقبل الذي نصبو إليه" إلى أهمية الاستجابة والمشاركة

الفاعلة للمؤسسات التعليمية ولا سيما مؤسسات التعليم العالي من خلال الطلاب والمعلمين والمناهج والبرامج التعليمية لتوجهات الاقتصاد الأخضر، مع التأكيد على ضرورة إعادة النظر في البرامج التدريبية والمناهج التعليمية الحالية وتطويرها من أجل المضي قدمًا نحو التنمية المستدامة. (منظمة الأمم المتحدة، 2012، 57– 58)

وجاء في تقرير الأمم المتحدة للبيئة (2011م) التأكيد على أهمية الاستثمار في التعليم والتدريب، وبناء القدرات لتحسين المهارات؛ لإعداد القوى العاملة للتحول نحو الاقتصاد الأخضر.(برنامج الأمم المتحدة للبيئة، 2011، 32)

فنهوض أية أمة بمكانتها الاقتصادية يتحقق من خلال التعليم خاصة التعليم العالي؛ وذلك من خلال إعداد الشباب لمواكبة المتغيرات والمستجدات، وما يقوم به من معالجة النقص في المهارات، وإحداث تغيرات في السلوك والممارسات بحيث تكون أكثر مسئولية بيئيًا، والعمل على دمج مفاهيم الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة في برامجها، وجعلها جزءًا ضروريًا من الكفاءة المهنية لخريجيها.

وهذا ما أشارت إليه دراسة جمال الدين؛ أحمد؛ حسن (2014) والتي هدفت إلى تعرف الاقتصاد الأخضر ومتطلباته، وتوفير للمتعلمين أساسًا معرفيًا بشأن أهميته ومؤشرات قياسه، وتوصلت الدراسة إلى أن أساس الاقتصاد الأخضر يبدأ أولاً من التعليم باعتباره أحد الوسائل لتعديل المواقف والسلوك والقيم وأنماط الحياة بما يكفل انسجامها، وتزويد الدارسين بالمهارات والمعارف والقيم والتقنيات؛ لتحقيق الاقتصاد الأخضر، كما أكدت دراسة محمود (2018) إلى إعادة النظر في وظائف الجامعات المصرية وتطويرها وفقًا للاتجاهات الحديثة، والاستفادة من تجارب جامعات الدول المتقدمة في كيفية دمج الاقتصاد الأخضر في وظائف الجامعات المصرية من أجل تحقيق التنمية المستدامة في المجتمع، ودراسة مجاهد (2019) التي أكدت على مسئولية الجامعات في التوعية بمفهوم الاقتصاد الأخضر وتفعيله على أرض الواقع كبديل للاقتصاد البني من خلال وظائفها، ودراسة 2010 (Njeru) والتي أكدت على الدور الحيوي الذي يقوم به التعليم في معالجة قضايا البيئة والتنمية المستدامة ذات الأهمية المجتمعية، ودراسة (2104) Hui &

Shaoming التي أكدت على أهمية تنمية مفاهيم الاقتصاد الأخضر، ودمجه في مناهج متعددة التخصصات.

وبناء على ما سبق ترى الباحثة أن التعليم والاقتصاد الأخضر وجهان لعملة واحدة، فمحورهما الإنسان وتنمية معارفه وقدراته ومهاراته من أجل تحقيق الهدف من الاقتصاد الأخضر وتحقيق التنمية المستدامة، وذلك من خلال تنمية الوعي لديهم باعتبار أن السلوكيات غير المسئولة تجاه البيئة تكون نتيجة نقص الوعي بالاقتصاد الأخضر، ومن ثم فتنمية الوعي لدى الأفراد خاصة الشباب هدف بالغ الأهمية؛ لمواجهة التدهور البيئي، وحل المشكلات البيئية، وحماية البيئة ومواردها.

وفي إطار ما سبق يجب على المؤسسات التعليمية أن تعمل على مراجعة وتطوير ما تقدمه من برامج دراسية لطلبتها؛ لزيادة معلوماتهم وتوسيع مداركهم وتنمية مهاراتهم، ووعيهم بضرورة تلبية متطلبات التحول نحو الاقتصاد الأخضر حتي نسهم في انقاذ البيئة وحماية مواردها، وهذا يتطلب إيجاد معلم قادر على إكساب المعارف والمهارات والقيم والاتجاهات ذات الصلة بالاقتصاد الأخضر لدى طلابه، معلم قادر على إثارة الفضول لدى طلابه لمعرفة المزيد عن البيئة والاقتصاد الأخضر، معلم ينمي لدى طلابه المسئولية تجاه البيئة والمجتمع، معلم يدرب طلابه على ممارسة سلوكيات صديقة للبيئة.

مشكلة البحث:

انطلاقًا من أهمية الاقتصاد الأخضر وظهروه كرد فعل لآثار التدهور البيئي والأزمات والمشكلات العالمية عامة والاختلالات البيئية التي نعاني منها خاصة الأمر الذي جعله مطلبًا أساسيًا وأمرًا حتميًا؛ لتحقيق أبعاد التنمية المستدامة خاصة البعد البيئي، وانطلاقًا من دور كليات التربية في تنمية مفاهيم الاقتصاد الأخضر لدى طلبتها وأساليب ممارسته حيث يعد وسيلة أساسية من وسائل تحقيق التنمية المستدامة ولا يعد بديلاً لها.

ومن خلال المؤشرات السابقة في التقارير ونتائج الدراسات والبحوث السابقة، وما أكدت علية رؤية مصر 2030م، وما أحدثته الثورة العلمية والتكنولوجية والصناعية من تقدم علمي، وانسجامًا مع التحولات والتطورات الاقتصادية الشاملة التي تشهدها مصر في

التحول نحو الاقتصاد الأخضر، أصبح تنمية مفاهيم الاقتصاد الأخضر ضرورة ملحة وهدفًا رئيسًا للتربية والتعليم.

وفي هذا الصدد أكدت العديد من نتائج الدراسات على أهمية مفهوم الاقتصاد الأخضر والمفاهيم المرتبطة به، ودعت إلى ضرورة دمجة في العملية التعليمية، وتنمية هذه المفاهيم لدى الطلبة، وتشكيل السلوك الإيجابي المؤيد للبيئة، ومن هذه الدراسات دراسة خيري (2020م) والتي أكدت نتائجها على ضرورة تدريس برامج التنمية المستدامة والاقتصاد الأخضر لكافة طلبة التخصصات الجامعية، ودراسة الحنان (2020م) والتي أكدت نتائجها على ضرورة تنمية الاقتصاد الأخضر وأبعاد العدالة الاجتماعية لدى المتعلمين، ودراسة الصفتي (2020م) والتي أكدت نتائجها على ضرورة تنمية معارف ومهارات وقيم واتجاهات طلبة الجامعات المصرية المرتبطة بالتربية من أجل بيئة خضراء، ودراسة (Nhamo, 2014) والتي توصلت إلى ضرورة تبني مفهوم الاقتصاد الأخضر في مؤسسات التعليم العالي من خلال المناهج الدراسية، والسياسة التعليمية، والبحث العلمي، ودراسة (Rao& Aithal, 2016) والتي أكدت على ضرورة دمج الاقتصاد الأخضر في المقررات الدراسية، وحل المشكلات المعتمد على المفاهيم الخضراء، وتلبية متطلبات التعلم الأخضر، واستخدام التكنولوجيا الخضراء في التعليم.

وبالرغم من تعدد الدراسات التي أكدت على أهمية الاقتصاد الأخضر، وجدت مجموعة من الدراسات التي أكدت عكس ذلك، حيث أكدت على أن هذا الدور يشوبه العديد من المعوقات وهو ما أكدته دراسات Njeru (2010)، Parrique (2013) ، جمال الدين وآخرون (2014)، Rao; Aithal (2016) ، محمد (2017)، محمود (2018)، الحضرمي؛ سليمان (2020)، والتي اتفقت على أن من أهم معوقات تطبيق الاقتصاد الأخضر في التعليم نقص الوعي بالاقتصاد الأخضر، وقلة البحوث الأكاديمية التي تتناول الاقتصاد الأخضر وتطبيقاته في التعليم، إضافة إلى عدم وجود برامج تدريبية للطلبة حول مفاهيم الاقتصاد الأخضر، وافتقار استراتيجيات التدريس المستخدمة في تبني مفاهيم الاقتصاد الأخضر.

ولهذا؛ يجب على أنظمة التعليم والمؤسسات التعليمية مواكبة التطورات الهائلة وإكساب خريجيها المعارف والمهارات اللازمة في ضوء توجهات الاقتصاد الأخضر، خاصة المعلم لكون ركيزة أساسية في العملية التعليمية، وله دور فعال في ارتقائها، فتغير دور المعلم من شارح وملقن للمعلومات إلى مرشد وموجه وفقًا للتوجهات الحديثة في التربية استوجب الاهتمام بالمعلم من خلال تدريبه وتطوير مهاراته وقدراته المهنية والتقنية.(العنزي، 2022، 52)

إن إعداد وتثقيف الجيل القادم من المتعلمين بطريقة أكثر استدامة للحياة أمر بالغ الأهمية، ويعد المعلم أحد الجوانب الأساسية التي يمكنه تحقيق هذا الهدف، فيمكن للمعلمين بما لهم من أدوار في المدارس، وفي المجتمع ككل، ومن ثم فهناك حاجة إلى إعداد معلم أكثر استثارة لديه وعي بتحديات وحلول الاستدامة، وقدرة على التعبير عن الاهتمام باحتياجات المجتمع.(محمد، 2022، 110)

وتوجد العديد من الدراسات التي تؤكد على أهمية تنمية الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة لدى المعلمين منها دراسة فؤاد (2020) التي أكدت علي ضرورة تقويم برامج إعداد المعلم بكليات التربية؛ للوقوف على مدى تناولها وتغطيتها لمبادئ الاقتصاد الأخضر، والعمل على أن يكون من بين أهداف برنامج إعداد معلمي العلوم بكلية التربية إكساب الطلاب المهارات اللازمة للاقتصاد الأخضر، ودراسة محمد (2022) التي أوصت بضرورة بتضمين مفاهيم الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة في برامج إعداد المعلم، ودراسة Gbadamosi (2016) والتي أكدت على ضرورة تنظيم مؤسسات تدريب المعلمين لفهم الاقتصاد الأخضر من خلال عقد ندوات تدريبية وورش عمل منتظمة للمعلمين، ودراسة Kalsoom (2017) والتي أكدت على تنمية الوعي بالاستدامة لدى الطالب المعلم في الجامعات الباكستانية، ودراسة Brandt, et al (2019) والتي أوصت بضرورة تضمين مفاهيم التنمية المستدامة في برامج إعداد المعلم في الجامعات.

لذا قامت الباحثة بإجراء استطلاع رأي؛ لتعرف مستوى معارف الطلبة شعب الأقسام العلمية والأدبية بكلية التربية جامعة أسيوط عن الاقتصاد الأخضر وعددهم 50

طالبًا وطالبة وذلك في العام الدراسي 2021/ 2022، وبعد التطبيق على العينة الاستطلاعية تبين ما يلي:

- أجمعت العينة الاستطلاعية على ضعف معرفتهم بمفاهيم الاقتصاد الأخضر بنسبة (86%)، وهي نسبة مرتفعة مما يشير إلى أن الكثير منهم ليس لديه أية خلفية معرفية عن مفهوم الاقتصاد الأخضر.
- أجمعت العينة الاستطلاعية على أن ممارستهم لا تتفق مع مبادئ الاقتصاد الأخضر بنسبة (73%)، وهذه نسبة مرتفعة تدل على قصور في إدراك الطلبة للممارسات التي يمكن من خلالها دعم الاقتصاد الأخضر، وهذا يشير إلى أهمية تغيير اتجاهات وسلوكيات وممارسات الطلبة نحو السلوك البيئي المستدام.
- أجمعت العينة الاستطلاعية على قصور البرامج الأكاديمية في تنمية مفهوم الاقتصاد الأخضر بنسبة (89%)، وهي نسبة مرتفعة؛ مما يشير إلى ضعف البرامج والمقررات في تناولها لمفاهيم الاستدامة والاقتصاد الأخضر، وبذلك تتضح أهمية دمج الاستدامة والاقتصاد الأخضر في البرامج الأكاديمية والمقررات الدراسية.
- أجمعت العينة الاستطلاعية على اهتمامهم بموضوع الاقتصاد الأخضر وقد أبدي الطلبة جميعهم رغبتهم في تعرف هذا المفهوم بنسبة (94%)، وهي نسبة مرتفعة تشير إلى رغبتهم في تعرف هذا المفهوم وأهميته ومبادئه.

كما قامت الباحثة بمراجعة مقررات البرامج المختلفة بكلية التربية بجامعة أسيوط، والتي تبين خلوها من أي مقرر للاقتصاد الأخضر عدا مقرر للتربية البيئية يدرس لطلاب الفرقة الأولى وعند مراجعته تبيين افتقار هذا المقرر لقضايا الاقتصاد الأخضر، مما دعا الباحثة لأخذ ذلك محل الاهتمام، هذا بالإضافة إلى ملاحظات الباحثة لما يبديه بعض الطلبة بكلية التربية جامعة أسيوط – محل عمل الباحثة– من ممارسات لا تتفق ومبادئ الاقتصاد الأخضر ومنها المبالغة في استخدام الطاقة الكهربية في الإنارة والتهوية، وضعف اهتمامهم بالتخلص من القمامة رغم توفر الصناديق المخصصة لذلك، والاستهلاك المتزايد للأطعمة السريعة غير الصحية، والمبالغة في استخدام الهواتف الذكية.

وبناء على ما سبق وفي ضوء نتيجة الدراسة الاستطلاعية، تتضح أهمية تطوير مفهوم الاقتصاد الأخضر وأساليب ممارسته لدى الطلبة المعلمين بالأقسام الأدبية والعلمية بكلية التربية؛ حتى يستطيعوا تضمين مفاهيم الاقتصاد الأخضر وفلسفته ومبادئه أثناء تدريسهم لتلاميذهم، حيث إن تحقيق التنمية المستدامة وحماية البيئة يبدأ من توليد الوعي بمفاهيم الاقتصاد الأخضر وأساليب ممارسته بين المعلمين؛ حتي ينقلوا معارفهم ومهاراتهم لتلاميذهم وتنمية الوعي به لديهم، فالمعلم قدوة ومثال يحتذى به فكريًا وسلوكيًا، ولديه القدرة على تغيير وتعديل اتجاهات وسلوكيات تلاميذه، وتنمية مفاهيم الاقتصاد الأخضر لديهم.

ولكون مؤسسات التعليم بوجه عام وكليات التربية بوجه خاص بدول العالم هي المسئولة عن تعليم الاقتصاد الأخضر ضمن المقررات الدراسية التي يدرسها الطلبة في تلك الكليات، فقد جاء البحث الحالي محاولاً تعرف واقع مفهوم الاقتصاد الأخضر لدى طلبة كلية التربية جامعة أسيوط كفكرة ومضمونه وتطبيقه ومهاراته، والذي في ضوئه تستطيع الكلية أن تضع استراتيجيات لدعم مفهوم الاقتصاد الأخضر والمضي قدمًا نحو التنمية المستدامة في المجتمع، ومن ثم يمكن تحديد مشكلة البحث الحالي في معرفة مفهوم الاقتصاد الأخضر لدى طلبة كلية التربية بجامعة أسيوط، ووضع تصور مقترح لتفعيل دور كلية التربية في دعم توجه طلابها نحو الاقتصاد الأخضر.

أسئلة البحث:

حاول البحث الإجابة عن الأسئلة التالية:

1- ما الإطار المفاهيمي للاقتصاد الأخضر؟
2- ما واقع مفهوم الاقتصاد الأخضر لدى طلبة كلية التربية جامعة أسيوط؟
3- هل توجد فروق دالة إحصائيًا بين وعى طلبة كلية التربية بجامعة أسيوط بمفهوم الاقتصاد الأخضر تعزى لمتغيري (التخصص، النوع)؟
4- ما التصور المقترح لتفعيل دور كلية التربية في تطوير واقع مفهوم الاقتصاد الأخضر لدى الطلبة؟

أهداف البحث:

هدف هذا البحث إلى محاولة وصف واقع مفهوم الاقتصاد الأخضر لدى طلبة كلية التربية بجامعة أسيوط، كما هدف إلى وضع تصور مقترح للدور المأمول من كلية التربية بجامعة أسيوط في تنمية مفاهيم ومهارات الاقتصاد الأخضر لدى طلابها.

أهمية البحث:

وتنقسم إلى:

- **الأهمية النظرية:** وتمثلت في:

- التأصيل النظري لمفهوم الاقتصاد الأخضر كأحد المفاهيم البيئية والاقتصادية الحديثة في قواعد النظام العالمي الجديد.
- ندرة البحوث التربوية – في حدود علم الباحثة– التي تناول مفهوم الاقتصاد الأخضر خاصة مع الطلاب المعلمين وهو ما يعطي للموضوع أهمية.

- **الأهمية التطبيقية:** من المتوقع أن يفيد البحث الحالي:

✓ مخططي ومسئولي برامج إعداد المعلم في كافة التخصصات بكلية التربية من خلال ما يضعه من مقترحات لتطوير البرامج بما يتوافق مع مفاهيم الاستدامة ومفاهيم الاقتصاد الأخضر.

✓ الطلاب المعلمين بما يقدمه من موضوعات معاصرة مهمة وضرورية لاستكمال متطلبات الإعداد الأكاديمي لهم؛ ليكونوا مواطنين واعيين بما يفيد وطنهم ويحقق أهداف الاستدامة والاقتصاد الأخضر ورفاهية الأجيال الحالية والقادمة.

✓ الباحثين حيث يمكن الاسترشاد به في استحداث أبحاث مستقبلية؛ لتحسين جودة الحياة البيئية، وفتح آفاق جديدة في مجال الوعي البيئي والاستدامة.

✓ دعم توجهات وزارة التخطيط في تحقيق رؤية مصر 2030م.

دراسات سابقة:

أجريت عديد من الدراسات في موضوع الاقتصاد الأخضر ودور المؤسسات التعليمية في تحقيقه، وإن كان لم يتطرق إلى معرفة واقع مفهوم الاقتصاد الأخضر لدى

الطلبة ودور التعليم في تطوير هذا الواقع أي منها؛ لذا قامت الباحثة بعرض بعض الدراسات المرتبطة بموضوع الدراسة، وفقًا لترتيب ظهورها الزمني من الأقدم للأحدث، وذلك كما يلي:

(أ) الدراسات العربية:

هدفت دراسة **الحوال (2014)** إلى دراسة دور السلوك البيئي الواعي للطلبة الكويتيين في دعم التنمية المستدامة وتنشيط الاقتصاد الأخضر، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وتكونت عينة الدراسة من 100 طالب وطالبة من طلاب الكليات الجامعية، وتمثلت أدوات الدراسة في استبانة تم توزيعها على عينة الدراسة، وتوصلت نتائج الدراسة إلى إنه يوجد اتجاه عام بالموافقة على متغير دعم التنمية المستدامة وتنشيط الاقتصاد الأخضر، ووجود ارتباط ذو دلالة إحصائية بين السلوك البيئي الواعي للطلاب الكويتيين ودعم التنمية المستدامة وتنشيط الاقتصاد الأخضر، كما توصلت الدراسة إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين السلوك البيئي الواعي للطلاب الكويتيين في دعم التنمية المستدامة وتنشيط الاقتصاد الأخضر، وأوصت الدراسة بضرورة استعمال بدائل للطاقة لتخفيف الانبعاث الحراري وحماية البيئة، والاهتمام باستخدام المنتجات الصحية الخالية من المواد الكيماوية.

وهدفت دراسة **محمود (2018)** إلى إعادة النظر في وظائف الجامعات المصرية وتحديثها وتطويرها وفقًا للاتجاهات الحديثة، والاستفادة من تجارب جامعات الدول المتقدمة في كيفية دمج الاقتصاد الأخضر في وظائف الجامعات المصرية من أجل تحقيق التنمية المستدامة في المجتمع، ولفت نظر المسئولين وأصحاب القرار إلى أهمية الاستعانة بالجامعة في تطوير المجتمع وتنميته، واستخدمت الدراسة المنهجين الوصفي والاستشرافي، وتوصلت الدراسة إلى استنباط بعض المتطلبات الجامعية لتحقيق التنمية المستدامة منها أن تكون فلسفة التعليم الجامعي ورؤيته ورسالته مبنية على تحقيق متطلبات التنمية المستدامة، والعمل على إيجاد نموذج للمجتمع المستدام داخل الحرم الجامعي، ودمج التعليم من أجل التنمية المستدامة في برامج الكليات بمؤسسات التعليم العالي، ودعم البحث العلمي اللازم

لدفع عملية التنمية المستدامة، كما توصلت الدراسة إلى أن دمج الاقتصاد الأخضر كوظيفة من وظائف الجامعة يتم من خلال السياسات والتشريعات المحفزة على تدعيم الاقتصاد الأخضر، وفلسفة التعليم الجامعي وأهدافه المدعمة للاقتصاد الأخضر، وتحفيز أعضاء هيئة التدريس لدعم الاقتصاد الأخضر، والتعليم الجامعي ودوره في إعداد الطلبة والخريجين، ودوره في نشر ثقافة الاقتصاد الأخضر.

وسعت دراسة **السعدني (2019)** إلى تحديد أثر قيم الاستهلاك الأخضر على نية الاستمرار لشراء المنتجات الغذائية العضوية، واستكشاف دور الوعي البيئي كمتغير وسيط بين قيم الاستهلاك الأخضر ونية الاستمرار للشراء، وتحديد دور النوع في التأثير على العلاقة بين متغيرات الدراسة، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي باستخدام قائمة الاستقصاء والمقابلات المتعمقة الفردية، والمقابلات الجماعية بالتطبيق على عينة من طلبة الجامعات الحكومية في مصر بلغت (384) طالبًا، وتوصلت النتائج إلى وجود علاقة إيجابية بين قيم الاستهلاك الأخضر ونية الاستمرار للشراء، كما تبين دور الوعي البيئي كمتغير وسيط في توضيح العلاقة بين قيم الاستهلاك الأخضر ونية الاستمرار للشراء، كما تبين دور النوع كمتغير تأثيري في العلاقة بين قيم الاستهلاك الأخضر ونية الاستمرار للشراء، إلا أنه لم يثبت تأثير النوع في العلاقة بين قيم الاستهلاك الأخضر والوعي البيئي وبين الوعي البيئي ونية الاستمرار للشراء.

وهدفت دراسة **العمايرة (2019)** تعرف درجة تضمين متطلبات الاقتصاد الأخضر في مناهج كلية الهندسة وعلاقته بدرجة الوعي البيئي لدى طلبتها من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس والطلبة، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي الارتباطي من خلال استبانتين، الأولى تخص متطلبات الاقتصاد الأخضر، والثانية لقياس درجة الوعي البيئي لدى الطلبة، وتم تطبيقهما على عينة من أعضاء هيئة التدريس بلغت 18 عضوًا، وعينة من الطلبة بلغت 208 طالبًا وطالبة، وتوصلت الدراسة إلى أن مجال بناء القدرات وتنمية المهارات جاء بالمرتبة الأولى، يليه مجال الاستراتيجيات البيئية، وفي المرتبة الثالثة جاء مجال البحث العلمي والإبداع، كما توصلت الدراسة إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين

استجابات أعضاء هيئة التدريس بحسب متغيرات الجنس وسنوات الخبرة في درجة تضمين مناهج كلية الهندسة لمتطلبات الأخضر، كما ظهرت أداة الوعي البيئي بدرجة متوسطة من وجهة نظر أفراد العينة، ووجود علاقة ارتباطية بين درجة تضمين مناهج كلية الهندسة لمتطلبات الأخضر من وجهة نظر أفراد العينة أعضاء هيئة التدريس والطلبة ودرجة الوعي البيئي لدى طلبتها، وأوصت الدراسة بتحديث وتطوير مناهج كلية الهندسة، ووضع استراتيجيات بيئية تدعم مفهوم الاقتصاد الأخضر، وتحقيق الشراكات مع المجتمع المدني لتطوير خبرات الطلبة، وإقامة الندوات وورش العمل؛ لزيادة توعية الطلبة بمصادر البيئة النظيفة وحسن استثمارها.

وسعت دراسة **المطيري (2019)** إلى الكشف عن واقع تضمين مفاهيم الاقتصاد الأخضر في مقرر الدراسات الاجتماعية لطلاب المرحلة المتوسطة من خلال إعداد قائمة مفاهيم الاقتصاد الأخضر اللازمة لطلاب الصف الأول المتوسط، وتقويم محتوى مقرر الدراسات الاجتماعية والوطنية في ضوء مفاهيم الاقتصاد الأخضر، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي بأسلوبه تحليل المحتوى، وقامت الباحثة بإعداد قائمة المفاهيم من ثلاثة أبعاد وشملت 130 مفهوم التي يمكن تحليل محتوى كتب مقرر الدراسات الاجتماعية والوطنية لطلاب الصف الأول المتوسط الفصل الدراسي الأول والثاني – كتاب الطالب– من خلالها، وتوصلت الدراسة إلى وجود قصور في محتوى مقرر الدراسات الاجتماعية والوطنية للمرحلة المتوسطة، كما توصلت الدراسة إلى أن أقل الأبعاد تضمينًا لمفاهيم الاقتصاد الأخضر هو البعد الاجتماعي يليه البعد البيئي في حين استحوذ البعد الاقتصادي على أعلى نسبة تضمين، وكان نسبة توافره دون المأمول لتحقيق الاقتصاد الأخضر، وأوصت الدراسة بإعادة النظر في محتوى كتب المناهج الدراسية في ضوء مفاهيم الاقتصاد الأخضر، وتبصير معلمي الاجتماعيات بنتائج الأبحاث والدراسات؛ للاستفادة منها.

وكشفت دراسة **الحضرمي؛ سليمان (2020)** عن دور القيادات الجامعية في تحقيق الاقتصاد الأخضر في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية 2030، كذلك تحديد المعوقات التي تحد من دور القيادات الجامعية في تحقيق الاقتصاد الأخضر، ومن ثم

التوصل إلى المقترحات التي يمكن أن تسهم في تذليل تلك المعوقات، كذلك توضيح الفروق بين استجابات القيادات الأكاديمية حول دورهم في تحقيق الاقتصاد الأخضر تبعًا لمتغير الجامعة، والجنس، وعدد سنوات الخبرة في العمل القيادي بالجامعة، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، والاستبانة كأداة لها حيث طبقت على عينة من القيادات الأكاديمية في الجامعات السعودية بلغت نسبتها 30 % من مجتمع البحث، وخلصت النتائج إلى أن دور القيادات الجامعية في تحقيق الاقتصاد الأخضر جاء بمستوى متوسط، كما أنه توجد مجموعة من المعوقات التنظيمية والإدارية والمادية التي تحد من تفعيل دور القيادات الجامعية في تحقيق الاقتصاد الأخضر في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية.

وهدفت دراسة **الحنان (2020)** إلى تعرف أثر برنامج مقترح لتنمية أبعاد العدالة الاجتماعية والاقتصاد الأخضر في تدريس الدراسات الاجتماعية لدى تلاميذ الصف الثاني الإعدادي فى ضوء أبعاد التكامل الاقتصادي العربي، وقد استخدم الباحث المنهجين الوصفي والتجريبي، وتمثلت أدوات الدراسة في قائمة أبعاد العدالة الاجتماعية المراد تنميتها لدى تلاميذ الصف الثاني الإعدادي، وقائمة أبعاد الاقتصاد الأخضر المراد تنميتها لدي التلاميذ، وقائمة بأبعاد التكامل الاقتصادي العربي المبنى عليها البرنامج المقترح، والبرنامج المقترح لتنمية أبعاد العدالة الاجتماعية والاقتصاد الأخضر لدى هؤلاء التلاميذ في تدريس الدراسات الاجتماعية في ضوء أبعاد التكامل الاقتصادي العربي، وأوراق عمل التلاميذ الخاصة بالبرنامج، واختبار مواقف لقياس أبعاد العدالة الاجتماعية واختبار أبعاد الاقتصاد الأخضر لدي التلاميذ، والذي تم تطبيقهما على 38 تلميذًا بمدرسة الشهداء الإعدادية التابعة لإدارة الخارجة التعليمية بمحافظة الوادي الجديد، وأسفرت النتائج على وجود فرق دال إحصائيًا بين متوسطي درجات التلاميذ في التطبيق القبلي والبعدي لاختبار أبعاد العدالة الاجتماعية ككل، واختبار أبعاد الاقتصاد الأخضر ككل لصالح التطبيق البعدي عند مستوى 0.01 مما يدل على تأثير تدريس البرنامج المقترح لتنمية أبعاد العدالة الاجتماعية والاقتصاد الأخضر لدى التلاميذ، وأوصت الدراسة باستخدام هذا البرنامج في تدريب المعلمين على التدريس وفقًا لذلك.

واستهدفت دراسة **الصفتي (2020)** تقديم رؤية مقترحة للتربية من أجل بيئة خضراء بالجامعات، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي لجمع البيانات، وتوصلت الدراسة إلى رؤية مقترحة للتربية من أجل بيئة خضراء بالجامعات المصرية، واشتملت تلك الرؤية المقترحة على سبل تنمية معارف، ومهارات، وقيم، واتجاهات طلاب الجامعات المصرية المرتبطة بالتربية من أجل بيئة خضراء.

وهدفت دراسة **فؤاد (2020)** إلى بناء برنامج مقترح في ضوء توجهات الاقتصاد الأخضر؛ لتنمية الوعي البيئي والتفكير الإيجابي لدى الطلاب المعلمين بالشعب الأدبية بكلية التربية، واستخدمت الباحثة المنهجين الوصفي والتجريبي، وتمثلت أدوات الدراسة في مقياسي الوعي البيئي، ومهارات التفكير الإيجابي، وطبقت الأدوات على مجموعة من الطلاب المعلمين بالشعب الأدبية (شعبة الدراسات الاجتماعية– شعبة اللغة العربية) الفرقة الثانية بكلية التربية جامعة عين شمس، وتوصلت النتائج إلى تفوق طلاب مجموعة البحث في مقياس الوعي البيئي والتفكير الإيجابي وذلك بعد تدريس البرنامج المعد في ضوء توجهات الاقتصاد الأخضر، وأوصت الدراسة بتقويم برامج إعداد المعلم بكليات التربية؛ للوقوف على مدى تناولها وتغطيتها لمبادئ الاقتصاد الأخضر، والعمل على أن يكون من بين أهداف برنامج إعداد معلمي العلوم بكلية التربية إكساب الطلاب مهارات التفكير الإيجابي والوعي البيئي، كما أوصت الدراسة باستحداث جوائز للطلاب الذين أفادوا بيئتهم بشكل فعال، وتفعيل دور الأعمال التطوعية داخل الحرم الجامعي؛ لتحقيق الاستدامة في جامعاتهم.

وسعت دراسة **مشرف (2020)** إلى تشخيص واقع التعليم الفني المزدوج، وتحديد أهم نقاط القوة والاستفادة منها، وأهم نقاط الضعف التي يعاني منها وتعوقه عن تحقيق أهدافه المنشودة، وكذلك الوقوف على الأوضاع الاجتماعية وتأثيراتها عليه من أجل اكتشاف الفرص المتاحة ومواجهة التحديات؛ وذلك من أجل وضع استراتيجية مقترحة لتطوير التعليم الفني المزدوج في مصر لتعزيز متطلبات الانتقال للاقتصاد الأخضر، ومن ثم تحديد الاستراتيجيات البديلة لاختيار الأنسب من بينها، وقد تم استخدام المنهج الوصفي

لتحقيق ذلك، كما تم استخدام أحد الأساليب الرئيسة في التخطيط الاستراتيجي وهو أسلوب التحليل البيئي من أجل تشخيص واقع التعليم الفني المزدوج في مصر لتعزيز متطلبات الانتقال للاقتصاد الأخضر، وتوصلت الدراسة إلى اقتراح استراتيجية لتطوير التعليم الفني المزدوج في مصر لتعزيز متطلبات الانتقال للاقتصاد الأخضر.

واستهدفت **دراسة سليمان (2021)** تعرف الأسس النظرية للتخطيط للتعليم الأخضر الرقمي، والتعريف بمدارس التكنولوجيا التطبيقية وأهدافها، والتوصل لمتطلبات التخطيط لتعزيز مهارات التعلم الأخضر الرقمي لدى طلاب هذه المدارس، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي بالتطبيق على استراتيجية السينات الخمس، كما استخدمت الاستبانة الإلكترونية بتطبيقها على عينة عشوائية من طلاب مدارس التكنولوجيا التطبيقية بلغ عددها 100، وأسفرت نتائج الدراسة عن ضرورة التخطيط لتعزيز مهارات التعلم الأخضر الرقمي، وتوظيف التكنولوجيا الخضراء، والوعي بالنفايات الإلكترونية، ومراعاة الفروق الفردية بين الطلاب، وتوفير بيئة تفاعلية، وخلصت الدراسة إلى رؤية مستقبلية مقترحة للتخطيط لتعزيز مهارات التعلم الأخضر الرقمي لدى طلاب مدارس التكنولوجيا التطبيقية.

وهدفت دراسة **العنزي (2022)** إلى تعرف درجة وعي معلمات الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الثانوية بمبادئ الاقتصاد الأخضر في ممارستهن التدريسية، والكشف عن الفروق الدالة إحصائيًا بين وعي معلمات الدراسات الاجتماعية بمبادئ الاقتصاد الأخضر في ممارستهن التدريسية تعزى لمتغيرات التخصص الدقيق والمؤهل العلمي وسنوات الخبرة، واستخدمت الباحثة المنهج الوصفي المسحي والاستبانة كأداة لدراستها، وتكون مجتمع الدراسة وعينتها من معلمات الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الثانوية بمنطقة الحدود الشمالية والبالغ عددهن 54 معلمة، وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية: قائمة بمبادئ الاقتصاد الأخضر تكونت من ستة مبادئ يندرج تحتها 49 مؤشرًا، كما توصلت الدراسة إلى أن معلمات الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الثانوية لديهن وعي بدرجة عالية جدًا بمبادئ الاقتصاد الأخضر في ممارستهن التدريسية، كما أوضحت الدراسة أن أكثر

مبادئ الاقتصاد الأخضر التي تمارسها المعلمات تمثلت في مبدأ العدل حيث جاء في المرتبة الأولى، يليه مبدأ الدمج، ثم مبدأ المرونة، وفي المرتبة الرابعة جاء مبدأ الكرامة ومبدأ صحة الأرض، وجاء مبدأ الاستدامة في المرتبة الأخيرة، كما توصلت الدراسة إلى عدم وجود فروق دالة إحصائية تعزى لمتغيرات التخصص الدقيق والمؤهل العلمي وسنوات الخبرة، وأوصت الدراسة بضرورة تبني برامج التوعية بمفهوم الاقتصاد الأخضر ودوره في التنمية المستدامة، وحث المعلمات على تعزيز القيم وتبادل الأفكار، وتبادل الندوات واللقاءات في مجال الاقتصاد الأخضر.

واستهدفت دراسة **محمد (2022)** تعرف فاعلية برنامج مقترح في ضوء التنمية المستدامة والاقتصاد الأخضر في إكساب طلبة الشعب العلمية بكلية التربية بعض المفاهيم المرتبطة بالاقتصاد الأخضر والاتجاهات المستدامة، واستخدمت الباحثة المنهجين الوصفي التحليلي والتجريبي، وتكونت عينة البحث من 30 طالبًا وطالبة من شعب (البيولوجيا- الفيزياء- الكيمياء) بالفرقة الثالثة بكلية التربية بجامعة سوهاج، وطبقت عليهم أدوات البحث (اختبار المفاهيم المرتبطة بالاقتصاد الأخضر- اختبار مهارات التفكير المستدام- مقياس التوازن المعرفي- مقياس الاتجاهات المستدامة)، وتوصلت الدراسة إلى تفوق طلاب مجموعة الدراسة في التطبيق البعدي عن التطبيق القبلي بفرق دال إحصائيًا عند مستوى (0.01) من حيث اكتساب بعض المفاهيم المرتبطة بالاقتصاد الأخضر والتوازن المعرفي وتنمية التفكير المستدام والاتجاهات المستدامة، وأوصت الدراسة بضرورة تضمين مفاهيم الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة في مناهج طلبة الشعب العلمية بكلية التربية وتقديم برامج علمية لهم في هذا المجال.

(ب) الدراسات الأجنبية:

هدفت دراسة **Njeru (2010)** إلى تعرف المعوقات التي تواجه تنفيذ التعليم من أجل التنمية المستدامة في المدارس الثانوية الكينية في نيروبي، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، والاستبانة كأداة للدراسة، وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج منها أن وعي المعلمين والطلبة بقضايا البيئة والتنمية المستدامة ليس بالمستوى المطلوب؛ وذلك لعدم

تضمينها في المناهج الدراسية بشكل جيد، وضعف المعرفة بالدور الحيوي الذي يقوم به التعليم في معالجة قضايا البيئة والتنمية المستدامة ذات الأهمية المجتمعية.

وسعت دراسة **Parrique (2013)** إلى تعرف دور التعليم في دعم بناء اقتصاد أخضر نظيف مرن وطويل الأجل، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي والمقابلة كأداة للدراسة حيث أجريت مع أعضاء هيئة التدريس بكلية الاقتصاد والإدارة في جامعة فرساي سانت كوينتين بفرنسا Versailles Saint Quentin (France)، وذلك لتحديد المعوقات على الصعيد المؤسسي التي تحول دون انفتاح التعليم نحو التعددية الوظيفية بالجامعة عبر تبني التعددية الاقتصادية على أربعة مستويات (النظرية، والمنهجية، والتربوية، والانضباطية)، وتوصلت الدراسة إلى وجود معوقات رئيسة في تعليم الاقتصاد الأخضر من أجل التنمية المستدامة في مجالات كثيرة منها التنمية المهنية، والتوظيف، والتقييم، والأداء.

وهدفت دراسة **Nhamo (2014)** إلى تعرف مدى جاهزية مؤسسات التعليم العالي في أفريقيا لتبني الاقتصاد الأخضر من خلال المناهج الدراسية، والسياسة التعليمية، والبحث العلمي، والفهم العميق لمفهوم الاقتصاد الأخضر، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك العديد من المبادرات في بعض الجامعات ومؤسسات التعليم العالي؛ لتبني مفهوم الاقتصاد الأخضر، إلا أن الجهود الحالية غير كافية، كما توصلت الدراسة إلى أن التعليم العالي خاصة التعليم الإضافي يقوم بدورٍ كمنصة لإنتاج واكتساب المعرفة والمهارات الخاصة بالاقتصاد الأخضر.

وأشارت دراسة **Shaoming & Hui (2014)** إلى وضع برامج التنمية المستدامة من خلال دراسة مقارنة لجامعتين في المملكة المتحدة والصين، واعتمدت الدراسة على المقابلات الجماعية بين الطلبة، وتوصلت الدراسة إلى ضرورة إشراك أكبر عدد ممكن من الطلبة من خلال ربط الأنشطة اللاصفية بالمنهج المدرسي، وإتاحة الفرصة للطلاب بالمشاركة في عمليات تخضير الحرم الجامعي، وتعزيز التعاون متعدد التخصصات، وأوصت الدراسة بأهمية التعلم التحويلي، وأهمية تنمية مفاهيم الاقتصاد الأخضر، وتخضير الحرم الجامعي كنموذج في البلدان المتقدمة وغيرها من أجل الوصول إلى مجتمع رائد

مستدام، ومن خلال دمج مفاهيم التنمية المستدامة والاقتصاد الأخضر في مناهج متعددة التخصصات.

وسعت دراسة **Gbadamosi (2016)** إلى تقييم فهم المعلمين للاقتصاد الأخضر من أجل التدريس الفعال لتعليم تغير المناخ، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي المسحي، وتكونت عينة الدراسة من 100 معلم، وتوصلت الدراسة إلى أن 72.9 من المعلمين لم يسمعوا عن الاقتصاد الأخضر، بينما سمع 38.6 عن الاقتصاد الأخضر والاستدامة البيئية، وأوصت الدراسة بضرورة تنظيم مؤسسات تدريب المعلمين لفهم الاقتصاد الأخضر من خلال عقد ندوات تدريبية وورش عمل منتظمة للمعلمين.

وهدفت دراسة **Rao & Aithal (2016)** إلى تحليل مدى إمكانية تبني مؤسسات التعليم العالي لمفاهيم التعليم الأخضر، ومعوقات ذلك، وتعرف أهم الاستراتيجيات المستخدمة في التعليم الأخضر، وقد توصلت الدراسة إلى أن استراتيجيات التعليم الأخضر في التعليم العالي تشمل دمج الاقتصاد الأخضر في المقررات الدراسية، وحل المشكلات المعتمد على المفاهيم الخضراء، والتعلم من خبرات الآخرين، وتلبية متطلبات التعليم الأخضر، واستخدام التكنولوجيا الخضراء في التعليم، كما توصلت الدراسة إلى أن أهم المعوقات التي تعوق تطبيق التعليم الأخضر في التعليم العالي تتمثل في ضعف الوعي بالاقتصاد الأخضر لدى الطلاب وأعضاء الهيئة التدريسية والقيادات الإدارية الجامعية، وقلة البحوث الأكاديمية التي تتناول الاقتصاد الأخضر وتطبيقاته في التعليم العالي.

وسعت دراسة **Kalsoom, et al. (2017)** إلى تنمية الوعي بالاستدامة لدى الطالب المعلم في الجامعات الباكستانية، ومقارنتها مع غيرها بجامعات السويد، واستخدمت الدراسة المنهج المسحي باستخدام أداة طورها مجموعة من الباحثين الكنديين؛ لقياس معرفة واتجاهات وسلوكيات الطالب المعلم تجاه التنمية المستدامة، وطبقت الأداة على 207 معلمًا قبل الخدمة، و154 طالبً جامعيًا، وتوصلت الدراسة إلى أن الوعي بالاستدامة لدى الطلاب المعلمين في باكستان أقل بكثير من نظرائهم في السويد، وقد أوصت الدراسة على

أهمية تنمية الاتجاه نحو الاستدامة من خلال التركيز على التعليم من أجل التنمية المستدامة، والتخطيط لمبادرات تثقيف المعلم من أجل الاستدامة.

وسعت دراسة **Cole, et al. (2019)** إلى قياس أثر دورة تدريبية عبر الانترنت لطلاب الجامعات من أجل محو أمية المباني الخضراء، واستخدمت الدراسة استطلاعات رأي قبل وبعد الدورة التدريبية جنبًا إلى جنب مع المقابلات شبه المنظمة، وتوصلت الدراسة إلى فاعلية الدورة في تنمية المعارف ذات الصلة بالمباني الخضراء، وتنمية الاتجاهات السلوكية المؤيدة للبيئة، وأوصت الدراسة بأهمية تدريس الثقافة الخضراء والمفاهيم ذات الصلة بالاستدامة لطلبة التعليم العالي.

وهدفت دراسة **Brandt, et al. (2019)** إلى تقديم منهج شامل لتقييم تنمية قدرة الطالب المعلم للتعليم من أجل التنمية المستدامة، وذلك من خلال توفير أشكال التدريس والتعلم التي تعزز من كفاءة العمل المهني، وأوصت الدراسة إلى ضرورة تضمين مفاهيم التنمية المستدامة في برامج إعداد المعلم في الجامعات.

واعتمدت دراسة **Zhao, et al. (2019)** على الابتكار الايكولوجي والنظريات المؤسسية، وتم اقتراح نموذجًا للتحري التجريبي عن الآثار بين مختلف مراحل الابتكار والاقتصاد الأخضر، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن البحث والتطوير والابتكار في مجال المنتجات لهما تأثير إيجابي على الاقتصاد الأخضر، أما الابتكار المعرفي فليس له تأثير كبير على تنمية الاقتصاد الأخضر.

وسعت دراسة **Saum (2020)** إلى التحقق من الخصائص الرئيسة التي تتشارك فيها التعريفات المختلفة للاقتصاد الأخضر، وما الذي يجعلها مختلفة عن بعضها البعض، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك 95 تعريفًا للاقتصاد الأخضر بالإضافة إلى 45 تعريفًا للنمو الأخضر GG، كما توصلت الدراسة إلى علاقة الاقتصاد الأخضر بالتنمية المستدامة مع التركيز على الأبعاد الاقتصادية والبيئية دون تجاهل القضايا الاجتماعية، كما توصلت الدراسة إلى أن الرفاهية، والنمو الاقتصادي، ومراعاة الحدود البيئية من العناصر الرئيسة التي ركزت عليها تعريفات الاقتصاد الأخضر.

وهدفت دراسة **Boutora, et al. (2021)** إلى إبراز الدور الفعال للجامعة الخضراء في تطوير البنية التحتية الصديقة للبيئة، وتوصلت الدراسة إلى أن التنمية المستدامة تعد تنمية مستمرة طويلة الأمد للمجتمع تهدف إلى تلبية حاجة البشرية الآن وفي المستقبل من خلال الاستخدام الرشيد، وتجديد الموارد الطبيعية، والحفاظ على الأراضي للأجيال القادمة، والقضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان، وأن أحد أهداف التصنيف الجامعي العالمي للجامعة هو تعزيز التغيير الاجتماعي الذي تقوده الجامعة من حيث أهداف الاستدامة، وأن من أهم المجالات التي تحظى باهتمام كبير من جامعة Wageningenللاستدامة هي الطاقة والبناء والمشتريات المستدامة والنفايات والغذاء والنقل، وفي النهاية أوصت الدراسة إلى ضرورة الاستفادة من خبرات الجامعات التي احتلت المراتب الأولى في التصنيف العالمي للجامعات من أجل تحقيق الاستدامة.

التعليق على الدراسات السابقة:

أكدت الدراسات السابقة على مدى الاهتمام بموضوع الاقتصاد الأخضر على الصعيدين العربي والعالمي خاصة في السنوات الأخيرة؛ نظرًا للظروف الاقتصادية الصعبة التي تمر بها دول العالم بصفة عامة والدول العربية ومنها مصر بصفة خاصة، كما أكدت على دور المؤسسات التعليمية في دعم وتشجيع الاقتصاد الأخضر، وتفعيله على أرض الواقع كبديل للاقتصاد البني، وضرورة تضمين متطلبات الاقتصاد الأخضر في برامجها الدراسية، ودعم وتشجيع الطلبة على الممارسات الخضراء وإكسابهم المعارف والمهارات التي تؤهلهم للقيام بذلك، وهذا ما يتفق فيه البحث الحالي مع تلك الدراسات، إلا أنها لم تتطرق – أي من هذه الدراسات– إلى رصد واقع مفهوم الاقتصاد الأخضر لدى طلبة كليات التربية بجامعة أسيوط، ودور التعليم في تطويره، ووضع تصور مقترح للنهوض بهذا الواقع؛ وإن وجد منها فتتطرق إلى مفهوم الاقتصاد الأخضر بشكل جزئي، وهذا ما جعل البحث الحالي يختلف عن الدراسات السابقة في محاولة سعيه لجبر هذا القصور من خلال تحديد واقع مفهوم الاقتصاد الأخضر لدى طلبة كليات التربية ودور التعليم في تطويره،

ووضع تصور للنهوض به. هذا، وقد استفادت الباحثة من الدراسات السابقة في تحديد مشكلة البحث، وكتابية أدبياته، وكذلك في إعداد أداة البحث الميدانية، وتفسير نتائجها.

منهج البحث:

استخدمت الباحثة المنهج الوصفي، ذلك المنهج الذي يقوم على جمع البيانات والمعلومات التي تدور حول مفهوم الاقتصاد الأخضر، وأبعاده، ومبادئه، وخصائصه، وأهداف التحول نحو الاقتصاد الأخضر، وأهميته، ومتطلباته في التعليم، وبعض جامعات الدول المتقدمة وخبراتها في تحقيق الاقتصاد الأخضر كوظيفة من وظائفها، وتحليل هذه المعلومات، وتفسيرها، والخروج من كل ذلك بدلالات، ومؤشرات ذات معنى تفيد في وضع تصور مقترح لتفعيل دور كلية التربية بجامعة أسيوط في تطوير واقع مفهوم الاقتصاد الأخضر لدى طلابها.

أداة البحث:

قامت الباحثة بإعداد استبانة بالمواصفات العلمية حول واقع مفهوم الاقتصاد الأخضر لدى طلبة كلية التربية بجامعة أسيوط، وسبل تطويره.

عينة البحث:

تم تطبيق أداة البحث على عينة ممثلة للمجتمع الأصلي اختيرت بطريقة عشوائية من طلبة الفرقة النهائية بكلية التربية بجامعة أسيوط، وقد بلغ حجم العينة (1164) طالبًا وطالبة.

حدود البحث:

اقتصر البحث على الحدود التالية:

حد الموضوع: اقتصر البحث على تعرف واقع مفهوم الاقتصاد الأخضر لدى طلبة كلية التربية بجامعة أسيوط، ودور التعليم في تطويره.

الحد البشري: اقتصر البحث على عينة عشوائية من طلاب وطالبات الفرقة النهائية بكلية التربية بجامعة أسيوط.

الحد المكاني: اقتصر البحث على كلية التربية بجامعة أسيوط.

الحد الزماني: تم تطبيق أداة البحث في الفصل الدراسي الثاني من العام الجامعي 2021/ 2022م، الكترونيًا:

https://docs.google.com/forms/d/e/1FAIpQLSeL4ci5HobrNiledWzEuieHrCtTpiP8lVrDhAaDnNlrV2Hpyg/viewform?usp=sf_link

مصطلحات البحث الإجرائية:

1- المفهوم Concept:

مجموعة من الخصائص أو السمات التي تميز مصطلح الاقتصاد الأخضر عن غيره من المصطلحات المتداخلة والمتشابكة في المفاهيم مع مفهوم التعليم البيئي، والتعليم الأخضر، والتربية من أجل بيئة خضراء، والتكنولوجيا الخضراء، والاستثمار الأخضر، والمدينة الخضراء، والطاقة الخضراء.

2- الاقتصاد الأخضر Green Economy:

الممارسات الصحيحة الصديقة للبيئة والتي تؤدي إلى عدم الإضرار بالبيئة وتحقيق التنمية البيئية والاجتماعية والاقتصادية المستدامة مع الحد من الفقر، وتحسين رفاهية الإنسان، وتحقيق المساواة الاجتماعية، وتحسين حياة الأجيال الحالية والقادمة، وتعديل سلوك الفرد في التعامل مع الوسط المحيط به، وترشيد استخدام الموارد الطبيعية وعدم الإفراط في استهلاكها، اللازم توافرها لدى طلبة كلية التربية بجامعة أسيوط.

خطة السير في البحث:

سار البحث الحالي بعد الانتهاء من إطاره العام وفقًا للمحاور الثلاثة التالية:

المحور الأول: الإطار النظري للبحث، وتناولت الباحثة خلاله: مفهوم الاقتصاد الأخضر، وأبعاده، ومبادئه، ومكوناته، وخصائصه، وأهداف التحول نحو الاقتصاد الأخضر، وأهميته، والتحديات التي تواجه تطبيقه، ومتطلباته في التعليم، وبعض جامعات الدول المتقدمة وخبراتها في تحقيق الاقتصاد الأخضر كوظيفة من وظائفها، وذلك للإجابة عن السؤال الأول من أسئلة البحث.

المحور الثاني: الإطار الميداني للبحث: وتناولت الباحثة خلاله: أهداف الدراسة الميدانية، وأداة الدراسة الميدانية، وعينة الدراسة الميدانية وخصائصها، والمعالجة الإحصائية لبيانات الدراسة الميدانية، وتحليل وتفسير نتائج الدراسة الميدانية، والكشف عن وجود فروق دالة إحصائيًا بين أفراد عينة الدراسة تبعًا لمتغيري التخصص والنوع، وذلك للإجابة عن السؤالين الثاني والثالث من أسئلة البحث.

المحور الثالث: وتناولت الباحثة من خلاله: التصور المقترح لدور كلية التربية بجامعة أسيوط في تطوير واقع مفهوم الاقتصاد الأخضر لدى طلابها، وذلك للإجابة عن السؤال الرابع من أسئلة البحث.

المحور الأول: الإطار النظري للبحث:

اختص الإطار النظري للبحث بعرض وتحليل كل من مفهوم الاقتصاد الأخضر، وأبعاده، ومبادئه، ومكوناته، وخصائصه، وأهداف التحول نحو الاقتصاد الأخضر، وأهميته، والتحديات التي تواجه تطبيقه، ومتطلباته في التعليم، وبعض جامعات الدول المتقدمة وخبراتها في تحقيق الاقتصاد الأخضر كوظيفة من وظائفها، وذلك على النحو التالي:

أولاً- مفهوم الاقتصاد الأخضر Green Economy :

يعد مفهوم الاقتصاد الأخضر من المفاهيم المهمة والضرورية، والتي اكتسبت شهرة عالمية في الآونة الأخيرة، ونظرًا لتوجه العالم صوب الاستثمارات في القطاعات الخضراء، ومناداة العديد من الدول والمنظمات والهيئات بأهمية اعتماد الاقتصاد الأخضر كنمط الحياة.

وقد تعددت مفاهيم الاقتصاد الأخضر واختلفت الأدبيات في تعريفه إلا أن كلها تدور حول الممارسات والأنشطة الصديقة للبيئة.

استخدمت كلمة الأخضر كاختزال لشيء يمكن أن يحسن من حالة البيئة بشكل ملحوظ، أو إلى عالم تدار فيه الموارد الطبيعية إدارة تتسم بالاستدامة وبطريقة تحفظها من أجل تحسين سبل كسب العيش وتحقيق الأمن البيئي والتنوع البيولوجي. (World Bank, 2012, 1)

أما الاقتصاد الأخضر فهو مفهوم من المفاهيم الاقتصادية الحديثة، حيث يعني وفقًا لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) الاقتصاد الذي ينتج عنه تحسنًا في رفاهية الإنسان والمساواة الاجتماعية، ويقلل بصورة ملحوظة من المخاطر البيئية، ويقل فيه انبعاث الكربون، وتزداد كفاءة استخدام الموارد، كما يستوعب جميع الفئات الاجتماعية، ويتطلب الاستثمار في إعادة بناء المهارات والتعليم. (برنامج الأمم المتحدة للبيئة، 2011، 1)

واتفق تعريف (فؤاد، 2020، 174) مع تعريف برنامج الأمم المتحدة للبيئة للاقتصاد الأخضر بأنه أحد الأنظمة أو النماذج الاقتصادية الصديقة للبيئة التي تسعى إلى تحسين رفاهية البشر في الأمد البعيد وتحقيق العدالة الاجتماعية من خلال المحافظة على البيئة والموارد الطبيعية من حيث الأدوات والتكنولوجيا الاقتصادية الخضراء بما لا يحقق ضررًا أو تلوثًا للبيئة في الوقت الحالي، وفي الوقت نفسه عدم تعريض الأجيال المقبلة إلى مخاطر بيئية أو حالات ندرة إيكولوجية كبيرة.

ويعرفه (Chapple, 2008, 1) بأنه اقتصاد الطاقة النظيفة وتحسين نوعية البيئة من خلال الحد من انبعاث غازات الاحتباس الحراري وتحسين استخدام الموارد الطبيعية، ولا يقتصر الاقتصاد الأخضر على إنتاج الطاقة النظيفة، ولكنه يتضمن أيضًا التقنيات التي تسمح بعمليات الإنتاج الأنظف.

كما يُعرف بأنه ضمان تواصل واستمرار الثروات الطبيعية، وتوفير الموارد والخدمات البيئية التي تعتمد عليها رفاهية المجتمعات، مع تحفيز الاستثمار والابتكار؛ مما يدعم النمو المطرد، ويتيح فرصًا اقتصادية جديدة.(OECD, 2011, 9)

ويشير تقرير " الطبيعة ودورها في التحول الرقمي نحو الاقتصاد الأخضر، 2012" NATURE AND ITS ROLE IN THE TRANSITION TO A GREEN ECONOMY" إلى أن مفهوم الاقتصاد الأخضر هو أكثر من مجرد تخضير القطاعات الاقتصادية، فهو وسيلة لتحقيق متطلبات التنمية المستدامة، من حيث تحسين رفاة الإنسان من خلال أفضل تأمين للرعاية الصحية والتعليم والأمن الوظيفي وزيادة العدالة الاجتماعية عن طريق وضع حد لتزايد معدلات الفقر، وضمان مستوى اجتماعي واقتصادي مناسب،

والحد من المخاطر البيئة من خلال معالجة تغير المناخ، والحد من الندرة البيئية من خلال تأمين الوصول إلى المياه العذبة، والموارد الطبيعية وتحسين خصوبة التربة.(Ten Brink, 2012, 1)

وتعرف وزارة البيئة بجمهورية مصر العربية الاقتصاد الأخضر بأنه اقتصاد يُوجَّه فيه النمو في الدخل والعمالة بواسطة استثمارات في القطاعين العام والخاص من شأنها أن تؤدي إلى تعزيز كفاءة استخدام الموارد، وتخفيض انبعاثات الكربون والنفايات والتلوّث ومنع خسارة التنوّع الأحيائي وتدهور النظام الإيكولوجي. (وزارة البيئة، 2022، 1)

ويشير (Saum et al, 2018, 90) بأنه وسيلة للتحرك نحو الإدارة المستدامة للموارد؛ بهدف تلبية احتياجات الحاضر والمستقبل.

ويعرف (القدرة، 2019، 2104) الاقتصاد الأخضر تعريفًا شاملاً بأنه مسار جديد بإيجاد تنمية بيئية واجتماعية واقتصادية معًا، وهذا يحقق جودة حياة الفرد بالمجتمع، وإيجاد حلولاً لأغلب المشكلات التي يعاني منها المجتمع على مختلف مجالاتها البيئية والاجتماعية والاقتصادية دون إلحاق الضرر للأجيال المقبلة.

ويرى (Huberman, 2010, 9- 10) أن الاقتصاد الأخضر يمكن أن يعتبر مرادف للاقتصاد المستدام ويعرف بالاقتصاد الذي يركز بشكل خاص على التغييرات الأساسية المطلوبة لضمان أن تتم النظم الاقتصادية بطريقة أكثر استدامة، وأن تتم إعادة هيكلة الشركات والبنية التحتية لتحقيق عوائد أفضل على الاستثمارات الرأسمالية الطبيعية والبشرية والاقتصادية، واستخدام الموارد الطبيعية بمعدل أقل، مما يؤدي إلى تقليل النفايات، والحد من الفوارق الاجتماعية.

وركزت (Pop, 2011, 1023) في تعريفها للاقتصاد على دور التعليم الجامعي المهم في الوصول إلى هذا النموذج النظيف، حيث عرفته بأنه نموذج اقتصادي جديد يتطلب تخضير جميع المهن، والتركيز على السلع والخدمات التي ستحتاج إلى تغيرات أكثر تحديدًا؛ لتحسين كفاءة الطاقة والحد من استخدام الموارد، وللتعليم الجامعي دور مهم في الحفاظ على هذا النموذج.

واتساقًا مع ما سبق من تعريفات للاقتصاد الأخضر، فهو اقتصاد يوفر حياة عالية الجودة، واستخدامًا فعالاً للموارد الطبيعية.(Dlimbetova, 2016, 1)

يتضح مما سبق تعدد الرؤى والمفاهيم التي تناولت الاقتصاد الأخضر تبعًا لتباين وجهات نظر العلماء والباحثين والمهتمين بالاقتصاد الأخضر، وعلى الرغم من هذا التعدد في المفاهيم إلا أنها كلها تدور حول كونه أسلوب أو نمط للحياة يركز على الممارسات والأنشطة الصديقة للبيئة، ويحسن من حياة الأجيال الحالية والقادمة، كما يتضح من المفاهيم السابقة اتفاقها في هدف أساسي وهو الحد من تدهور النظم البيئية، كما أشارت إلى تعددية أبعاد الاقتصاد الأخضر من حيث مراعاتها الجوانب الاجتماعية، والاقتصادية، والبيئية.

وبناء على ما سبق من تعريفات للاقتصاد الأخضر يمكن تعريفه بأنه الممارسات الصحيحة الصديقة للبيئة، والتي تؤدي إلى عدم الإضرار بالبيئة، وتحقيق التنمية البيئية والاجتماعية والاقتصادية المستدامة مع الحد من الفقر، وتحسين رفاهية الإنسان، وتحقيق استثمارات خضراء بما يحقق العدالة الاجتماعية، ويحسن من حياة الأجيال الحالية والقادمة، وتعديل سلوك الفرد في التعامل مع الوسط المحيط به، وترشيد استخدام الموارد الطبيعية وعدم الإفراط في استهلاكها.

ثانيًا– أبعاد الاقتصاد الأخضر:

من خلال العرض السابق لتعريفات الاقتصاد الأخضر يتضح أنه يتضمن مجموعة من الأبعاد والتي تنبثق من أبعاد التنمية المستدامة، وهذه الأبعاد تتفاعل فيما بينها لتشكل منظومة الاقتصاد الأخضر، وهذه الأبعاد كما حددتها دراسة (محمد، 2017، 39– 40) تتمثل في:

- **البعد الاجتماعي:** والمتمثل في الاهتمام بالبشر، وتوفير المتطلبات اللازمة للفرد، أي الاهتمام ببناء القدرات الفردية من خلال الاهتمام بالتعليم والصحة، والحد من الفقر، وإعادة توزيع الدخل، وتوسيع نطاق المشاركة الشعبية والحرية والاهتمام بقضايا المرأة،

ويتضمن ذلك تنمية علاقة الفرد بالمؤسسات، والاهتمام بنظم التعليم والتدريب كونها أدوات أساسية للتنمية البشرية.

- **البعد البيئي:** ويشمل المساهمة في الحفاظ علي البيئة وحسن إدارة مواردها، ويتطلب هذا تغييرًا في القيم والعادات والممارسات الحاكمة للأفراد، ولا شك أن للتعليم دورًا مهمًا في ذلك؛ من خلال دفع الأفراد للمساهمة في حماية البيئة والحفاظ عليها، والمساهمة في المساعدة علي تغيير العديد من الأنماط الاجتماعية والاقتصادية؛ لتحقيق التنمية المستدامة.
- **البعد الاقتصادي:** حيث يسعى إلي مساعدة البلدان علي تحسين جودة النمو الاقتصادي وتحسين الانتاجية التي عن طريقها تستثمر مواردها، والبعد الاقتصادي يسعى لإحداث التوازن بين تحقيق النمو الاقتصادي، وبما لا يؤثر علي الموارد البيئية في نفس الوقت.

وأضافت دراسة (فؤاد، 2020، 175) إلى الأبعاد الثلاثة السابقة بعدين آخرين، وهما:

- **البعد التكنولوجي:** فالاقتصاد الأخضر يعتمد على التكنولوجيا النظيفة التي تحافظ على الموارد البيئية وإعادة تدوير ما تم استخدامه؛ من أجل تحقيق أهدافه من خفض استهلاك الطاقة والموارد البيئية وتقليل انبعاثات الغازات والمخلفات، وعدم إخلال التوازن البيئي.
- **البعد الثقافي:** من خلال زيادة الوعي بأهمية وجدوى التحول من الاقتصاد التقليدي إلى الاقتصاد الأخضر.

وأضاف (مجاهد ، 2019، 584– 585) إلى الأبعاد السابقة:

- **البعد الديني:** كونه الأكثر تأثيرًا في البشر وتوجيهًا لهم باعتبارهم هدف التنمية ووسيلتها في آن واحد، فهو يهدف إلى صلاح الإنسان ذاته وتزكية روحه، ذلك الإنسان القائم على إرساء وتفعيل الأبعاد السابقة، وهو العامل المؤثر والمحرك لها.

يتضح مما سبق أن الاقتصاد الأخضر يعتمد على تكامل هذه الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتكنولوجية والثقافية والدينية، فهذه الأبعاد توفر أساسًا سليمًا لمعالجة نقاط الضعف الموجودة، كالدعم والإصلاح المالي، وحوافز الاستثمار، والاندماج

الاجتماعي والمساواة والاحترام المتبادل، وحقوق الإنسان وإصلاح التشريعات، والتعليم والتدريب والتغير النفسي والسلوكي، وهذا يوضح أن تحقيق الاقتصاد الأخضر يتضمن إصلاحًا شاملاً.

ثالثًا- مبادئ الاقتصاد الأخضر:

يتضمن الاقتصاد الأخضر مجموعة من المبادئ التي ما أن تحقق يمكن الحكم بأن الاقتصاد الأخضر قد تحقق، وهي على النحو التالي: (بسيوني، 2020 ، 11)

1- **مبدأ الاستدامة:** فالاقتصاد الأخضر وسيلة لتحقيق التنمية المستدامة وليس بديلاً عنها، ويتناول أبعادها الثلاثة (البيئية والاجتماعية والاقتصادية).

2- **مبدأ حماية حقوق الأجيال القادمة:** حيث يستثمر الاقتصاد الأخضر بشكل يحقق الرفاهية للأفراد في الحاضر وكذلك للأجيال القادمة؛ لأنه يحافظ على الموارد وتحسين نوعية الحياة، واتخاذ القرارات بشكل علمي وسليم، كما يشجع التعليم العادل على جميع المستويات.

3- **مبدأ صحة الأرض:** فالاقتصاد الأخضر يسعى إلى الاستثمار في النظم الطبيعية والقيام بإصلاح تلك التي تدهورت، كما أنه يضمن الاستخدام الفعال للموارد الطبيعية.

4- **مبدأ التشاركية:** فالاقتصاد الأخضر عادل وهو شامل وتشاركي في صنع القرار؛ يقوم على الشفافية والتعلم السليم والمشاركة الواضحة من جميع أصحاب المصلحة المعنيين، وهو اقتصاد يقوم على احترام القيم البيئية والثقافية؛ حيث يبنى الوعي المجتمعي، من خلال تطوير التعليم والمهارات وإعطاء فرص متكافئة للجميع.

5- **مبدأ العدالة:** فالاقتصاد الأخضر يدعم المساواة بين البلدان وداخلها وبين الأجيال؛ حيث يحترم حقوق الإنسان والتنوع الثقافي.

6- **مبدأ الكرامة:** فالاقتصاد الأخضر يصنع الازدهار الحقيقي والرفاهية للجميع؛ لأنه يقلل من حدة الفقر، ويوصل إلى مستوى عالٍ من التنمية البشرية في جميع البلدان، ويكفل حق الفرد في توفير حياة كريمة.

7- **مبدأ المساءلة والحكم الرشيد:** فالاقتصاد الأخضر يشترط المساءلة، ويوفر إطارًا؛ لتنظيم الأسواق والإنتاج بالتشاور مع أصحاب المصلحة جميعهم.

8- **مبدأ المرونة:** فالاقتصاد الأخضر يساهم في المرونة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وهو يدعم تطوير نظم الحماية الاجتماعية والبيئية، ويصنع أرضية الحماية الاجتماعية الشاملة، كما يشجع على تبادل النظم المعرفية المتنوعة، كما يعتمد على المهارات والقدرات المحلية.

9- **مبدأ الكفاءة والكفاية:** فالاقتصاد الأخضر يعطي الأولوية للطاقة المتجددة والموارد المتجددة، وكذلك يدعم إدارة دورة الحياة، ويسعى للعمل على كفاءة استخدام الموارد الاستخدام الأمثل، كما يشجع الابتكار الاجتماعي والاقتصادي والبيئي.

يتضح مما سبق أن هذه المبادئ تضمنت عدة أبعاد لتحقيق التنمية المستدامة حيث تضمنت البعد الاقتصادي المتمثل في تحسين جودة النمو الاقتصادي وتحسين الإنتاجية، كما تضمنت البعد الاجتماعي المتمثل في الاهتمام بالبشر من خلال الاهتمام بالتعليم والتدريب كونها أدوات أساسية للتنمية البشرية، وتوسيع نطاق المشاركة والحرية، كما تضمنت البعد البيئي من حيث المحافظة على البيئة وحسن إدارة مواردها، وذلك من خلال إحداث تغيير في القيم والعادات والممارسات الحاكمة للأفراد.

رابعًا- مكونات الاقتصاد الأخضر:

يتكون الاقتصاد الأخضر من العناصر التالية: (بطاهر، 2019، 200)

- **فرص خضراء جديدة:** تتمثل في خلق فرص اقتصادية واجتماعية جديدة بناء على أنشطة خضراء جديدة، عن طريق:
  - تحسين التدفقات التجارية مع التركيز على السلع والخدمات البيئية.
  - إنتاج وتوزيع الطاقة المتجددة.
  - دعم الإبداع، والبحث والتطوير ونقل التكنولوجيا.
  - تشجيع التعليم وإعادة التدريب وريادة الأعمال.

- **جعل الأنشطة الاقتصادية القائمة أكثر ملائمة للبيئة:** تتمثل في خلق فرص اجتماعية واقتصادية جديدة من خلال تحضير الأنشطة الاقتصادية القائمة، وذلك من خلال:
  - تعزيز النقل المستدام.
  - تخضير البناء والتصميم.
  - تخضير إنتاج الكهرباء.
  - تحسين إدارة المياه وعمليات التحليلية.
  - تعزيز الزراعة العضوية.

خامسًا- خصائص الاقتصاد الأخضر:

يتسم مفهوم الاقتصاد الأخضر كغيره من المفاهيم بمجموعة من الخصائص التي تميزه، ومن أهمها أنه اقتصاد مرن وقابل لأن يتكيف مع اقتصاديات الدول، سواء أكانت متطورة أم نامية، فهو ليس بنموذج صلب، بل هو اقتصاد يطوع حسب الأولويات والظروف الاقتصادية الوطنية للدولة التي تختار اتباعه تدريجيًا، كما أنه يسهل عملية التكامل بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، كما أنه يركز على كفاءة الموارد وعلى أنماط إنتاج واستهلاك مستدامة. (عبدي، 2020 ، 104)

ويتميز الاقتصاد الأخضر بمجموعة من الخصائص ويعتبر من أهمها: (نفادي، 2017، 648- 649)

- الاقتصاد الأخضر وسيلة لتحقيق التنمية المستدامة، ولا يعد بديلاً عنها.
- الاقتصاد الأخضر ييسر تحقيق التكامل بين أبعاد التنمية المستدامة (البيئية والاجتماعية والاقتصادية والتقنية).
- ضرورة تطويع الاقتصاد الأخضر مع الأولويات والظروف الوطنية.
- ضرورة تطبيق مبدأ المسئوليات المشتركة بين الأجهزة المعنية للدولة للانتقال الطوعي صوب الاقتصاد الأخضر.
- ينبغي ألا يستخدم الاقتصاد الأخضر كوسيلة لفرض قيود تجارية، وينبغي أن يعالج الاقتصاد الأخضر التشوهات التجارية.

- يجب أن يعترف الاقتصاد الأخضر بالسيادة الوطنية على الموارد الطبيعية.
- يجب أن يرتكز الاقتصاد الأخضر على كفاءة الموارد وعلى أنماط استهلاك وإنتاج مستدام.

كما تشمل خصائص الاقتصاد الأخضر استخدام أكثر فاعلية للموارد الطبيعية في النمو الاقتصادي، وتقييم النظم الإيكولوجية، والسياسات الاقتصادية بين الأجيال، وزيادة استخدام مصادر الطاقة المتجددة، وحماية الأصول الحيوية من الكوارث ذات الصلة بالمناخ، وتقليل هدر الموارد. (Brears, 2018, 8)

يتضح مما سبق أن الاقتصاد الأخضر هدف من أهداف التنمية المستدامة مسعاه الأساسي تحقيق التنمية بشتى أنواعها، كما يسعى إلى تحقيق الازدهار الاقتصادي والأمن الاجتماعي بالتوازي مع الحفاظ على البيئة ومواردها، وزيادة استخدام مصادر الطاقة المتجددة مع ضمان حق الأجيال القادمة في التمتع بخيرات الطبيعة.

سادسًا- أهداف التحول نحو الاقتصاد الأخضر:

يهدف التحول نحو الاقتصاد الأخضر إلى تحقيق العديد من الأهداف، والتي من أبرزها: (برنامج الأمم المتحدة للبيئة، 2011، 6- 22)

- إدراك قيمة رأس المال الطبيعي والاستثمار فيه؛ للنمو والتقدم الاقتصادي المستدام.
- التخفيف من حدة الفقر من خلال توفير الفرص المتنوعة للتنمية الاقتصادية المستدامة دون استنفاذ الأصول الطبيعية للدولة.
- يوفر فرص عمل ويدعم المساواة الاجتماعية.
- يعمل على استبدال الوقود الحفري بالطاقة المستدامة والتقنيات منخفضة الكربون.
- تشجيع تحسين كفاءة الموارد والانتاجية والطاقة.
- خفض النفايات والتلوث وانبعاثات غازات الاحتباس الحراري إلى حد كبير.
- إعطاء معيشة حضرية أكثر استدامة وتنقلاً منخفض الكربون.
- الحفاظ على الموارد الطبيعية والعمل على استعادتها؛ فالاقتصاد الأخضر ينمو أسرع من الاقتصاد البني.

وذكر (الجيار، 2019، 92) أن هناك علاقة وثيقة بين أهداف الاقتصاد الأخضر وبين متطلبات التنمية بكافة صورها وأشكالها، ومن أهم هذه الأهداف:

- تحقيق التكامل الإيجابي والعادل بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.
- توفير منظومة تربوية تعليمية متكاملة كآليات أساسية لتحقيق الاقتصاد الأخضر.
- توفير فرص عمل أفضل تحد من التلوث البيئي واستنزاف الموارد.

وذكر (مشرف، 2020، 92- 93) بالإضافة إلى هذه الأهداف أهدافًا أخري تمثلت في:

- تحسين حالة الرفاه البشري والإنصاف الاجتماعي من خلال تخفيف المخاطر البيئية وحالات الشح الأيكولوجية عن طريق تعزيز كفاءة استخدام الموارد الطبيعية، وتخفيف انبعاث الغازات الدفينة، والحد من إنتاج النفايات، وتدهور النظم الحيوية، والمحافظة على التنوع البيولوجي.
- الربط بين متطلبات تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية وحماية البيئة.
- تغيير المسار الذي اتبعته الدول والحكومات والشركات العابرة للقارات في التعامل مع الموارد الطبيعية والبشرية.
- يعتبر الاقتصاد الأخضر من الأدوات المهمة؛ لتحقيق التنمية المستدامة، وتعزيز إدارة الموارد الطبيعية على نحو مستدام، وزيادة كفاءة استخدام الموارد، والتقليل من الهدر.
- يركز على الاستثمار في الموارد الطبيعية (الغابات، الزراعة، المياه العذبة، مصايد الأسماك)، وتحسين نوعية وجودة التربة وزيادة العائدات من المحاصيل الرئيسة، وتحسين الهواء والمياه وترشيد استهلاكها.
- إعادة رسم ملامح قطاع الأعمال في المجالات التجارية والبنية التحتية والمؤسسات ويفسح المجال لاعتماد عمليات استهلاك وإنتاج مستدام.
- إعادة رسم الملامح التي تؤدي إلى زيادة نصيب القطاعات الخضراء من الاقتصاد وارتفاع عدد الوظائف الخضراء.

وينبغي للاقتصاد الأخضر أن: (Fien & Guevara, 2013, 258)

- يلبي الاحتياجات البشرية: توفير المياه والغذاء والصحة والإسكان والتعليم والنقل والثقافة للجميع.
- يكون قائمًا على العدالة: قادرًا على توزيع التكاليف والفوائد بإنصاف بين الدول وداخلها.
- يكون شاملاً: الشباب والنساء، يجب أن يكون الجميع جزءًا منه.
- يكون قائمًا على الركائز الأربع لبرنامج العمل اللائق: العمالة الكاملة، وضمان حقوق العمال والنقابات، والحماية الاجتماعية، والحوار والمشاركة.

يتضح مما سبق أن الاقتصاد الأخضر يهدف إلى جعل الحياة أكثر استدامة باعتماد سياسات اقتصادية فاعلة؛ لتحقيق رفاهية الفرد، والمحافظة على البيئة ومواردها، واستخدام موارد الطاقة المتجددة التي لا تلحق أضرارًا بالبيئة وصحة الإنسان، وتبني الطاقة الخضراء، وتحقيق العدالة والمساواة الاجتماعية، والحد من آثار الفقر، وتوفير فرص العمل الخضراء والإنتاج الأخضر، والحد من استنزاف الموارد الطبيعية والتدهور البيئي.

وتظهر الأهداف السابقة أهمية الاقتصاد الأخضر والمبررات التي تقف وراء توجه المجتمع العالمي نحو الاقتصاد الأخضر، خاصة وأن التحول نحو الاقتصاد الأخضر ليس سهلاً، ولا يمكن الانتقال إليه بسهولة، بل هو عملية تحتاج إلى وقت وجهد ورؤية سياسية.

سابعًا- أهمية الاقتصاد الأخضر:

تعود أهمية الاقتصاد الأخضر إلى العديد من الأمور أهمها: (الإسكوا (ب)، 2011، 4)

- **مواجهة التحديات البيئية:** عبر خفض انبعاث غازات الاحتباس الحراري، وتحسين كفاءة استخدام الموارد، وتقليص حجم النفايات وإدارتها بشكل أفضل، وحماية التنوع البيولوجي، ووقف استنزاف الغابات والثروة السمكية.

- **تحفيز النمو الاقتصادي:** حيث من المتوقع أن تؤدي الاستثمارات الخضراء إلي تسريع النمو الاقتصادي العالمي وخاصة علي المدي الطويل؛ لتتفوق علي نسبة النمو التي قد تنتج عن السيناريو السائد.
- **القضاء علي الفقر:** حيث يتيح التحول نحو الاقتصاد الأخضر خلق فرص هائلة من العمل في القطاعات الاقتصادية المختلفة.

ويرى (القدرة، 2019، 1050) أن الاقتصاد الأخضر أصبح مطلبًا أساسيًا وحتميًا لمعظم دول العالم؛ لإيقاف التدهور البيئي المتمثل في تفاقم ظاهرة تغير المناخ، وأنه متطلب من متطلبات العالمية التي تسعى إليه دول العالم سواء أكانت نامية أم متقدمة، كما يعد نموذجًا من نماذج التنمية الاقتصادية السريعة النمو، وليس له آثار على البيئة، كما أن إقامة الاقتصاد الأخضر يعني الإدارة السليمة للموارد الكيمائية والنفايات بأنواعها.

ويرى (الحضرمي؛ سليمان، 2020، 258- 259) أن أهمية الاقتصاد الأخضر تتمثل في الحفاظ على النظم البيئية والتي تضررت كثيرًا منذ الثورة الصناعية، وفي تقليل الفجوة بين الأغنياء والفقراء، وخاصة في جودة الحياة الآمنة والنظيفة، والأعلى في معدل الرفاهية، وخلق نوعيات جديدة من الوظائف المرتبطة بالأنشطة الخضراء، والتي يؤمل أن تتجاوز الاقتصاديات البنية ولو على المدي البعيد، ومن ثم سعت كثير من الدول إلى التوجه نحو الاقتصاد الأخضر سواء جزئيًا أو كليًا، وربما هذا ما جعل المؤسسات – ومنها الجامعية– تتبع أحد مسارين، أو الجمع بينهما؛ للتحول نحو الاقتصاد الأخضر، وهذين المسارين هما:

- ✓ تبني مشروعات خضراء، تأخذ في اعتبارها البعد البيئي في كافة مراحل إنجاز المشروع.
- ✓ مراجعة الأنماط الحالية للإنتاج والاستهلاك، بحيث يتم تحسين أدائها البيئي.

يتضح مما سبق أن للاقتصاد الأخضر أهمية كبيرة من حيث تسريع عجلة النمو الاقتصادي، وتحقيق المساواة الاجتماعية، والحد من الفقر، ومواجهة التحديات البيئية، ومن ثم على المؤسسات التعليمية أن تؤدي دورًا حيويًا في العمل على إحداث تغييرات في سلوك

وممارسات النشء بحيث يكون أكثر مسئول بيئيًا من خلال دمج قضايا التنمية المستدامة والاقتصاد الأخضر في برامجها، والحرص على جعلها جزء لا يتجزأ من الكفاءة المهنية لخريجيها.

ثامنًا- التحديات التي تواجه تطبيق الاقتصاد الأخضر:

تواجه عملية التحول والانتقال للاقتصاد الأخضر مجموعة من التحديات والمعوقات تقف حجر عثرة أمام انتشار الاقتصاد الأخضر وتطبيقه، ومن هذه المعوقات: (Strietska-Ilina, et al, 2011, 54)

- غياب التشريعات اللازمة لتطبيق الاقتصاد الأخضر.
- ضعف تنفيذ القوانين والتشريعات البيئية والتراخي في تنفيذها.
- نقص المهارات الجديدة اللازمة للاقتصاد الأخضر.
- محدودية الوعي والقدرات لدى صانعي السياسات؛ لإدماج المهارات الجديدة في البرامج اللازمة لتعلمها.
- ضعف تنسيق الجهود بين الجهات المعنية من وزارات البيئة والمؤسسات المعنية بالتعليم والتدريب.

وأضاف برنامج الأمم المتحدة للبيئة مجموعة أخرى من التحديات والتي تتمثل في الآتي: (الإسكوا (أ)، 2011، 14)

- الاستخدام غير المستدام للموارد الطبيعية.
- ارتفاع معدلات البطالة، خاصة بطالة الشباب.
- تدني نوعية الأنظمة التربوية، والبحوث التي لا تلبي حاجات الاقتصاد.
- ضعف استقرار البيئة السياسية الذي يتفاقم بسبب النزاعات والصراعات.

وبناءً على ما سبق، فإنه يلزم لمواجهة هذه التحديات توفير مجموعة من المتطلبات؛ كي يتم التحول والانتقال للاقتصاد الأخضر.

تاسعًا- متطلبات الاقتصاد الأخضر في التعليم:

يتطلب تضمين الاقتصاد الأخضر في التعليم مجموعة من الآليات يمكن تناولها على النحو التالي:

جاء في استعراض الإنتاجية وأنشطة التنمية المستدامة في منطقة الإسكوا أن الاقتصاد الأخضر يتطلب ما يلي: (الإسكوا (أ)، 2011، 76- 81)

- إحداث تغييرات في ممارسات الأعمال بمشاركة القطاع الخاص على أن تستفيد البرامج التعليمية والشهادات الجامعية من الرؤية عن طريق إرساء قواعد جديدة كالحد من التلوث والانبعاثات والمبيدات في الأغذية، وتلوث المياه، وفرض ضرائب وغرامات.
- تعزيز دور المجتمع المدني وتشجيع الشراكات من خلال رؤية جماعية، وتشجيع الإبداع، وإشراك جميع عناصر المجتمع المدني.
- الربط بين نظم الابتكار والبحث والتطوير، من خلال تنسيق العلاقات بين مؤسسات الأبحاث والقطاع الخاص.
- تحسين التعليم وتعزيز برامج التدريب وإعادة التدريب المهني.
- تطوير التكنولوجيا الخضراء ونشرها والحصول عليها، وتعزيز الشراكة الابتكارية بين القطاعين العام والخاص، وإنشاء مراكز تعاونية للبحث والتطوير، ووضع آليات تمويل جديدة؛ لتسريع انتشار التكنولوجيا الخضراء.

ويضاف لما سبق من متطلبات التحول الاقتصاد الأخضر متطلبات تربوية الهدف منها إعداد العنصر البشري وتنميته كي يكون عنصرًا فعالاً في المجتمع قادرًا على تنميته، وقادرًا في الوقت نفسه على الاستفادة من الإمكانات المجتمعية والتنموية المتاحة، باعتباره محور التنمية والمستهدف منها وأداة ووسيلة تحقيقها، ومن هذه المتطلبات ما يلي: (مشرف، 2020 ، 97- 98)

- بناء فلسفة واضحة المعالم لأي مؤسسة تعليمية، وربطها بفلسفة المجتمع ومتطلبات التحول نحو الاقتصاد الأخضر، بحيث يستطيع الخريج التوافق مع التغيرات والتحولات

البيئية من حيث الربط بين متطلبات تحقيق الاقتصاد الأخضر بشتى أنواعه وبين حماية البيئة.

- ربط التعليم بالإنتاج وإيجاد آليات ربط فعالة بين المؤسسات التي تقوم بإعداد العناصر البشرية اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية وبين إيجاد الوظائف الخضراء.
- ربط المؤسسات التعليمية بمتطلبات الاقتصاد الأخضر؛ لتطوير المهارات لدى الخريجين.
- توفير فرص التعليم واكتساب المعرفة التخصصية والاهتمام بالجانبين العملي والنظري بشكل متوازن.
- تمكين الطلاب من اختيار مهنة المستقبل، بحيث يصبحون عن طريق ممارسة العمل مدركين لقدراتهم ولما يحقق منفعتهم، وكذلك مدركين لمتطلبات الاقتصاد الأخضر.
- إعداد الطلاب لمعرفة المشكلات المحلية التي يعاني منها المجتمع المحلي، الأمر الذي يؤدي إلى مشاركة الطلاب في حل مشكلاته ودعم الصناعات القومية.
- مسايرة الأهداف الخاصة بالتعليم والتوافق معها من أجل تحسين مخرجاتها بحيث تتوافق مع متطلبات الاقتصاد الأخضر وسوق العمل وسعيًا لتحقيق الجودة والتميز.
- توسيع نطاق التعليم كافة وتوفير تدريب متواصل يرمي إلى إلغاء الفواصل بين التعليم بواقع الحياة والعمل.

ويرى (نجاتي ، 2014، 85 – 89) أن التحول نحو الاقتصاد الأخضر يتطلب:

1- التوعية – على جميع المستويات- بمفهوم الاقتصاد الأخضر وعلاقته بالتنمية المستدامة، ويتم ذلك من خلال قنوات الإعلام التربوي ومن خلال الندوات واللقاءات المختلفة، على أن يتضمن ذلك:

- الاقتصاد الأخضر ليس يديلاً للتنمية المستدامة، ولكن يمكن اعتباره أداة مباشرة أساسية؛ للإسراع بتحقيق التنمية المستدامة بتضمين النواحي الاجتماعية والبيئية مع الاقتصادية والمالية والتكامل بين الركائز الثلاث للتنمية المستدامة.

- الاقتصاد الأخضر يعتبر جزءًا أساسيًا من الركيزة الاقتصادية للتنمية المستدامة ومن الممكن أن يحقق نموًا في الدخل وتوفير فرص عمل، وبالتالي تخفيف حدة الفقر مع النظام الإيكولوجي، وقادرًا على الوفاء بالتزاماته.
- الاقتصاد الأخضر ليس توجهًا بيئيًا فقط، ولكنه مهمة تنموية يشارك فيها جميع القطاعات، يقوم فيها العلم والتكنولوجيا بدور مهم.

2- دعم الابتكار والبحث العلمي ونقل التكنولوجيا من خلال: وضع آليات تمويل مناسبة؛ لتسريع انتشار التكنولوجيا الخضراء، وتشجيع التعاون العلمي بين المراكز البحثية في الداخل والخارج؛ للاستفادة بكل ما هو جديد، وتطوير منظومة البحث العلمي ومراكز البحوث ودعمها، ودعم وتنمية المبدعين الصغار لتطوير أجيال جديدة تساعد على الابتكار والتقدم التكنولوجي، وتوفير البيئات المناسبة لاسترجاع العقول المهاجرة، وتعزيز الشراكات الابتكارية بين القطاعات العامة والخاصة والأهلية.

3- التدريب وبناء القدرات ذات الصلة التي يمكنها المشاركة في عملية التنمية والتخطيط والتنفيذ السليم؛ مما يسهم في توفير فرص للعمل اللائق للنشاط الأخضر.

ويرى (بلخشعي، 2021، 451- 452) أن التحول نحو الاقتصاد الأخضر يتطلب وضع آليات تعمل على تكييف الشعب مع التغيير، وتكييف المنظومة القانونية من خلال وضع إطار تشريعي وتنفيذي سليم، وتحكم المؤسسات في التكنولوجيا وامتلاكها للكفاءات اللازمة.

ويرى (Samuel & Rufus, 2011, 5-12) أن التحول نحو الاقتصاد الأخضر يتطلب تكوين فهم مشترك للنمو الأخضر، وتطوير مجموعة من المؤشرات التي تغطي الجوانب الاقتصادية والبيئية والترفيهية، وتعرف الدروس المستفادة وأفضل الممارسات للتحول إلى الزراعة المستدامة، والتخفيف من الآثار الناجمة عن تغير المناخ وتعزيز شراكات التنمية؛ لمواجهة التحديات البيئية المعاصرة كالتصحر وإزالة الغابات والزحف العمراني غير المستدام وفقدان التنوع البيولوجي.

ويرى (جمال الدين؛ أحمد؛ حسن، 2014، 446- 447) أن من متطلبات الاقتصاد الأخضر في التعليم ما يلي:

- إعطاء البرامج التعليمية توجهات جديدة بما يضمن تغطيتها لمبادئ الاقتصاد الأخضر.
- التشجيع على إقامة شراكات جديدة مع مؤسسات المجتمع المحلي والقطاع الخاص؛ لتدريب الطلاب والارتقاء بمهاراتهم المهنية في مجالات الاقتصاد الأخضر.
- تنمية مهارات الطلاب العامة، مثل استخدام تكنولوجيا المعلومات والتواصل باللغة الإنجليزية وغيرها من المهارات.
- استخلاص الدروس من التجارب السابقة التي نفذت في بلدان مختلفة؛ لتطوير التعليم في ضوء متطلبات الاقتصاد الأخضر.
- الاهتمام بالدورات التدريبية المقدمة لأعضاء هيئة التدريس؛ للوصول بهم إلى مستويات عالية من الكفاءة والمهارة والقدرة على التعليم الجيد لتحقيق التحول نحو الاقتصاد الأخضر.

ويرى (محمود، 2018، 35) ضرورة رفع الوعي البيئي، وتثقيف المجتمعات والمواطنين ومحو الأمية الإيكولوجية، وتعليم قيم الاستدامة، وتشجيع المنتجات الصديقة للبيئة.

ونظرًا لأن نظم التعليم هي أداة المجتمع لتحقيق التنمية بمختلف أبعادها أصبح واجبًا على هذه النظم أن تنتهج سياسات من شأنها أن تدعم التوجه نحو الاقتصاد الأخضر بتوفير أنظمة تعليمية وتدريبية تلبي احتياجاته من المهارات.(الحضرمي؛ سليمان، 2020، 259)

وفي هذا الصدد قامت كثير من الجامعات خاصة في الولايات المتحدة بإنشاء شبكة للاقتصاد الأخضر؛ للمشاركة بشكل فاعل في عملية دمج المبادئ الأساسية للاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة ضمن برامجها، وتزويد الطلاب بالمفاهيم الأساسية للاستدامة، وتنمية مهاراتهم وزيادة قدرتهم على المنافسة الاقتصادية في المجتمع. (فؤاد، 2020، 162- 163)

وعلى المؤسسات الجامعية عند التوجه نحو الاقتصاد الأخضر مراعاة أن:(الحضرمي؛ سليمان، 2020، 259- 260)

- غياب المعايير يبطئ من التحول نحو الاقتصاد الأخضر.
- التغيير يجلب معه مقاومة.
- تغيير وجهات النظر التقليدية تجاه الوظائف أصبح ضرورة.
- تقديم وصفًا للوظائف الخضراء يضمن تحقيق منافع إيكولوجية، وخلق فرص عمل جديدة، وتحويل الوظائف الحالية إلى وظائف مستدامة في المستقبل.

وفي هذا الصدد قامت كثير من الدول بتبني برامج وسياسات خضراء؛ لاستحداث الوظائف الخضراء كدول شرق آسيا ودول غرب أفريقيا ودول أمريكا الجنوبية، لكن تبقى هذه الجهود ضعيفة لباقي دول العالم. (الحبيب؛ نصيرة، 2014، 104)

وهذه الوظائف الخضراء صنفت إلى ثلاث فئات متميزة وهي الأخضر الفاتح، ومتوسطة الخضار، والأخضر الغامق، وتعمل الوظائف الخضراء الفاتحة على الحد من الفوضى البيئية؛ باستصلاح الأراضي، والاستعادة الإيكولوجية، ومكافحة التلوث، أما الوظائف متوسطة الخضار؛ فستستهدف كلا من البيئة والعمل معًا، وتشمل الوظائف المرتبطة بالطاقة المتجددة والحد من الانبعاثات، بينما تحمل الوظائف ذات اللون الأخضر الغامق رؤية مسؤولة إيكولوجيًا، كما أنها وظائف مرغوبة اجتماعيًا، ومفيدة ثقافيًا، وذات تأثير أخلاقي، ووجودها يتطلب تحولا اجتماعيًا، بالإضافة إلى النمو الاقتصادي والإصلاح البيئي. (Good, 2013, 17-18)

وعليه ظهرت جامعات صديقة للبيئة، وشبكات من الجامعات الخضراء؛ لتحسين استدامة الحرم الجامعي بدمج الاستراتيجيات البيئية، بالإضافة إلى تطوير المناهج واستراتيجيات التعليم، والتدريب وتعزيز اندماج الطلبة في الأنشطة البيئية داخل الجامعة وخارجها.(الحضرمي؛ سليمان، 2020، 260)

وترى الباحثة بأن حدوث التحول نحو الاقتصاد الأخضر يحصل عندما يتوافر الوعي لضرورة هذا التحول، ويتم ذلك من خلال تضافر الجهود وحرص أعضاء هيئة

التدريس والإدارة على تنميته لدى الطلبة، وتحسين التعليم والعمل على تدريب الطلبة وتضمين المناهج الدراسية لمفاهيم الاقتصاد الأخضر، وتشجيع الطلبة على تكوين اتجاهات إيجابية نحو تطوير وتحسين البيئة والمحافظة عليها، ودعم البحوث والدراسات والمشاريع التي تبتكر حلولاً؛ لدعم الاقتصاد الأخضر.

عاشرًا- بعض جامعات الدول المتقدمة وخبراتها في تحقيق الاقتصاد الأخضر كوظيفة من وظائفها:

لقد حققت جامعات الدول المتقدمة تقدمًا ملحوظًا في تبني الاقتصاد الأخضر كوظيفة من وظائف الجامعة، ومن هذه الجامعات:

- **الجامعات الأمريكية:**

اهتمت كثير من الجامعات الأمريكية بالاقتصاد الأخضر، فقد وقع 650 من رؤساء الجامعات والكليات الأمريكية على وضع خطط عمل؛ لتحويل جامعاتهم وكلياتهم إلى جامعات وكليات صديقة للبيئة، وأصبح قطاع التعليم العالي بالولايات المتحدة أكبر مستخدم لطاقة الرياح؛ لتحقيق الاستدامة في الحرم الجامعي، كما قامت الرابطة الأمريكية لكليات المجتمع، و12 جمعية للتعليم العالي بالولايات المتحدة بجعل الاستدامة مبدأ من مبادئها التوجيهية وأولوية من أولوياتها العليا، مع تغيير في مناهجها الدراسية.(Elder, 2009, 108)

بالإضافة إلى ذلك فقد تم دعم الاقتصاد الأخضر بوضع التشريعات المساندة له من قبل الكونجرس الأمريكي، والذى يتبنى فكرة الحاجة الملحة للاقتصاد الأخضر في التعليم العالي، ومن ثم فقد مرر الكونجرس الأمريكي مشروعين قانونين: -Elder, 2009, 108 (109)

المشروع القانوني الأول، تضمن برنامجًا للاستدامة الجامعية، وبموجبه تمنح المؤسسة الجامعية دعمًا ماليًا لمدة قد تصل لسنتين أو أربعة؛ لإنشاء برامج جديدة مستدامة أو تعزيز برامج الاستدامة الحالية.

أما المشروع القانوني الثاني، فيتمثل في برنامج منح الاستدامة والكفاءة في استخدام الطاقة والقروض للمؤسسات، وهذا القانون بموجبه يتم توفير 750 مليون دولار لتمويل المباني الخضراء في الكليات والجامعات الأمريكية، كما تضمن برنامجًا آخرًا؛ لدعم كليات المجتمع في مجالات التدريب على كل ما يتعلق بالطاقة المستدامة، وتم رصد 100 مليون دولار سنويًا لمدة خمس سنوات للتدريب، بالإضافة إلى تمويل من وزارة الطاقة لكليات المجتمع لتمويل الطاقة المتجددة والتكنولوجيا الخضراء، والممارسات البيئية المستدامة.

وتقوم الجامعات الأمريكية بدعم الاقتصاد الأخضر من خلال ترسيخ نفسها كقادة فكر وعمل في مجال الاستدامة والاقتصاد الأخضر وتضمينها في برامجها الدراسة والتأكيد على ما يلي: (Luna & Martin, 2012, 9– 10)

- تطوير مشاركة أكثر فعالية مع شراكات التنمية الاقتصادية الإقليمية والمحلية؛ لتبادل الأفكار والممارسات المرتبطة بالاقتصاد الأخضر.
- تحليل السياسات الحالية عن الاستدامة، والتأكد من أنها تركز على الحدود الكوكبية والآثار الاجتماعية والاقتصادية المتزايدة لندرة الموارد.
- تقديم برامج توعية عامة إبداعية عن الاستدامة والمواطنة.
- تقديم برامج تطوير مهني عالية الجودة حول الاستدامة والاقتصاد الأخضر لأصحاب العمل المحليين والإقليميين.
- تطوير فرص التعلم والتنمية للطلاب وأعضاء هيئة التدريس؛ للعمل بشكل تعاوني في مجتمعاتهم على المشاريع الخضراء.
- تقديم مثال كنماذج لأفضل ممارسات الاستدامة في الحرم الجامعي وفي علاقاتهم مع جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين، والتأكد من أن تعيين الموظفين والتعريف والتطوير يتضمن تركيزًا واضحًا على الاستدامة لأصحاب العمل.
- البحث عن طرق للمشاركة مع الجامعات؛ لتلبية احتياجات المهارات الفنية والإدارية للاقتصاد الأخضر الناشئ.

- تحفيز النقاش والعمل بشأن تحديد احتياجات المهارات الحالية والمستقبلية بشكل أوضح في الاقتصاد الأخضر الناشئ.
- تفعيل دور خدمات التوظيف في الجامعة ووكالات التوظيف للنظر في أفضل الطرق؛ لدعم الطلاب والخريجين في الحصول على فرص لتعزيز كفاءاتهم؛ تلبية لمتطلبات الاقتصاد الأخضر الناشئ.
- العمل مع الهيئات المهنية الرئيسة والهيئات التي يقودها أصحاب العمل؛ لخلق فرص خبرة عمل معتمدة عالية الجودة للطلاب تساهم في فهمهم للاستدامة والاقتصاد الأخضر الناشئ.

- **الجامعات الكينية:**

حيث توجد برامج تشمل إعادة توجيه التركيز على الاقتصاد الأخضر، والتي تبين مدى اهتمام التعليم العالي بتطوير المناهج الدراسية، وكذلك برامج ماجستير ودكتوراه في التكيف مع تغير المناخ، كما تقدم برامج في كثير من المعاهد لموضوعات مثل تغير المناخ والتكيف، ففي جامعة نيروبي تقدم برامج للماجستير وبرامج الدكتوراه في التكيف مع تغير المناخ، كما تقدم برامج في معهد (ICCA) موضوعات عن تغير المناخ والتكيف، وهذا المعهد يقدم برنامج للماجستير يركز على البحث والتدريب، ويتناول خمسة مجالات تتناول تغير المناخ والتكيف معه وهي: إدارة مخاطر المناخ والأمن الغذائي، والأبعاد البشرية والصحية، والسياسة والتواصل، والتكنولوجيا، والمياه والبيئة والنظم الإيكولوجية، ومن ناحية أخرى يركز برنامج الدكتوراه على البحث المتعمق المتخصص في مجالات التركيز المحددة لـ ICCA على أمل إيجاد حلول دائمة تتعلق بتغير المناخ والتكيف خاصة في إفريقيا، كما تقوم بعض برامج التعليم والتدريب التقني والمهني في كينيا بإعادة توجيهها لتشمل التركيز على الاقتصاد الأخضر، مما يُظهر أيضًا الاهتمام بتأثير التعليم العالي في تحقيق الاقتصاد الأخضر.(Nhamo, 2014, 90)

- **الجامعات الهولندية:**

وهنا يمكن تسليط الضوء على جامعة واجينجين Wageningen المصنفة الأولى عالميًا كجامعة خضراء تدعم التنمية المستدامة، حيث اعتمدت على عدة عناصر أساسية تسعى من خلالها إلى تفعيل الاقتصاد الأخضر وتحقيق التنمية المستدامة وتتمثل في الطاقة، والنقل، وأعمال البناء، والمخلفات، وتقديم الطعام؛ فقد خفضت انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بنسبة 50% عام 2019، كما ولدت 109% عام 2019 من الطاقة المستهلكة باستخدام طرق مستدامة وذلك من خلال الطاقة المتجددة من طاقة الرياح الخضراء مع حدائق طواحين الهواء، كما راعت معايير الاستدامة في مشاريع البناء الجديد وفي جميع المسائل المتعلقة بالمباني القائمة من حيث صيانتها وتجديدها، كما نهجت في معالجة الاستخدام إعادة الاستخدام والتدوير، واعتمدت وسائل النقل المستدام، كما اهتمت بالاستدامة في تقديم الطعام حيث التركيز على الغذاء الصحي، والتقليل من هدر الطعام. (Wageningen University & Research, 2020)

- **الجامعات البريطانية:**

وتأتي على رأسها جامعة أكسفورد The University of Oxford المصنفة الثانية عالميًا كجامعة خضراء، ومن أهم العناصر على أن هذه الجامعة نجحت كجامعة خضراء: (Waters, 2020, 5)

- الطاقة والكربون: تسعى الجامعة إلى تخفيض انبعاثات الكربون، وتشجيع الممارسات الموفرة للطاقة والاستثمار في الجامعة.
- إدارة النفايات: تشجيع منع وتقليل النفايات وإعادة استخدامها من خلال إعادة التدوير، وكذلك تقليل استهلاك المياه من خلال مراقبة وإدخال الممارسات والتقنيات الموفرة للمياه.
- النقل المستدام: الحد من الانبعاثات الناتجة عن التنقل والمركبات المملوكة للجامعة.
- الغذاء المستدام: حيث معالجة جميع جوانب الإنتاج والاستهلاك المستدامين للأغذية في جميع أنحاء خدمات المطاعم والضيافة بالجامعة.

- المشاركة: رفع مستوى الوعي بقضايا الاستدامة البيئية والترويج لها لتغيير السلوك بين الموظفين والطلبة.

- **الجامعات الماليزية:**

تتبنى الكثير من الجامعات الماليزية مثل جامعة ماليزيا التكنولوجية وجامعة بوترا الماليزية برامج لتعزيز الاستدامة في الأوساط الأكاديمية ولدى صانعي القرار، كما تعمل هذه الجامعات على تخضير الحرم الجامعي؛ ليكون نموذجًا أمام الطلبة الذين هم جيل المستقبل، وحتى يكونوا على وعي دائم بالاستدامة وسبل الحياة الخضراء.(Reza, 2016, 8)

- **الجامعات الهندية:**

تهتم الجامعات الهندية بإعداد برامج تدريبية متعلقة بالاقتصاد الأخضر ومهاراته، وتستهدف هذه الجامعات من برامجها التدريبية المهنيين المسؤولين عن تطوير التمويل الوطني والاقتصادي وسياسات التنمية، والمهنيين المسؤولين عن تطوير القطاعات التي لها تأثير على البيئة الطبيعية أو تتفاعل مع البيئة الطبيعية مثل السياحة، والزراعة، والمهنيين العاملين في مجالات المحافظة على الموارد الطبيعية وإدارتها مثل الغابات ومصايد الأسماك والزراعة والنظم الإيكولوجية الساحلية، والمهنيين في القطاعات الرئيسة مثل الطاقة والتعدين والنقل والتصنيع، والقطاعات التي يمكن أن تسهم في الاستخدام المستدام.(UNEP, 2016, 6-7)

وفي ضوء ما تم عرضه من خبرات جامعية على المستوى العالمي في مجال الاقتصاد الأخضر يمكن استخلاص التوصيات التالية:

- إعادة النظر في فلسفة التعليم وأهدافه بحيث يتم التأكيد على مفاهيم الاقتصاد الأخضر ومبادئه ومتطلباته.
- نشر الوعي المجتمعي بأهمية الاقتصاد الأخضر من خلال المؤتمرات والندوات والدورات التدريبية وورش العمل.

- نشر الوعي بالمخاطر البيئية التي تهدد المجتمع، وما يسوده من أنماط استنزافية واستهلاكية بما يؤثر على حياة الأجيال الحالية والقادمة.
- تحفيز أعضاء هيئة التدريس على دعم الاقتصاد الأخضر في مقرراتهم وأبحاثهم.
- إدراج متطلبات الاقتصاد الأخضر والتكنولوجيا الخضراء ضمن معايير اعتماد المؤسسات الجامعية.
- دمج الاستدامة البيئية في البرامج التعليمية والمقررات والتخصصات القائمة في نظام التعليم الجامعي.
- إعطاء البرامج التعليمية توجهات جديدة بما يضمن تغطيتها لمفاهيم ومبادئ الاقتصاد الأخضر.
- إعداد الطالب الملم بالمعارف والمهارات والقيم والممارسات التي تمكنه من المساهمة في الأعمال ذات الصلة بالاقتصاد الأخضر.
- استحداث برامج ودرجات علمية متخصصة في مجال الاقتصاد الأخضر.

مما سبق تستخلص الباحثة أن الاقتصاد الأخضر أضحى مطلبًا رئيسًا لا يمكن أن يتخلى عنه الأفراد ولا الدولة، خاصة في ظل التحديات التي تواجه مصر على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، فهو اقتصاد يعمل على النهوض بالمجتمع من غير الإخلال بالتوازن البيئي، مع صيانة حقوق الأجيال القادمة والمستقبلية من الموارد الطبيعية، وخلق فرص العمل مع مراعاة الجوانب البيئية، وأن أساس الاقتصاد الأخضر تبدأ أولاً من التعليم، باعتباره أهم الوسائل على الإطلاق؛ لتعديل القيم والممارسات والسلوكيات والمهارات والاتجاهات وإكسابها للطلبة؛ لضمان تحقق الاقتصاد الأخضر ومن ثم تحقق التنمية المستدامة، ولذلك فمن المتطلبات التي ينبغي توافرها لتحقيق الاقتصاد الأخضر في التعليم، والتي ينبغي الأخذ بها:

- تنمية معارف ومهارات الطلبة ذات الصلة بالاقتصاد الأخضر والاستدامة.
- نشر ثقافة السلوك البيئي الواعي للطلبة؛ لتنشيط الاقتصاد الأخضر وتحقيقه.

- إعطاء البرامج التعليمية توجهات جديدة بما يضمن تغطيتها لمفاهيم الاقتصاد الأخضر.
- استخلاص الدروس من التجارب السابقة التي نفدت في بلدان مختلفة لتطوير التعليم في ضوء متطلبات تحقيق الاقتصاد الأخضر.
- التشجيع على إقامة شراكات جديدة مع مؤسسات المجتمع المحلي والقطاع الخاص؛ لتدريب الطلبة والارتقاء بمهاراتهم ذات الصلة بالاقتصاد الأخضر.
- الاهتمام بالتنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس؛ وصولاً بهم إلى مستويات عالية من الكفاءة والمهارة والقدرة على التعليم الجيد؛ لتحقيق الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر.

المحور الثاني: الإطار الميداني للبحث:

ركز الإطار الميداني للبحث على شرح إجراءات الدراسة الميدانية من حيث أهدافها، وأداتها، وعينة الدراسة الميدانية وخصائصها، والأساليب الإحصائية المستخدمة في معالجة بيانات الدراسة الميدانية، ثم تحليل نتائج الدراسة الميدانية وتفسيرها، وذلك كما يلي:

1-أهداف الدراسة الميدانية:

قامت الباحثة بدراسة ميدانية بهدف تعرف مدى إدراك طلبة كلية التربية بجامعة أسيوط لمفهوم الاقتصاد الأخضر وأساليب ممارسته، ودور العملية التعليمية بكلية التربية في تنمية وتدعيم مفهوم الاقتصاد الأخضر بشكل صحيح لدى الطلبة.

2-أداة الدراسة الميدانية:

استخدمت الباحثة أداة للدراسة الميدانية وهي الاستبانة – من إعدادها- للكشف عن مدى معرفة طلبة كلية التربية بمفهوم الاقتصاد الأخضر، وللوصول إلى تصور مقترح لتفعيل دور كلية التربية في تنمية مفهوم الاقتصاد الأخضر لدى الطلبة، وقد تضمنت هذه الاستبانة أربعة أبعاد تم تحديدها، وتحديد عبارتها بالاسترشاد بالإطار النظري للبحث، وبعض الدراسات والبحوث السابقة في مجال الاقتصاد الأخضر، وهذه الأبعاد هي:

البعد الأول: يدور حول مفهوم الاقتصاد الأخضر، ويندرج تحت هذا البعد (14) عبارة تمثل كل منها مفهومًا من مفاهيم الاقتصاد الأخضر.

البعد الثاني: يدور حول ممارسات الطالب العملية للاقتصاد الأخضر، ويندرج تحت هذا البعد (14) عبارة تمثل كل منها نموذجًا من النماذج السلوكية لممارسة الطالب العملية للاقتصاد الأخضر.

البعد الثالث: يدور حول دور العملية التعليمية بكلية التربية في تنمية مفهوم الاقتصاد الأخضر لدى الطلبة، ويندرج تحت هذا البعد (27) عبارة تمثل كل منها مهمة ينبغي على العملية التعليمية بكلية التربية القيام بها؛ لإكساب الطلبة معارف ومهارات الاقتصاد الأخضر.

البعد الرابع: يدور حول مقترحات لنمو مفهوم الاقتصاد الأخضر بشكل صحيح، ويندرج تحت هذا البعد (12) عبارة تمثل كل منها مطلبًا من المطالب التي يمكن أن تسهم في نمو وتدعيم مفهوم الاقتصاد الأخضر لدى الطلبة بصورة صحيحة، وبذلك يكون إجمالي عبارات الاستبانة (67) عبارة.

هذا، وقد روعي عند صياغة أبعاد وعبارات الاستبانة أن تكون واضحة وبسيطة وموضوعية ومناسبة للغرض الذي وضعت من أجله، وبعد الانتهاء من إعداد الاستبانة، تم حساب صدقها وثباتها على النحو التالي:

(أ) حساب صدق الاستبانة:

اعتمدت الباحثة في التحقق من صدق الاستبانة على صدق المحتوى؛ حيث عرضت الاستبانة في صورتها الأولية على عدد (11) من المحكمين من أساتذة كلية التربية بجامعة أسيوط؛ وذلك لمعرفة وجهة نظرهم والاستفادة من ملاحظاتهم فيما احتوته الاستبانة من عبارات، ومدى ملاءمتها لتحقيق أهداف البحث الميدانية، ومدى ارتباط ومناسبة كل عبارة للبعد الذي تنتمي إليه، وبناء على الآراء التي تقدم بها السادة المحكمين تم تعديل بعض العبارات، وحذفت العبارات التي قلت عن نسبة 90 % اتفاق.

(ب) حساب ثبات الاستبانة:

اعتمدت الباحثة في التحقق من ثبات الاستبانة على استخدام "معامل ألفا كرونباخ" Cronbach's Coefficient Alpha؛ وذلك على عينة استطلاعية مكونة من (30) طالبًا وطالبة، وقد تم استبعادها من العينة الكلية، حيث كانت النتائج كما في الجدول التالي:

جدول رقم (1) معاملات ثبات الاستبانة

البعد	عدد العبارات	معامل الثبات
مفهوم الاقتصاد الأخضر	14	0.798
ممارسات الطالب العملية لمفهوم الاقتصاد الأخضر	14	0.815
دور العملية التعليمية بكلية التربية في تنمية مفهوم الاقتصاد الأخضر	27	0.976
مقترحات لنمو مفهوم الاقتصاد الأخضر لدى الطلبة بشكل صحيح	12	0.788
الاستبانة ككل	**67**	0.946

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.V.22

ويتضح من الجدول السابق أن معامل " ألفا كرونباخ" الكلى للاستبانة بلغ (0.946) وهو معامل مرتفع ومناسب لغرض البحث، كما تعتبر معاملات ألفا كرونباخ لكل بعد مرتفعة أيضًا، ومناسبة لغرض البحث، وبذلك أصبحت الاستبانة في صورتها النهائية صالحة للتطبيق.

هذا، وبعد بناء الاستبانة، والتأكد من صدقها وثباتها، أصبحت في صورتها النهائية تشتمل على ما يلي:

- تناولت الصفحة الأولى من الاستبانة عنوان الاستبانة، وبيانات عن الباحثة.
- تناولت الصفحة الثانية من الاستبانة نبذة عن هدف الدراسة، والمطلوب من الطالب أو الطالبة، وتتضمن أيضًا بيانات أولية عن الطالب أو الطالبة (الاسم وهو اختياري، والشعبة، والنوع)
- تناولت الصفحات التالية معرفة واقع مفهوم الاقتصاد الأخضر لدى الطلبة ودور العملية التعليمية بكلية التربية في تطويره، وذلك من خلال مجموعة من العبارات المقيدة موجهة إلى طلبة كلية التربية بجامعة أسيوط، وأمام كل هذه العبارات في الجانب الأيسر ثلاثة اختيارات، وهي: (موافق، غير متأكد، غير موافق)
- اشتملت الاستبانة على (67) عبارة موزعة على أربعة أبعاد، وهي كما يلي:
  - البعد الأول: مفهوم الاقتصاد الأخضر، وشمل العبارات من (1-14).
  - البعد الثاني: ممارسات الطالب العملية لمفهوم الاقتصاد الأخضر، وشمل العبارات من (15-28).

- البعد الثالث: دور العملية التعليمية بكلية التربية في تنمية مفهوم الاقتصاد الأخضر، وشمل العبارات من (55-29).
- البعد الرابع: مقترحات لنمو مفهوم الاقتصاد الأخضر لدى الطلبة بشكل صحيح، وشمل العبارات من (67-56)

3- عينة الدراسة الميدانية وخصائصها:

تمثلت عينة الدراسة الميدانية في طلبة الفرقة النهائية بكلية التربية بجامعة أسيوط، وتم اختيار طلبة الفرقة النهائية؛ لكونهم أكثر الطلبة نضجًا وفكرًا وثقافة ووعيًا بقضايا المجتمع المختلفة وخصوصًا المتعلقة بالبيئة والاقتصاد الأخضر، وكذلك أكثرهم دراسة للمواد المختلفة، ولقرب تخرجهم من الكلية، وهذا يجعلهم أكثر قدرة على التعبير عن رأيهم بحرية وبفكر واعٍ، إضافة لاحتياجاتهم لمعرفة مفهوم الاقتصاد الأخضر وكيفية ممارسته بصورة صحيحة، وتم اختيار الطلبة بالطريقة العشوائية، وتكونت إجمالي عينة الدراسة من (1164) طالبًا وطالبة بواقع (54%) من إجمالي طلبة الفرقة النهائية بالكلية، منهم (527) طالبًا وطالبة بالشعب العلمية بواقع نسبة (69%) من أفراد المجتمع الأصلي، وعدد (637) طالبًا وطالبة بالشعب الأدبية بواقع نسبة (46%) من أفراد المجتمع الأصلي، ويوضح الجدول التالي خصائص عينة الدراسة الميدانية:

جدول رقم (2) خصائص عينة الدراسة الميدانية

المتغير		المجتمع الاصلي	العينة	النسبة للمجتمع الأصلي
التخصص	أدبي	1379	637	46
	علمي	764	527	69
الجنس	ذكر	543	293	54
	أنثى	1600	871	54
الإجمالي		2143	1164	54

يتضح من الجدول السابق رقم (2) أن عدد أفراد العينة الإجمالي الذين أجابوا على مفردات الاستبانة بلغ (1164) طالبًا وطالبة في كلية التربية بجامعة أسيوط.

4- المعالجة الإحصائية:

بعد تطبيق الاستبانة على أفراد العينة استخدمت الباحثة أساليب الإحصاء الوصفي، وذلك باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) حيث تم الاعتماد على ما يلي:

- **معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha Coefficient)** لمعرفة ثبات عبارات وأبعاد الاستبانة.
- **التكرارات والنسب المئوية (Frequencies and Percentages)** للتعرف على الخصائص الشخصية والوظيفية لأفراد مجتمع الدراسة، وتحديد استجابتهم تجاه عبارات الأبعاد التي تتضمنها أداة الدراسة.
- **المتوسطات الحسابية (Mean)** لمعرفة مدى ارتفاع أو انخفاض آراء أفراد الدراسة على كل عبارة من عبارات الاستبانة، ولكل بعد من أبعاد من أجل ترتيب العبارات من حيث درجات الاستجابة حسب أعلى متوسط حسابي.
- **الانحراف المعياري (Standard Deviation)** للتعرف على مدى انحراف استجابات أفراد الدراسة لكل عبارة من عبارات الاستبانة، وذلك لترتيب العبارات حسب المتوسط الحسابي لصالح الأقل تشتتًا عن تساوي المتوسط الحسابي.
- **مقياس "ليكرت الثلاثي الأبعاد"** لقياس استجابات أفراد العينة لعبارات الاستبانة، بحيث تأخذ درجة الموافقة بدرجة كبيرة (3) درجات، ودرجة الموافقة بدرجة متوسطة (2) درجتان، وغير موافق تأخذ (1) درجة، ويكون المتوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة عن كل عبارة من (1-1.66) دالاً على مستوى (منخفض) من الأهمية، ومن (1.67-2.33) دالاً على مستوى (متوسط)، ومن (2.34-3) دالاً على مستوى (مرتفع)، ويلخص الجدول رقم (3) ما تم ذكره سابقًا:

جدول رقم (3) الحدود الدنيا والعليا للمتوسط الحسابي

الدرجة	منخفض	متوسط	مرتفع
المتوسط الحسابي	1-1.66	1.67-2.33	2.34-3

- **اختبار(T)**، لتحديد دلالة الفروق الاحصائية بين فئات العينة حول متغيرات الدراسة بسبب اختلاف بعض الخصائص الشخصية (النوع- التخصص).

5- نتائج الدراسة الميدانية وتفسيرها:

بعد إجراء المعالجات الإحصائية لبيانات الدراسة، تم عرض النتائج وفق تساؤلاتها وأهداف الجانب الميداني منها، وذلك على النحو التالي:

أولاً- النتائج الخاصة بآراء الطلبة في أبعاد الاستبانة بصفة عامة.

ثانيًا- النتائج الخاصة بآراء الطلبة في كل بعد من أبعاد الاستبانة على حدة.

ثالثًا- النتائج الخاصة بدلالة الفروق بين متوسطات درجات أفراد العينة من الطلبة حول واقع مفهوم الاقتصاد الأخضر لدى طلبة كلية التربية بجامعة أسيوط تبعًا لمتغيري الجنس والتخصص، وفيما يلي عرض لهذه النتائج:

أولاً- النتائج الخاصة بآراء الطلبة في أبعاد الاستبانة بصفة عامة:

تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومستوى الموافقة، وكانت النتائج على النحو التالي:

جدول رقم (4)

المتوسطات والانحرافات المعيارية ومستوى التحقق والترتيب لأبعاد الاستبانة

م	الأبعاد	المتوسط	الانحراف المعياري	مستوى التحقق	الترتيب
1	مفهوم الاقتصاد الأخضر	2.21	0.745	متوسط	3
2	ممارسات الطالب العملية لمفهوم الاقتصاد الأخضر	2.33	0.787	متوسط	2
3	دور العملية التعليمية بكلية التربية في تنمية مفهوم الاقتصاد الأخضر	2.07	0.775	متوسط	4
4	مقترحات لنمو مفهوم الاقتصاد الأخضر لدى الطلبة بشكل صحيح	2.79	0.331	مرتفع	1
	الإجمالي	**2.28**		متوسط	

يتضح من الجدول رقم (4) السابق أن آراء أفراد العينة من الطلبة جاءت بدرجة متوسطة على إجمالي الاستبانة، حيث بلغ المتوسط الحسابي لاستجابات أفراد عينة الدراسة (2.28) وهو متوسط يقع ضمن الفئة الثانية لمقياس ليكرت الثلاثي (2.33-1.67) وهي الفئة التي تشير إلى الاستجابة المتوسطة، وهذا يؤكد على أن دور كلية التربية في تنمية مفهوم الاقتصاد الأخضر لدى الطلبة ليس بالمستوى المطلوب، وهذا الأمر يفرض على

المسئولين عن التعليم بكلية التربية بذل المزيد من الجهود لإكساب الطلبة مفهوم الاقتصاد الأخضر وأساليب ممارسته بشكل سليم.

ويتضح من الجدول السابق أيضًا أن البعد الخاص بـ" **مقترحات لنمو مفهوم الاقتصاد الأخضر لدى الطلبة بشكل صحيح**" احتل المرتبة الأولى حيث بلغ المتوسط الحسابي لمجموع استجاباتهم على عبارات البعد (2.79) وبانحراف معياري (0.331) وبدرجة مرتفعة التحقق، مما يدل على أن العينة متفقة بدرجة عالية على مقترحات تنمية مفهوم الاقتصاد الأخضر لدى الطلبة بشكل صحيح.

كما يتضح أيضًا أن البعد الخاص بـ" **ممارسات الطالب العملية لمفهوم الاقتصاد الأخضر**" جاء في المرتبة الثانية وبدرجة متوسطة التحقق بمتوسط (2.33) وبانحراف معياري (0.787)، وفي المرتبة الثالثة جاء البعد الخاص بـ" **مفهوم الاقتصاد الأخضر**" وبدرجة متوسطة التحقق بمتوسط (2.21) وانحراف معياري (0.745)، وفي المرتبة الرابعة والأخير وبدرجة متوسطة التحقق جاء البعد الخاص بـ" **دور العملية التعليمية بكلية التربية في تنمية مفهوم الاقتصاد الأخضر**" حيث بلغ المتوسط لمجموع استجاباتهم على عبارات البعد (2.07) وبانحراف معياري (0.775)، وهذا يؤكد على اتفاق عينة الدراسة على أن ممارسات الطلبة العملية للاقتصاد الأخضر، وإدراكهم لمفهوم الاقتصاد الأخضر، ودور العملية التعليمية بكلية التربية متوسطة، وهذا يتطلب تضافر الجهود من أجل دعم واحتضان مفهوم الاقتصاد الأخضر.

ثانيًا– النتائج الخاصة بآراء الطلبة في كل بعد من أبعاد الاستبانة على حدة:

حيث تم حساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات والانحرافات المعيارية والترتيب ودرجة الموافقة للعبارات الخاصة بكل بعد، وسيتم عرض النتائج كما يلي:

1/2 النتائج الخاصة بالبعد الأول "مفهوم الاقتصاد الأخضر".

2/2 النتائج الخاصة بالبعد الثاني " ممارسات الطالب العملية لمفهوم الاقتصاد الأخضر".

3/2 النتائج الخاصة بالبعد الثالث " دور العملية التعليمية بكلية التربية في تنمية مفهوم الاقتصاد الأخضر".

4/2 النتائج الخاصة بالبعد الرابع " مقترحات لنمو مفهوم الاقتصاد الأخضر لدى الطلبة بشكل صحيح".

1/2 النتائج الخاصة بالبعد الأول "مفهوم الاقتصاد الأخضر":

لمعرفة الدرجة المعبرة عن مدى إدراك طلبة كلية التربية لمفهوم الاقتصاد الأخضر، قامت الباحثة بحساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات والانحرافات المعيارية والترتيب ودرجة الموافقة للعبارات الخاصة بالبعد، وجاءت النتائج على النحو الموضح بالجدول التالي:

جدول رقم (5)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لإجابات أفراد عينة البحث عن عبارات بعد " مفهوم الاقتصاد الأخضر "

م	العبارة	التكرارات والنسب المئوية			المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	مستوى الموافقة
		موافق	غير متأكد	غير موافق				
1	الاقتصاد الأخضر هو أسلوب حياة يركز على الممارسات الصحيحة الصديقة للبيئة.	706	155	303	2.82	0.384	1`	مرتفع
		60.7	13.3	26				
2	الاقتصاد الأخضر هو أحد سبل تحقيق التنمية المستدامة.	642	220	302	2.29	0.852	3	متوسط
		55.2	18.9	25.9				
3	الاقتصاد الأخضر هو ضمان تواصل واستمرار الثروات الطبيعية.	656	202	306	2.30	0.858	2	متوسط
		56.4	17.4	26.3				
4	الاقتصاد الأخضر هو استراتيجية تقوم على استدامة النمو الاقتصادي.	561	280	323	2.20	0.848	9	متوسط
		48.2	24.1	27.7				
5	الاقتصاد الأخضر هو نموذج من نماذج التنمية قائم على التكامل بين الأبعاد البيئية والاقتصادية والاجتماعية.	559	286	319	2.21	0.844	7	متوسط
		48	24.6	27.4				
6	الاقتصاد الأخضر هو نموذج جديد يرتكز على إعادة تشكيل وتصويب الأنشطة الاقتصادية القائمة.	480	346	338	2.12	0.830	12	متوسط
		41.2	29.7	29.1				
7	الاقتصاد الأخضر هو النمو الأخضر الذي يحد من الآثار والكوارث الطبيعية.	508	273	383	2.11	0.869	13	متوسط
		43.6	23.5	32.9				
8	الاقتصاد الأخضر هو أسلوب مهم لمستقبل خالٍ من الفقر.	534	292	338	2.17	0.849	10	متوسط
		45.9	25.1	29				
9	الاقتصاد الأخضر هو مسار جديد يحقق رفاهية الإنسان ويعالج مشكلاته.	533	296	335	2.17	0.847	10	متوسط
		45.8	25.4	28.8				
10	الاقتصاد الأخضر هو ترشيد استهلاك الموارد الطبيعية واستخدامها بكفاءة.	642	195	327	2.27	0.872	5	متوسط
		55.2	16.8	28				
11	الاقتصاد الأخضر هو اقتصاد الطاقة	668	170	326	2.29	0.877	3	متوسط

	النظيفة وتحسين نوعية البيئة.	57.4	14.6	28				
12	الاقتصاد الأخضر هو استخدام التكنولوجيا النظيفة الخضراء في التعامل مع قضايا البيئة.	628	218	318	2.27	0.862	5	متوسط
		54	18.7	27.3				
13	الاقتصاد الأخضر هو اقتصاد منخفض الكربون وفعال من حيث الموارد وشامل اجتماعيًا.	409	398	357	2.04	0.810	14	متوسط
		35.1	34.2	30.7				
14	الاقتصاد الأخضر هو النشاط الذي يركز على جودة الحياة ونوعيتها.	576	259	329	2.21	0.856	7	متوسط
		49.5	22.3	28.3				
	البعد ككل				2.21		3	متوسط

بالنظر إلى الجدول السابق رقم (5) يتبين أن استجابات أفراد العينة على عبارات بعد " **مفهوم الاقتصاد الأخضر**" جاءت في المرتبة الثالثة وبدرجة متوسطة، حيث بلغ المتوسط (**2.21**)، وهو متوسط يقع ضمن الفئة الثانية لمقياس ليكرت الثلاثي (1.67-) 2.33 وهي الفئة التي تشير إلى الاستجابة المتوسطة، وهذا تأكيد على أن أفراد العينة على معرفة متوسطة بمفاهيم الاقتصاد الأخضر.

كما يتضح من الجدول السابق أن العبارة رقم (1) " الاقتصاد الأخضر هو أسلوب حياة يركز على الممارسات الصحيحة الصديقة للبيئة" في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (2.82) وبانحراف معياري (0.384) وبدرجة مرتفعة من الأهمية، وهذا يؤكد على أن أفراد العينة على معرفة مرتفعة بأن مفهوم الاقتصاد الأخضر المتمثل في أن الاقتصاد الأخضر هو أسلوب حياة يركز على الممارسات الصحيحة الصديقة للبيئة.

ويتبين من الجدول السابق – أيضًا– أن عدد العبارات متوسطة التحقق في هذا البعد بلغت (13) عبارة، وهي العبارات أرقام (3,11,10,12,5,14,4,8,9,6,7,13) وهذا تأكيد على أن أفراد العينة على معرفة متوسطة بمفاهيم الاقتصاد الأخضر المتمثلة في أن الاقتصاد الأخضر هو ضمان تواصل واستمرار الثروات الطبيعية، أو أن الاقتصاد الأخضر هو اقتصاد الطاقة النظيفة وتحسين نوعية البيئة، أو أن الاقتصاد الأخضر هو ترشيد استهلاك الموارد الطبيعية واستخدامها بكفاءة، أو أن الاقتصاد الأخضر هو استخدام التكنولوجيا النظيفة الخضراء في التعامل مع قضايا البيئة، أو أن الاقتصاد الأخضر هو نموذج من نماذج التنمية قائم على التكامل بين الأبعاد البيئية والاقتصادية والاجتماعية، أو

أن الاقتصاد الأخضر هو النشاط الذي يركز على جودة الحياة ونوعيتها، أو أن الاقتصاد الأخضر هو استراتيجية تقوم على استدامة النمو الاقتصادي، أو أن الاقتصاد الأخضر هو أسلوب مهم لمستقبل خالٍ من الفقر، أو أن الاقتصاد الأخضر هو مسار جديد يحقق رفاهية الإنسان ويعالج مشكلاته، أو أن الاقتصاد الأخضر هو نموذج جديد يرتكز على إعادة تشكيل وتصويب الأنشطة الاقتصادية القائمة، أو أن الاقتصاد الأخضر هو النمو الأخضر الذي يحد من الآثار والكوارث الطبيعية، أو أن الاقتصاد الأخضر هو اقتصاد منخفض الكربون وفعال من حيث الموارد وشامل اجتماعيًا، واتفقت هذه النتيجة مع دراسة **(Njeru, 2010)** حيث وعي المعلمين والطلبة بقضايا البيئة والتنمية المستدامة ليس بالمستوى المطلوب؛ وذلك لعدم تضمينها في المناهج الدراسية بشكل جيد، وتتفق مع دراسة ***(محمد، 2022)*** حيث ضعف وعي الطلاب المعلمين بقضايا الاستدامة والاقتصاد الأخضر قبل تطبيق البرنامج، واختلفت هذه النتيجة مع دراسة **(العنزي، 2022)** التي أكدت على أن معلمات الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الثانوية لديهن وعي بدرجة عالية بالاقتصاد الأخضر ومبادئه.

2/2 النتائج الخاصة بالبعد الثاني "ممارسات الطالب العملية لمفهوم الاقتصاد الأخضر":

لمعرفة الدرجة المعبرة عن مدى ممارسات الطالب العملية لمفهوم الاقتصاد الأخضر، قامت الباحثة بحساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات والانحرافات المعيارية والترتيب ودرجة الموافقة للعبارات الخاصة بالبعد، وجاءت النتائج على النحو الموضح بالجدول التالي:

جدول رقم (6)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لإجابات أفراد عينة البحث عن عبارات بعد " ممارسات الطالب العملية لمفهوم الاقتصاد الأخضر"

م	العبارة	التكرارات والنسب المئوية			المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	مستوى الموافقة
		موافق	محايد	غير موافق				
15	الحرص على استخدم الموارد البيئية بأسلوب رشيد.	817	84	263	2.48	0.838	1	مرتفع
		70.2	7.2	22.6				

16	المحافظة على الممتلكات العامة.	714	167	283	2.37	0.849	5	مرتفع
		61.3	14.3	24.3				
17	المشاركة في حملات التوعية بالاقتصاد الأخضر	684	144	336	2.30	0.887	8	متوسط
		58.8	12.4	28.9				
18	الحرص على حضور ندوات عن التوعية بالمشكلات البيئية.	640	215	309	2.28	0.857	12	متوسط
		55	18.5	26.5				
19	المشاركة بطرق مبتكرة في تحقيق الاقتصاد الأخضر.	666	152	346	2.27	0.891	13	متوسط
		57.2	13.1	29.7				
20	الرغبة في تعلم معلومات جديدة عن الاقتصاد الأخضر.	705	121	338	2.32	0.893	7	متوسط
		60.6	10.4	29				
21	الحرص على الالتزام بأنماط الحياة البيئة المستدامة.	645	228	291	2.30	0.844	8	متوسط
		55.4	19.6	25				
22	الاستثمار في مجال الطاقة المتجددة.	651	206	307	2.30	0.858	8	متوسط
		55.9	17.7	26.4				
23	التخلص من النفايات بطريقة سليمة.	770	114	280	2.42	0.852	2	مرتفع
		66.2	9.8	24.1				
24	استخدام وسيلة نقل تقلل من استهلاك الوقود وتوفر الطاقة.	712	157	295	2.36	0.859	6	مرتفع
		61.2	13.5	25.3				
25	الحرص على شراء منتجات صديقة للبيئة.	733	146	285	2.38	0.853	4	مرتفع
		63	12.5	24.5				
26	المشاركة في توجيه النصائح الهادفة فيما يخص الحفاظ على البيئة لزملائي الطلبة.	730	157	277	2.39	0.845	3	مرتفع
		62.7	13.5	23.8				
27	اتعاون مع وملائي في وضع المواد القابلة للتدوير (ورق، بلاستيك، معدن) في أماكنها.	690	127	347	2.29	0.897	11	متوسط
		59.3	10.9	29.8				
28	أساهم في حماية الحزام الأخضر	615	206	343	2.23	0.877	14	متوسط
		52.8	17.78	29.5				
البعد ككل					2.33		متوسط	2

بالنظر إلى الجدول السابق رقم (6) يتبين أن استجابات أفراد العينة على عبارات بعد "**ممارسات الطالب العملية لمفهوم الاقتصاد الأخضر**" جاءت في المرتبة الثانية وبدرجة متوسطة، حيث بلغ المتوسط (2.33)، وهو متوسط يقع ضمن الفئة الثانية لمقياس ليكرت الثلاثي (2.33-1.67) وهي الفئة التي تشير إلى الاستجابة المتوسطة، وهذا تأكيد على أن أفراد العينة يسعون بدرجة متوسطة إلى هذه الممارسات، وتتفق هه النتيجة مع دراسة **(العمايرة، 2019)** في أن وعي طلاب كلية الهندسة بالوعي البيئي في ضوء متطلبات الاقتصاد الأخضر جاءت بدرجة متوسطة.

كما يتضح من الجدول السابق أن العبارة (15) " الحرص على استخدم الموارد البيئية بأسلوب رشيد" جاءت في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (2.48) وبانحراف معياري (0.838)، وجاءت العبارة (23) " التخلص من النفايات بطريقة سليمة" في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (2.42) وبانحراف معياري (0.852)، واحتلت العبارة (26) "المشاركة في توجيه النصائح الهادفة فيما يخص الحفاظ على البيئة لزملائي الطلبة" المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي (2.39) وبانحراف معياري (0.845)، وجاءت في المرتبة الرابعة وبدرجة مرتفعة العبارة (25) "الحرص على شراء منتجات صديقة للبيئة" بمتوسط حسابي (2.38) وبانحراف معياري (0.853)، واحتلت العبارة (16) " المحافظة على الممتلكات العامة" المرتبة الخامسة وبدرجة مرتفعة بمتوسط حسابي (2.37) وبانحراف معياري (0.849)، وجاءت في المرتبة السادسة وبدرجة مرتفعة العبارة (24) " استخدام وسيلة نقل تقلل من استهلاك الوقود وتوفر الطاقة" بمتوسط حسابي (2.36) وبانحراف معياري (0.859)، وهذا تأكيد على أن الطلبة أفراد عينة الدراسة يحرصون على استخدم الموارد البيئية بأسلوب رشيد، والتخلص من النفايات بطريقة سليمة، والمشاركة في توجيه النصائح الهادفة فيما يخص الحفاظ على البيئة للزملاء، وشراء منتجات صديقة للبيئة، والمحافظة على الممتلكات العامة، واستخدام وسيلة نقل تقلل من استهلاك الوقود وتوفر الطاقة.

كما يلاحظ من الجدول السابق أيضًا أن عدد العبارات المتوسطة في هذا البعد بلغت (8) وهي العبارات (28 ,19 ,18 ,27 ,22 ,21 ,17 ,20) حيث احتلت المتوسطات الحسابية لهذه العبارات مكانة بين (2.33-1.67) وهو متوسط يقع ضمن الفئة الثانية لمقياس ليكرت الثلاثي، وهي الفئة التي تشير إلى الاستجابة المتوسطة، رغم احتلال هذه المتوسطات لمراتب مختلفة ما بين السابعة والرابعة عشر على الترتيب لدى العينة، وهذا يؤكد على أن أفراد عينة الدراسة يسعون بدرجة متوسطة إلى الرغبة في تعلم معلومات جديدة عن الاقتصاد الأخضر، والمشاركة في حملات التوعية بالاقتصاد الأخضر، والحرص على الالتزام بأنماط الحياة البيئة المستدامة، والاستثمار في مجال الطاقة المتجددة، والتعاون مع الزملاء في وضع المواد القابلة للتدوير (ورق، بلاستيك، معدن) في أماكنها، والحرص على حضور ندوات عن التوعية بالمشكلات البيئية، والمشاركة بطرق مبتكرة في تحقيق الاقتصاد الأخضر، والمساهمة في حماية الحزام الأخضر.

3/2 النتائج الخاصة بالبعد الثالث " دور العملية التعليمية بكلية التربية في تنمية مفهوم الاقتصاد الأخضر".

لمعرفة الدرجة المعبرة عن آراء الطلبة في دور العملية التعليمية بكلية التربية في تنمية مفهوم الاقتصاد الأخضر، قامت الباحثة بحساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات والانحرافات المعيارية والترتيب ودرجة الموافقة للعبارات الخاصة بالبعد، وجاءت النتائج على النحو الموضح بالجدول التالي:

جدول رقم (7)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لإجابات أفراد عينة البحث عن عبارات بعد " دور العملية التعليمية بكلية التربية في تنمية مفهوم الاقتصاد الأخضر"

	العبارة	التكرارات والنسب المئوية			المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	مستوى الموافقة
		موافق	متأكد غير	موافق غير				
العملية التعليمية بكلية التربية تكسبني معرفة بـ:								
29	مفهوم الاقتصاد الأخضر.	469	207	488	1.98	0.907	17	متوسط
		40.3	17.8	41.9				
30	التطور التاريخي للاقتصاد الأخضر.	414	259	491	1.93	0.880	26	متوسط
		35.6	22.3	42.2				
31	أهمية الاقتصاد الأخضر.	493	205	466	2.02	0.908	14	متوسط
		42.4	17.6	40				
32	أهداف الاقتصاد الأخضر.	483	222	459	2.02	0.900	14	متوسط
		41.5	19.1	39.4				
33	خصائص الاقتصاد الأخضر.	455	237	472	1.99	0.893	16	متوسط
		39.1	20.4	40.5				
34	أبعاد الاقتصاد الأخضر.	428	238	498	1.94	0.890	25	متوسط
		36.8	20.4	42.8				
35	مجالات الاقتصاد الأخضر.	443	242	479	1.97	0.890	21	متوسط
		38.1	20.8	41.2				
36	مبادئ الاقتصاد الأخضر.	452	230	482	1.97	0.896	21	متوسط
		38.8	19.8	41.4				
37	متطلبات الاقتصاد الأخضر.	452	228	484	1.97	0.897	21	متوسط
		38.8	19.6	41.6				
38	دور الاقتصاد الأخضر في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمستدامة.	485	224	455	2.03	0.899	13	متوسط
		41.7	19.2	39.1				
39	تحديات التحول والانتقال إلى الاقتصاد الأخضر.	444	257	463	1.98	0.833	17	متوسط
		38.1	22.1	39.8				

40	واقع الاقتصاد الأخضر في مصر والعالم.	449	241	474	1.98	0.891	17	متوسط
		38.6	20.7	40.7				
41	المبادرات والجهود المصرية للتحول نحو الاقتصاد الأخضر.	448	238	478	1.97	0.892	21	متوسط
		38.5	20.4	41.1				
42	خبرات وتجارب بعض الدول في الاقتصاد الأخضر.	456	223	485	1.98	0.899	17	متوسط
		39.2	19.2	41.7				
العملية التعليمية بكلية التربية تدربني على:								
43	أساليب التفكير الإبداعي	572	184	408	2.14	0.907	10	متوسط
		49.1	15.8	35.1				
44	أساليب التفكير النقدي والتحليلي.	588	189	387	2.17	0.899	9	متوسط
		50.5	16.2	33.2				
45	مهارات اتخاذ القرار.	609	165	390	2.19	0.908	8	متوسط
		52.3	14.2	33.5				
46	مهارات حل المشكلات.	655	134	375	2.24	0.910	3	متوسط
		56.3	11.5	32.2				
47	المواطنة، والمسئولية المشتركة.	629	168	367	2.23	0.898	4	متوسط
		54	14.4	31.5				
48	أساليب استخدام التكنولوجية النظيفة.	555	210	399	2.13	0.898	11	متوسط
		47.7	18	34.3				
49	المهارات التقنية والإدارية.	544	200	420	2.11	0.904	12	متوسط
		46.7	17.2	36.1				
50	أساليب التعلم الجمعي.	623	173	368	2.22	0.809	5	متوسط
		53.5	14.9	31.6				
51	مهارات عرض المعلومات وتفسير الظواهر.	611	172	381	2.20	0.902	7	متوسط
		52.5	14.8	32.7				
52	مهارات التعلم الذاتي، والتعلم المستمر.	692	125	347	2.30	0.897	1	متوسط
		59.5	10.7	29.8				
53	أساليب التخطيط.	615	173	376	2.21	0.900	6	متوسط
		52.8	14.9	32.3				
54	استخدام منهجية روبريكس Rubrics .	307	351	506	1.83	0.818	27	متوسط
		26.4	30.2	43.5				
55	أساليب طرق التواصل مع الآخرين.	675	126	363	2.27	0.906	2	متوسط
		58	10.8	31.2				
البعد ككل					2.07		4	متوسط

بالنظر إلى الجدول السابق رقم (7) يتبين أن استجابات أفراد العينة على عبارات بعد "**دور العملية التعليمية بكلية التربية في تنمية مفهوم الاقتصاد الأخضر** " جاءت في المرتبة الرابعة وبدرجة متوسطة، حيث بلغ المتوسط (2.07)، وهو متوسط يقع ضمن الفئة الثانية لمقياس ليكرت الثلاثي (2.33-1.67) وهي الفئة التي تشير إلى الاستجابة المتوسطة، وهذا تأكيد على أن أفراد العينة يتفقون على أن العملية التعليمية تقوم بدرجة

متوسطة في تنمية مفهوم الاقتصاد الأخضر، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (**Rao& Aithal, 2016**) والتي أظهرت نقص الوعي بالاقتصاد الأخضر لدى الطلبة وأعضاء الهيئة التدريسية والقيادات الإدارية الجامعية، وقلة البحوث الأكاديمية التي تتناول الاقتصاد الأخضر وتطبيقاته في التعليم.

كما يتضح من الجدول السابق أن عبارات البعد جميعها جاءت بدرجة متوسطة رغم احتلال المتوسطات الحسابية للمراتب من الأول حتى السابعة والعشرين على الترتيب من منظور العينة ككل، مما يؤكد اتفاق أفراد عينة الدراسة على أن العملية التعليمية بكلية التربية تقوم بدرجة متوسطة بتدريب الطلبة على مهارات التعلم الذاتي، والتعلم المستمر، وأساليب طرق التواصل مع الآخرين، ومهارات حل المشكلات، والمواطنة والمسئولية المشتركة، وأساليب التعلم الجمعي، وأساليب التخطيط، ومهارات عرض المعلومات وتفسير الظواهر، ومهارات اتخاذ القرار، وأساليب التفكير النقدي والتحليلي، وأساليب التفكير الإبداعي، وأساليب استخدام التكنولوجية النظيفة، والمهارات التقنية والإدارية، وتعريف الطلبة بدور الاقتصاد الأخضر في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمستدامة، وبأهمية الاقتصاد الأخضر، وبخصائص الاقتصاد الأخضر، وبمفهوم الاقتصاد الأخضر، وتحديات التحول والانتقال إلى الاقتصاد الأخضر، وبواقع الاقتصاد الأخضر في مصر والعالم، وبخبرات وتجارب بعض الدول في الاقتصاد الأخضر، وبمجالات الاقتصاد الأخضر، وبمبادئ الاقتصاد الأخضر، وبمتطلبات الاقتصاد الأخضر، وبالمبادرات والجهود المصرية للتحول نحو الاقتصاد الأخضر، وبأبعاد الاقتصاد الأخضر، وبالتطور التاريخي للاقتصاد الأخضر، والتدريب على استخدام منهجية روبريكس Rubrics .

يتضح مما سبق أن البعد الخاص بدور العملية التعليمية بكلية التربية في تنمية مفهوم الاقتصاد الأخضر جاء بدرجة متوسطة، حيث توجد حالة من الرضا عند عينة الدراسة، ولكن البعد بالمجمل لا يقوم بدوره على أكمل وجه، ويمكن إرجاع ذلك إلى قلة الجهود المبذولة من قبل إدارة الكلية وأعضاء هيئة التدريس في تنمية مفهوم الاقتصاد الأخضر، وعدم وجود جهود مشتركة بين كل من مؤسسات وشركات المجتمع المحلي وبين إدارة الكلية، وقصور المناهج الدراسية وعدم تعرضها لقضايا الاستدامة والاقتصاد الأخضر، كما أن طرائق التدريس تميل في الأغلب إلى النمط التقليدي الذي يقوم على نقل المعرفة دون المساهمة في إنتاجها أو استثمارها، وأن المحاضرة في الأغلب لم تخرج من دائرة

القاعة التعليمية المعتمدة على العرض النظري، وهذا يتطلب دمج الاقتصاد الاخضر في المناهج الدراسية، وتضافر جهود كل من القائمين على الإدارة وأعضاء هيئة التدريس بتنميته لدى الطلبة وتزويدهم بالمهارات اللازمة، كما يتطلب تنفيذ المنهج بطريقة تشجع الطلبة على الحصول على المعلومات بأنفسهم، وعلى النقد والتفكير، وتقديم الحلول والتفسيرات.

4/2 النتائج الخاصة بالبعد الرابع " مقترحات لنمو مفهوم الاقتصاد الأخضر لدى الطلبة بشكل صحيح".

لمعرفة الدرجة المعبرة عن آراء الطلبة في المقترحات الخاصة بتنمية وتدعيم مفهوم الاقتصاد الأخضر لدى الطلبة بصورة سليمة، قامت الباحثة بحساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات والانحرافات المعيارية والترتيب ودرجة الموافقة للعبارات الخاصة بالبعد، وجاءت النتائج على النحو الموضح بالجدول التالي:

جدول رقم (8)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لإجابات أفراد عينة البحث عن عبارات بعد " مقترحات لنمو مفهوم الاقتصاد الأخضر لدى الطلبة بشكل صحيح".

م	العبارة	التكرارات والنسب المئوية			المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	مستوى الموافقة
		موافق	غير متأكد	غير موافق				
56	عقد ندوات ومؤتمرات لتوضيح مفهوم الاقتصاد الأخضر لطلبة الكلية.	1012	117	35	2.84	0.442	5	مرتفع
		86.9	10.1	3				
57	عمل حملات توعوية لطلبة الكلية عن مفهوم الاقتصاد الأخضر وأهميته.	1030	109	25	2.86	0.401	3	مرتفع
		88.	9.4	2.1				
58	عمل دورات تدريبية وورش عمل لطلبة الكلية في مجال الاقتصاد الأخضر	1006	108	50	2.82	0.483	7	مرتفع
		86.4	9.3	4.3				
59	تضمين المناهج الدراسية مفهوم الاقتصاد الأخضر منذ المراحل الأولى للتعليم بوجه عام.	937	171	56	2.76	0.530	10	مرتفع
		80.5	14.7	4.8				
60	تضمين موضوعات الاقتصاد الأخضر في المقررات الدراسية بكلية التربية	951	151	62	2.76	0.536	10	مرتفع
		81.7	13	5.3				
61	تضمين تطبيقات عملية للاقتصاد الأخضر في الأنشطة الطلابية بكلية التربية.	959	156	49	2.78	0.505	9	مرتفع
		82.4	13.4	4.2				
62	تصميم مقرر دراسي مستقل عن الاقتصاد	1037	106	21	2.87	0.647	1	مرتفع
		89.1	9.1	1.8				

	الأخضر في المرحلة الجامعية.							
63	تدشين مجلة تتحدث عن الاقتصاد الأخضر.	892	207	65	2.71	0.564	12	مرتفع
		76.6	17.8	5.6				
64	تدعيم مكتبات الكليات بالمراجع والمؤتمرات والندوات المتعلقة بالاقتصاد الأخضر	1007	124	33	2.84	0.440	5	مرتفع
		86.5	10.7	2.8				
65	تصميم تطبيقات ذات علاقة بالاقتصاد الأخضر.	991	133	40	2.82	0.467	7	مرتفع
		85.1	11.4	3.4				
66	خلق فرص تعلم متنوعة مرتبطة بالاقتصاد الأخضر.	1013	122	29	2.85	0.425	4	مرتفع
		87	10.5	2.5				
67	الاهتمام بإنشاء مراكز تدريب لتدريب الطلبة والارتقاء بمهارتهم فيما يتعلق بالاقتصاد الأخضر.	1037	106	21	2.87	0.384	1	مرتفع
		89.1	9.1	1.8				
	البعد ككل				2.79		مرتفع	1

بالنظر إلى الجدول السابق رقم (8) يتبين أن استجابات أفراد العينة على عبارات بعد "**مقترحات لنمو مفهوم الاقتصاد الأخضر لدى الطلبة بشكل صحيح**" جاءت في المرتبة الأولى وبدرجة مرتفعة، حيث بلغ المتوسط (**2.79**)، وهو متوسط يقع ضمن الفئة الثالثة لمقياس ليكرت الثلاثي (3-2.34) وهي الفئة التي تشير إلى الاستجابة المرتفعة، وهذا تأكيد على أن أفراد العينة يتفقون على أهمية هذه المقترحات ودورها الكبير في تنمية وتدعيم مفهوم الاقتصاد الأخضر لدى الطلبة بصورة صحيحة، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (**العمايرة، 2019**) في أن الطلبة يحتاجون لموضوعات بيئية تدعم الحفاظ على الثروات البيئية، وإقامة حملات توعوية لهم داخل الجامعة للحفاظ على البيئة، وكذلك اشراكهم في مشاريع بحثية تعني بموضوعات ومشكلات بيئية، ودراسة (**محمد، 2022**) في الاهتمام بتضمين مفاهيم الاقتصاد الأخضر في المناهج الدراسية، وعقد دورات تدريبية، وإعداد مقرر ثقافي يتناول أبعاد التنمية المستدامة في برامج إعداد المعلم.

كما يتضح من الجدول السابق أن المقترح (62) " تصميم مقرر دراسي مستقل عن الاقتصاد الأخضر في المرحلة الجامعية"، والمقترح (67) " الاهتمام بإنشاء مراكز تدريب لتدريب الطلبة والارتقاء بمهارتهم فيما يتعلق بالاقتصاد الأخضر" احتلا المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (2.87)، والمقترح (57)" عمل حملات توعوية لطلبة الكلية عن مفهوم الاقتصاد الأخضر وأهميته" جاء في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي (2.86) وبانحراف معياري (0.401)، والمقترح (66) " خلق فرص تعلم متنوعة مرتبطة بالاقتصاد

الأخضر" جاء في المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي (2.85) وبانحراف معياري (0.425)، وجاء المقترح (64) " تدعيم مكتبات الكليات بالمراجع والمؤتمرات والندوات المتعلقة بالاقتصاد الأخضر"، والمقترح (56) " عقد ندوات ومؤتمرات لتوضيح مفهوم الاقتصاد الأخضر لطلبة الكلية" في المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي (2.84)، وجاء المقترح (58) "عمل دورات تدريبية وورش عمل لطلبة الكلية في مجال الاقتصاد الأخضر"، والمقترح (65) " تصميم تطبيقات ذات علاقة بالاقتصاد الأخضر" المرتبة السابعة بمتوسط حسابي (2.82)، وجاء في المرتبة التاسعة المقترح (61) "تضمين تطبيقات عملية للاقتصاد الأخضر في الأنشطة الطلابية بكلية التربية"، وجاء المقترح (59) "تضمين المناهج الدراسية مفهوم الاقتصاد الأخضر منذ المراحل الأولى للتعليم بوجه عام"، والمقترح (60) " تضمين موضوعات الاقتصاد الأخضر في المقررات الدراسية بكلية التربية" في المرتبة العاشرة بمتوسط (2.76)، وفي المرتبة الأخيرة جاء المقترح (63) " تدشين مجلة تتحدث عن الاقتصاد الأخضر" .

وهذا يؤكد على أهمية دور نظام التعليم بما يتضمنه من مقررات وبرامج تدريبية وموضوعات دراسية ومكتبات، إضافة إلى أهمية الندوات والمؤتمرات في تنمية مفهوم الاقتصاد الأخضر لدى الطلبة وأساليب ممارسته.

ثالثًا- النتائج الخاصة بدلالة الفروق بين متوسطات درجات أفراد العينة من الطلبة حول واقع مفهوم الاقتصاد الأخضر لدى طلبة كلية التربية بجامعة أسيوط تبعًا لبعض التغيرات: التخصص (أدبي- علمي)، ومتغير النوع (ذكور- إناث):

استخدمت الباحثة اختبار(T) لعينتين مستقلتين؛ لمعرفة ما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية، وهو اختبار يصلح لمقارنة متوسطي مجموعتين من البيانات، وكانت نتائجه مبينة في الجدولين التاليين:

جدول رقم (9)

نتائج اختبار (T) لاستجابات أفراد العينة عن كل بعد من أبعاد البحث تبعًا لمتغير النوع

البعد	العدد		المتوسطات		قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (Sig)	الدلالة
	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى			

مفهوم الاقتصاد الأخضر	293	871	2.172	0.167	1.384	0.167	غير دال
ممارسات الطالب العملية لمفهوم الاقتصاد الأخضر	293	871	2.269	2.357	1.670	0.095	غير دال
دور العملية التعليمية بكلية التربية في تنمية مفهوم الاقتصاد الأخضر	293	871	2.023	2.088	1.259	0.208	غير دال
مقترحات لنمو مفهوم الاقتصاد الأخضر لدى الطلبة بشكل صحيح	293	871	2.826	2.786	1.780	0.075	غير دال

يتضح من الجدول السابق رقم (9) أن القيمة الاحتمالية (Sig) المقابلة لاختبار (T) لعينتين مستقلتين جاءت أكبر من مستوى الدلالة (0.05) للأبعاد الأربعة، وهو ما يعنى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة حول هذه الأبعاد تعزى إلى متغير النوع. وهذا يعني أن جميع أفراد العينة الذكور والإناث قد اتفقوا على معرفة متوسطة بمفاهيم الاقتصاد الأخضر، وأنهم يسعون بدرجة متوسطة إلى الممارسات الدالة على الاقتصاد الأخضر، وأن العملية التعليمية بكلية التربية تقوم بدرجة متوسطة في تنمية مفهوم الاقتصاد الأخضر، وأن لنظام التعليم بما يتضمنه من مقررات وموضوعات دراسية ومكتبات وتدريبات، وندوات ومؤتمرات له دور كبير في تنمية مفهوم الاقتصاد الأخضر لديهم. وتشير هذه النتائج إلى أن متغير النوع لم يؤثر في درجة تقدير عينة الدراسة، وقد يعزى لتعريض الذكور والإناث لنفس المعلومات المرتبطة بالاقتصاد الأخضر، فهم يتعلمون في بيئة جامعية متشابهة، وفي نفس ظروف الحرم الجامعي، ويتعاملون مع ذات المناهج الدراسية، وأعضاء هيئة التدريس، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (**السعدني، 2019**) في عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الذكور والإناث في العلاقة بين قيم الاستهلاك الأخضر والوعي البيئي، ودراسة (**الحوال، 2014**) والتي أكدت على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الذكور والإناث في دعم التنمية المستدامة وتنشيط الاقتصاد الأخضر.

جدول (10)

نتائج اختبار (T) لاستجابات أفراد العينة عن أبعاد البحث تبعًا لمتغير التخصص

البعد	العدد		المتوسطات		قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (Sig)	الدلالة
	أدبي	علمي	أدبي	علمي			
مفهوم الاقتصاد الأخضر	637	527	2.247	2.316	3.840	0.000	دالة عند 0.01
ممارسات الطالب العملية لمفهوم الاقتصاد الأخضر	637	527	2.267	2.418	3.274	0.001	دالة عند 0.01
دور العملية التعليمية بكلية التربية في تنمية مفهوم الاقتصاد الأخضر	637	527	1.982	2.181	4.385	0.000	دالة عند 0.01
مقترحات لنمو مفهوم الاقتصاد الأخضر لدى الطلبة بشكل صحيح	637	527	2.799	2.792	0,368	0.713	غير دال

يتضح من الجدول (10) وجود فروق ذات دلالة احصائية بين متوسطات استجابات الطلبة لبعد "مفهوم الاقتصاد الأخضر"، وبعد " ممارسات الطالب العملية لمفهوم الاقتصاد الأخضر"، وبعد " دور العملية التعليمية بكلية التربية في تنمية مفهوم الاقتصاد الأخضر" مما يؤكد وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة حول هذا الأبعاد تعزى إلى متغير التخصص لصالح الشعب العلمية، ويعود ذلك إلى أن اختلاف أدوار وممارسات الكلية بفرعيها العلمي والأدبي، وأن هناك اختلافًا في طريقة الأداء والتعاطي مع الأمور بين التخصصات العملية والإنسانية.

كما جاءت القيمة الاحتمالية (Sig) المقابلة لاختبار (T) لعينتين مستقلتين جاءت أكبر من مستوى دلالة (0.05) لبعد " مقترحات لنمو مفهوم الاقتصاد الأخضر لدى الطلبة بشكل صحيح" وهو ما يعنى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة حول هذا البعد تعزى إلى متغير التخصص، وهذا يعني أن جميع أفراد العينة

علمي وأدبي قد اتفقوا على أهمية هذه المقترحات ودورها الكبير في تنمية مفهوم الاقتصاد الأخضر لدى الطلبة بصورة صحيحة.

يتضح مما سبق أن استجابات عينة الدراسة للأبعاد الثلاثة الأولى (مفهوم الاقتصاد الأخضر، وممارسات الطالب العملية لمفهوم الاقتصاد الأخضر، ودور العملية التعليمية بكلية التربية في تنمية مفهوم الاقتصاد الأخضر) جاءت بمستوى متوسط مما يشير إلى تقارب وانسجام استجابات أفراد العينة حول المستوى المتوسط، ربما هذا لأن جهود الكلية لتحقيق الاقتصاد الأخضر تعد من الأمور الحديثة، وبالتالي لا يزال اهتمامها نحو تحقيق الاقتصاد الأخضر في بداياته، وقد يعود ذلك إلى أن أيضًا أن الكلية لا زالت تركز في أداء وظائفها على الأمور المتصلة بالتحصيل العلمي للطلبة، وأن مهمة التدريس هي المسئولية الأهم، وأن جميع أفراد العينة اتفقوا على أهمية مقترحات تنمية مفهوم الاقتصاد الأخضر، وأن متغير النوع لم يؤثر في درجة تقدير عينة الدراسة، وأن هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة حول هذه الأبعاد الثلاثة الأولى تعزى إلى متغير التخصص لصالح الشعب العلمية.

المحور الثالث: التصور المقترح لتفعيل دور كلية التربية بجامعة أسيوط في تطوير واقع مفهوم الاقتصاد الأخضر لدى الطلبة:

في إطار معطيات التأصيل والتحليل النظري لمتغيرات البحث، والتي أوضحت أن التعليم الجامعي المصري بالرغم مما شهده من عدة مبادرات وتجارب ومشروعات وخطط ولوائح اهتمت بالاقتصاد الأخضر، إلا أن الواقع في مصر يشير إلى ضعف في التوجه نحو الاقتصاد الأخضر، وانطلاقًا من تحليل نتائج البحث الميدانية، والتي أسفرت عن أن إدراك طلبة كلية التربية لمفهوم الاقتصاد الأخضر وكذلك أساليب ممارسته بدرجة متوسطة.

يمكن تقديم تصور مقترح لتفعيل دور كلية التربية بجامعة أسيوط في تطوير واقع مفهوم الاقتصاد الأخضر لدى الطلبة؛ لمواجهة بعض التغييرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المعاصرة في المجتمع المصري، وذلك كمحاولة للإجابة عن السؤال الرابع للبحث، والذي ينص على " ما التصور المقترح لتفعيل دور كلية التربية بجامعة أسيوط في تطوير واقع مفهوم الاقتصاد الأخضر لدى الطلبة؟، وهذا التصور له فلسفة، ومرتكزات يؤسس عليها، وأهداف يسعى إلى تحقيقها، وإجراءات محققة لهذه الأهداف، وكذلك ضمانات يجب أخذها في الاعتبار لنجاح هذا التصور، وذلك على النحو التالي:

(أ) فلسفة التصور المقترح:

يشهد المجتمع المصري في الوقت الحاضر مجموعة من المتغيرات العالمية والمحلية، من أهمها: التغيرات المناخية، واستنفاذ الموارد الطبيعية، ونقص نوعية وكمية الموارد المتجددة، وتزايد مستمر في انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون، وانخفاض نصيب الفرد من المياه، هذا بالإضافة إلى ضعف المستوى الاقتصادي والاجتماعي الكلي، وارتفاع معدلات البطالة خاصة بين الشباب، والتوسع العمراني العشوائي، وضعف الصلة بين التعليم والبحث العلمي وتلبية المتطلبات الاقتصادية، وهكذا أصبح الاقتصاد الأخضر ضرورة ملحة في ظل التحديات البيئية والأزمات التي يمر بها المجتمع.

ونتيجة لذلك فإن الجامعة بشكل عام وكليات التربية بشكل خاص عليها دور كبير في تنمية مفهوم الاقتصاد الأخضر وطرق ممارسته لديهم، وإكسابهم الخصائص والمهارات الخضراء، وتحسين الوعي البيئي، وصقل مهارات البحث والابتكار التي تعالج القضايا التي تقع في قلب الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة؛ نظرًا لما يحققه من مزايا عديدة، مثل: تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتحقيق الثروة، وخلق فرص عمل كثيرة، وتحقيق التنمية المستدامة، وبالتالي المساهمة في مستقبل أكثر استدامة على أساس السلامة البيئية.... وغيرها من المزايا المتعددة التي يحققها الاقتصاد الأخضر.

ولقد تبين أن واقع النظام التعليمي يشير إلى أن هناك نوعًا من القصور في تزويد الطلبة ببنية مفاهيمية ومعرفية ومهارية واسعة في مجال الاقتصاد الأخضر؛ كي تساعدهم على التعامل بكفاءة مع هذه المتغيرات، ومواجهة التحديات التي تواجه المجتمع، والتقليل من التأثيرات السلبية على البيئة.

ومن ثم فإن المأمول من نظام التعليم بكلية التربية في تعليم الطلبة المفاهيم الصحيحة للاقتصاد الأخضر كضمانة مهمة تكفل تحقيق النمو والازدهار الاقتصادي، وتحقيق التنمية المستدامة، يفرض على كلية التربية باعتبارها إحدى المؤسسات التربوية المسئولة عن مواجهة متغيرات المجتمع ضرورة التهيؤ لمواكبة المتغيرات البيئية، ووضع التصور اللازم لتفعيل دور كلية التربية في تنمية وعي طلبتها بمفهوم الاقتصاد

الأخضر، وكيفية ممارسته بشكل صحيح؛ كي تساير أنظمة التعليم في الدول الأجنبية والعربية التي أعطت التعليم من أجل الاقتصاد الأخضر اهتمامًا واضحًا.

كما تستند تلك الفلسفة إلى رؤية شاملة لعلاقة كليات التربية بالمجتمع الذي تنتمي إليه، وهذا من شأنه أن يعمق ارتباط الكلية بمشكلات الواقع الاجتماعي، وأن يؤمن طرق وقنوات انتقال المعلومات وتبادلها بين أفراد المجتمع جميعهم، وتقديم خدمة تربوية وتعليمية؛ لتنمية وعي الطلبة بالمشكلات البيئية وبالاقتصاد الأخضر.

ومن خلال ما سبق عرضه يمكن تلخيص فلسفة التصور المقترح في أن التغيرات البيئية والمناخية والاقتصادية والتكنولوجية التي يتعرض لها المجتمع المصري، وقد كان لهذه التغيرات انعكاسات على بلوغ الأهداف النمائية وتحقيق التنمية المستدامة، وهذا يقتضي من العملية التعليمية في كلية التربية بما تتضمنه من مقررات دراسية، وطرائق تدريس، وأنشطة، ونظم تقويم، وأعضاء هيئة تدريس، وإدارة تتبني فلسفة تربوية تستند على قدرٍ كافٍ من الوضوح والتنوع والمرونة في تنمية مفهوم الاقتصاد الأخضر لدى الطلبة، وهذا بدوره يقتضي التزام الفلسفة بمجموعة من الأسس، وذلك في هيئة مصفوفة تربط بين هذه الأسس وبين أهداف التصور المقترح.

(ب) أسس ومرتكزات التصور المقترح:

ترتكز فلسفة التصور المقترح على عدة أسس، أهمها:

1- الاقتصاد الأخضر أصبح أسلوب حياة يركز على الممارسات والأنشطة الصديقة للبيئة.

2- الاقتصاد الأخضر أصبح وسيلة العصر في تغيير ثقافة الأفراد والمجتمع وأساليب تفكيرهم؛ لتبني السلوك الأخضر والتركيز على أخلاقيات البيئة، واستخدامًا فعالاً للموارد الطبيعية.

3- الاقتصاد الأخضر يسهم في استثمار الموارد البشرية باستخدام التطبيقات التكنولوجية، التي تدعم الابتكار ومعالجة أوجه النقص في مهارات الطلبة برؤية جديدة تساعد على المحافظة على البيئة الخضراء، وتعزيز إمكاناتهم لتحقيق أبعاد التنمية المستدامة.

4- الاقتصاد الأخضر عملية نمائية تتصف بالاستمرارية وتركز على الأدوار المستقبلية، ويشكل نقطة انطلاق إعادة التشكيل التعليمي، كما يتناول التعليم

الفعال، والطرائق، والإجراءات، والأدوات التي ينبغي توظيفها في مواقف التعليم المختلفة.

5- الاقتصاد الأخضر يسهم في إعداد وتأهيل الثروة البشرية، كما أنه يساعد في تنمية قدرات المتعلم بشكل يجعله مواطنًا وفعالاً يسهم في بناء الوطن وخدمته والتفاعل مع بيئة الأعمال المحيطة به بشكل إيجابي، والتعامل مع أفراد المجتمع وشرائحه بأسلوب أخلاقي واجتماعي حميد.

6- نشر وتعزيز وإدماج التعليم الأخضر له نتائجه الكبيرة ومكتسباته المستقبلية وآثاره القوية على التنمية المستدامة؛ لأنه يخلق قاعدة عريضة من المبتكرين والمبدعين في كافة المجالات، وإعداد الطلبة لثقافة خضراء قوامها الإبداع والابتكار والإنجاز.

7- الاقتصاد الأخضر ظاهرة اقتصادية واجتماعية متعددة المستويات، وهو وسيلة لتشجيع الأفراد على توليد القيمة المضافة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي يستفيد منها المجتمع ككل.

8- الاقتصاد الأخضر يهتم بتنمية قدرات الابتكار، وتطوير حلول لإعادة هيكلة الأعمال الإيكولوجية، والعمل على جودة التعليم وتعزيز الدافع لدى الطلاب، من خلال تطوير الكفاءات، ودعم تطبيق أساليب مبتكرة في التفاعل بين جودة التعليم وسوق العمل.

9- التعليم الأخضر بات جزءًا أصيلاً في منظومة التعليم العالي بدول العالم المتقدم والنامي.

10- الاقتصاد الأخضر أضحى أهم المجالات التي تربط التعليم بالبيئة، وأحد أهم القوى المؤثرة في اقتصاد الدول.

11- الاقتصاد الأخضر مطلبًا أساسيًا وأمرًا حتميًا وضروريًا لأثار التدهور البيئي والأزمات والمشكلات العالمية بصفة عامة، والاختلالات البيئية بصفة خاصة.

12- التحول إلى الاقتصاد الأخضر يقدم فرصة قيمة؛ لاعتماد نماذج إنمائية تعطي الأولوية فيها لبناء المؤسسات وللعمل بنهج المشاركة في التنمية.

(ج) أهداف التصور المقترح:

يستهدف التصور المقترح تحقيق ما يلي:

1- تفعيل دور كليات التربية في تنمية وتدعيم المفهوم الصحيح للاقتصاد الأخضر في نفوس المتعلمين وإرشادهم وتوجيههم إلى أساليب ممارسة الاقتصاد الأخضر بشكل سليم.

2- إبراز دور كليات التربية في تربية وإعداد مواطنين على درجة عالية من الوعي بمعارف ومهارات الاقتصاد الأخضر من أجل رفع شأن الوطن اقتصاديًا واجتماعيًا.

3- إرشاد القائمين على أمر التعليم بكليات التربية إلى المعارف والمهارات الواجب تضمينها في منظومة العملية التعليمية بكليات التربية؛ لتنمية مفهوم الاقتصاد الأخضر لدى الطلبة.

4- وضع منهج تعليمي جديد لطلبة كليات التربية؛ يهدف إلى تعريفهم بمفهوم ومعارف ومهارات وأنواع وأساليب ممارسة الاقتصاد الأخضر.

5- محاولة تطبيق – قدر الإمكان- توصيات الدراسات والبحوث السابقة في مجال التعليم الأخضر لدى طلبة كليات التربية.

6- المساهمة في تحقيق مفهوم الاقتصاد الأخضر؛ بما يسهم في حل بعض المشكلات التي يعاني منها المجتمع.

7- تنمية المسئولية الاجتماعية لكليات التربية من خلال تفعيل وظائفها.

(د) إجراءات التصور المقترح:

لتحقيق أهداف التصور لتفعيل دور كلية التربية بجامعة أسيوط في تطوير واقع مفهوم الاقتصاد الأخضر لدى الطلبة، تقترح الباحثة القيام بالإجراءات التالية:

1- إجراءات تتعلق بأهداف تعليم الاقتصاد الأخضر:

وتنقسم إلى:

❖ **أهداف معرفية: وتتمثل في:**

- تعريف الطلبة بمفهوم الاقتصاد الأخضر والتطور التاريخي للاقتصاد الأخضر.
- تعريف الطلبة بمبادئ وأسس الاقتصاد الأخضر والتطبيقات العملية.
- تعريف الطلبة بالسياسة العامة للاقتصاد الأخضر.
- إدراك الطلبة لأهمية الاقتصاد الأخضر بالنسبة للفرد والمجتمع.

- تعريف الطلبة بمهارات الاقتصاد الأخضر.
- تعريف الطلبة بدور الاقتصاد الأخضر في تحقيق التنمية المستدامة في المجتمع.
- تعريف الطلبة بالتفكير الإبداعي وتطبيقاته في الاقتصاد الأخضر.
- تعريف الطلبة بمعوقات ومشكلات التي تواجه تطبيق الاقتصاد الأخضر وأساليب حلها.
- تعريف الطلبة بواقع الاقتصاد الأخضر في مصر والعالم.
- تعريف الطلبة ببعض الأمثلة التطبيقية للاقتصاد الأخضر.
- تعريف الطلبة ببعض الخبرات والتجارب الأجنبية والعربية في مجال الاقتصاد الأخضر.

❖ **أهداف مهارية: وتتمثل في:**

- إكساب الطلبة مهارات التفكير الإبداعي والابتكاري.
- إكساب الطلبة مهارات التفكير النقدي، والتحليلي، واتخاذ القرار.
- إكساب الطلبة مهارات التخطيط.
- إكساب الطلبة مهارات حل المشكلات.
- إكساب الطلبة مهارات المواطنة، والمسئولية المشتركة.
- إكساب الطلبة مهارات استخدام المصادر التكنولوجية النظيفة.
- إكساب الطلبة المهارات التقنية والإدارية.
- إكساب الطلبة أساليب التعلم الجمعي.
- إكساب الطلبة مهارات عرض المعلومات وتفسير الظواهر.
- إكساب الطلبة مهارات التعلم الذاتي، والتعلم المستمر.
- إكساب الطلبة مهارات استخدام منهجية روبريكس Rubrics.
- إكساب الطلبة مهارات التواصل مع الآخرين.

❖ **أهداف وجدانية: وتتمثل في:**

- أن يقدر الطلبة أهمية الاقتصاد الأخضر.
- أن يقبل الطلبة على ممارسات الاقتصاد الأخضر بطريقة سليمة.

- أن يقتنع الطلبة بأهمية ممارسات الاقتصاد الأخضر بالنسبة لنفسه وبالنسبة للمجتمع.
- أن يؤمن الطلبة بالقيم التي يقوم عليها الاقتصاد الأخضر كالإبداع، والتخطيط، والموضوعية، والمثابرة، وحب الاستطلاع، والمساواة، والعدل، والمشاركة، وإتقان العمل، والجودة، والتنافسية، والإنتاج، والتعاون، وترشيد الاستهلاك، والتكافل، وإدارة الوقت بفعالية، وتحمل المسئولية، والانتماء، والتعلم الذاتي، والدعوة إلى حماية البيئة وترشيد استهلاكها، والمحافظة على مكونات البيئة والاستغلال الجيد لها.
- أن يشعر الطلبة بأهمية الاقتصاد الأخضر في إحداث التنمية المستدامة في المجتمع.
- أن يشعر الطلبة بالمشكلات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تواجه مجتمعه، وبالتالي يتفاعل ويتجاوب معها، ويشارك في حلها.
- أن يؤمن ويقتنع الطلبة بأهمية السلوك الأخضر، والأنماط الصديقة للبيئة، وقيم الاستهلاك الأخضر، والحفاظ على الصحة والحيوية.

وتجدر الإشارة إلى أن ما تم اقتراحه من أهداف ليس إلا محاولة أولية مفتوحة لأي تعديل أو تطوير تأتي هنا على سبيل المثال لا الحصر، والمهم في الأمر أن تبني الأهداف من ناتج تحليل المهام والأدوار الوظيفية التي ينتظر من عناصر العملية التعليمية داخل الكلية القيام بها؛ ولذا فإن تحقيق هذه الأهداف يقتضي عدة متطلبات في: المقررات الدراسية ومحتواها، والقيادة الأكاديمية، وأعضاء هيئة التدريس، والمتعلمين، وكذلك نظم التقويم، والأنشطة الطلابية.

2- إجراءات تتعلق بالمقررات الدراسية في مجال تعليم الاقتصاد الأخضر:

وتتمثل فيما يلي:

- تصميم مقرر مستقل للاقتصاد الأخضر يدرس لجميع الطلبة بكليات التربية، ويتضمن الفصول التالية:

- الفصل الأول: يتناول " **الاقتصاد الأخضر... المفهوم والنشأة والتطور**"، ويشتمل على العناصر التالية: مقدمة- مفهوم الاقتصاد الأخضر- التطور التاريخي للاقتصاد الأخضر- خصائص الاقتصاد الأخضر -مكونات الاقتصاد

الأخضر– أهمية الاقتصاد الأخضر في تحقيق التنمية المستدامة– أهداف التحول نحو الاقتصاد الأخضر.

- الفصل الثاني: يتناول: " **الاقتصاد الأخضر...الأبعاد والمبادئ والمتطلبات وأدوات التمكين**" ويشتمل على العناصر التالية: مقدمة– أبعاد الاقتصاد الأخضر(البعد الاجتماعي– البعد البيئي– البعد الاقتصادي– البعد التكنولوجي– البعد الثقافي– البعد الديني)، مبادئ الاقتصاد الأخضر (مبدأ الاستدامة– مبدأ حماية حقوق الأجيال القادمة– مبدأ صحة الأرض– مبدأ التشاركية– مبدأ العدالة– مبدأ الكرامة– مبدأ المساءلة والحكم الرشيد – مبدأ المرونة– مبدأ الكفاءة والكفاية)، متطلبات الاقتصاد الأخضر (متطلبات اجتماعية– متطلبات اقتصادية– متطلبات بيئية)، أدوات التمكين من الاقتصاد الأخضر(مقدمة– المدينة الخضراء– الحياة الخضراء– التغير المناخي– التكنولوجيا الخضراء– الاستثمار الأخضر– الطاقة الخضراء– الوقود النظيف).
- الفصل الثالث: يتناول: "**مجالات الاقتصاد الأخضر**" ويشتمل على العناصر التالية: (مقدمة– إعادة التدوير Recycle – إعادة الاستخدام Reuse– الترشيد (التقليل)Reducing – الطاقة المتجددة Renewable Energy– النقل الأخضر Green Growth– التصميم والبناء الأخضر Green Design).
- الفصل الرابع: يتناول: " **الوظائف الخضراء**" ويشتمل على العناصر التالية: مقدمة– مفهوم الوظائف الخضراء– فوائد الوظائف الخضراء– مهارات الوظائف الخضراء – تحديات الوظائف الخضراء.
- الفصل الخامس: يتناول: "**الاقتصاد الأخضر بين العالمية والمحلية**" ويشتمل على العناصر التالية: مقدمة– واقع الاقتصاد الأخضر في مصر– واقع الاقتصاد الأخضر في العالم– تحديات الاقتصاد الأخضر بين المحلية والعالمية– الاقتصاد الأخضر مسئولية اجتماعية– أسلوب التحليل البيئي الرباعي "SWOT".
- الفصل السادس: يتناول: " **التربية من أجل بيئة خضراء**" ويشتمل على العناصر التالية: مقدمة– مفهوم التربية من أجل بيئة خضراء– فلسفة التربية لتكوين بيئة

خضراء- أهداف التربية لتكوين بيئة خضراء- أهمية التربية لتكوين بيئة خضراء- مبادئ التربية لتكوين بيئة خضراء.

- الفصل السابع: يتناول: " **التعليم الأخضر**" ويشتمل على العناصر التالية: مقدمة- مفهوم التعليم الأخضر- أهداف التعليم الأخضر- أدوات التعليم الأخضر- مبادئ واستراتيجيات التعليم الأخضر- مهارات التعليم الأخضر- فوائد التعليم الأخضر.
- الفصل الثامن: يتناول: " **المدارس الخضراء**" ويشتمل على العناصر التالية: مقدمة- معايير المدارس الخضراء- متطلبات تحقيق معايير المدارس الخضراء.

- أن يكون تصميم هذا المقرر مهمة مشتركة بين الأساتذة المتخصصين في الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة.
- إضافة مادة الاقتصاد الأخضر كمادة من المواد الثقافية العامة بالخطة الدراسية داخل كليات التربية.
- طرح مقرر إجباري عن الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة لكل الطلبة، وما يمكن أن يقدمه الاقتصاد الأخضر من فوائد واستثمارات وفرص عمل ووظائف خضراء لأفراد المجتمع، ويكون هذا المقرر الإجباري بمثابة متطلب أساسي من متطلبات التخرج من الجامعة.
- تقرير مادة الاقتصاد الأخضر على طلبة الفرقة الرابعة لقرب تخرجهم من الكلية، بحيث يكون مؤهلاً للقيام بأدواره ومسئولياته المختلفة في ظل ما يشهده العصر من تغيرات وتحديات، وحتي يستطيع تأهيل وتمكين طلابه من متطلبات الاقتصاد الأخضر.
- إخضاع مادة الاقتصاد الأخضر للتقويم المستمر؛ وذلك لتحديد نقاط القوة والضعف في تناولها لهذا المفهوم، وبالتالي تعظيم الإيجابيات وتقليل السلبيات فيما بعد، وهناك أساليب تقويم متعددة، مثل: استطلاع آراء الطلبة وأعضاء هيئة التدريس في مقرر الاقتصاد الأخضر.
- دمج المفاهيم الأساسية ومهارات الاقتصاد الأخضر في برامج الطلبة الدراسية في جميع المؤهلات والتخصصات.

- إدخال موضوعات أو مقررات بالكلية تهتم ببناء الأخلاق والقيم البيئية الهادفة مثل: احترام حقوق الإنسان، واحترام حق البقاء والحياة لكافة الكائنات الحية.

3- إجراءات تتعلق بطرائق تدريس المقررات الدراسية ذات الصلة بالاقتصاد الأخضر:

وتتمثل في مراعاة استخدام طرائق وأساليب تدريس فعالة وحديثة في تقديم المقررات الدراسية للطلبة في مجال الاقتصاد الأخضر، مثل: حل المشكلات، وعقد اللقاءات مع خبراء في الاقتصاد الأخضر على المستويين المحلي والدولي، وبرجال الأعمال ومؤسسات المجتمع المدني للبحث عن سبل تطوير المهارات التقنية والإدارية التي تلبي المتطلبات الناشئة للاقتصاد الأخضر، وإعداد مشروع بحثي حول المشكلات البيئية وكيفية إيجاد حلول لها وسبل استغلالها للنهوض بالاقتصاد الأخضر، والمناقشات الجماعية، والعصف الذهني، والتعلم التعاوني، والتفكير الناقد، والتعلم الذاتي، وإجراء مناظرات بين الطلاب لترسيخ القيم البيئية المختلفة، وإيجاد حلول للمشكلات البيئية، واستخدام الوسائل التي تتناسب مع ميول واتجاهات الطلاب في ربطهم بالبيئة ومشكلاتها، والتعاون في إعادة تدوير المخلفات من أجل النهوض بالمجتمع اقتصاديًا.

4- إجراءات تتعلق بأعضاء هيئة التدريس في مجال تعليم الاقتصاد الأخضر:

ينبغي لكليات التربية أن تقوم بمجموعة من الإجراءات لتحفيز أعضاء هيئة التدريس على دعم الاقتصاد الأخضر في مقرراتهم وأبحاثهم، ومن هذه الإجراءات ما يلي:

- ضرورة الاهتمام بأعضاء هيئة التدريس على تبني طرائق وأساليب التدريس الحديثة في تقديم المقررات الدراسية ذات الصلة بالاقتصاد الأخضر لطلابهم.
- توفير البنية التحتية الأساسية التي تؤهل أعضاء هيئة التدريس لتطبيق هذه الأساليب والطرائق بصورة واقعية وصحيحة؛ بما يسهم في إعداد وتطوير الاتجاهات والمهارات الإيجابية نحو الاقتصاد الأخضر.
- التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس فيما يتعلق بالاقتصاد الأخضر وأهميته وفوائد تطبيقه، ومهاراته، وكيفية دمجه في المناهج والمقررات الدراسية.
- توفير الكلية لأعضاء هيئة التدريس قاعدة بيانات عن البيئة ومشكلاتها وتحدياتها، وعن القضايا المتعلقة بالاقتصاد الأخضر وإتاحتها على موقع الكلية الإلكتروني؛ بما يساعد أعضاء هيئة التدريس على ترتيب أولوياتهم في البحوث العلمية التي يجرونها.

- تحفيز أعضاء هيئة التدريس وطلبتهم للدخول في بحوث ومشروعات تنموية تتبناها الدول، ويشارك فيها رجال الأعمال والصناعة والإنتاج بالدعم لإنجاز هذه البحوث والمشروعات، بما يعوم بالنفع على المجتمع والكلية والجامعة والمجتمع وأعضاء هيئة التدريس وطلبتهم.

5- إجراءات تتعلق بنظم تقويم الطلبة في مجال تعليم الاقتصاد الأخضر:

وتتمثل فيما يلي:

- الاهتمام في نظم التقويم على البحوث والمشروعات التي يقوم بها الطلبة بإجرائها في مجال الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة.
- التركيز في عملية التقويم على جعل الطالب في موضع الباحث أمام قضايا تطرح عليه؛ لقياس قدرته على التحليل والتفسير والإبداع.
- التركيز عند التقويم على مدى مشاركة الطلبة في الأنشطة الطلابية ذات الصلة بالاقتصاد الأخضر.
- إعطاء مكافآت للطلبة المتميزين في تقديم أفكار إبداعية ذات صلة بالاقتصاد الأخضر.
- التركيز على الأسئلة التي تنمي مهارات التفكير الإبداعي والابتكاري والنقدي والتحليلي.
- القيام بتغذية راجعة للطالب – بعد تقويمه- والتي يتحقق في ضوئها تحسين وتطوير قدرات الطالب المختلفة.

6- إجراءات تتعلق بالأنشطة الطلابية في مجال تعليم الاقتصاد الأخضر:

وتتمثل فيما يلي:

- تشكيل فرق عمل داخل الكلية؛ للقيام بأنشطة تخدم البيئة، مثل: فرق زراعة الأشجار في الكلية، وفرق عمل تدوير المخلفات، وفرق عمل للقيام بحملات توعية لترشيد المياه أو الكهرباء، وفرق عمل للمحافظة على البيئة من التلوث.
- طرح مشاريع مرتبطة بالاقتصاد الأخضر ضمن الأنشطة الصفية واللاصفية لطلبة الكلية.

- التأكيد من خلال الأنشطة على بناء المهارات اللازمة لتحقيق هذا المفهوم مثل تنمية مهارات التفكير الناقد والإبداعي، وتعزيز المسئولية الشخصية والجماعية، وتنمية القدرة على حل المشكلات.
- تنويع الأنشطة التربوية في مختلف مجالات الاقتصاد الأخضر.
- إتاحة فرص النشاط للطلبة كافة؛ للمشاركة في مختلف أنشطة مجالات الاقتصاد الأخضر.
- إتاحة الفرصة للطالب للمشاركة في زيارات لخبراء الاقتصاد الأخضر ورجال الأعمال ومؤسسات المجتمع المدني من أجل خلق روابط قوية؛ بما يلبي متطلبات الاقتصاد الأخضر.

7- إجراءات تتعلق بدور القيادة بكليات التربية في مجال تعليم الاقتصاد الأخضر:

وتتمثل فيما يلي:

- الاهتمام بإنشاء مراكز تدريب بالتعاون مع مؤسسات المجتمع المحلي لتدريب الطلاب، والارتقاء بمهاراتهم الذهنية والمعرفية والمهارية في الموضوعات المتعلقة بالاقتصاد الأخضر.
- عقد الشراكات مع مؤسسات المجتمع في مجال دعم الاقتصاد الأخضر.
- إقامة الندوات والملتقيات العلمية التي تعنى بنشر مفاهيم الاقتصاد الأخضر، والتدريب على المهارات الخضراء.
- إنشاء وحدة خاصة بالاقتصاد الأخضر في الكلية تتابع بحوث ومشروعات أعضاء هيئة التدريس، وتدعم ماديًا ومعنويًا كل ما له صلة بخدمة الاقتصاد الأخضر وتطبيقاته في المجتمع.
- إنشاء مركز بحثي تابع للكلية، هدفه تطبيق المفاهيم والمبادئ ذات الصلة بالاقتصاد الأخضر.
- إنشاء برامج بحثية تتعلق بالاقتصاد الأخضر، والتنمية المستدامة وتشجيعها ومتابعتها وتقييمها.
- استحداث تخصصات جديدة، تركز على الاقتصاد الأخضر.
- تطوير المناهج الدراسية وتطوير الدراسات العليا في كل ما هو ضروري ومتعلق بتطوير تعليم الاقتصاد الأخضر في كلية التربية.

- مراجعة مخرجات التعلم الحالية، وتطويرها بما يتلاءم مع المهارات الخضراء المطلوبة في مجتمع الاقتصاد الأخضر.
- تجهيز المعامل والقاعات الدراسية بالأدوات والوسائل الصديقة للبيئة.
- تشجيع المبادرات المرتبطة بالاقتصاد الأخضر.
- تضمين مفاهيم الاقتصاد الأخضر في الرؤية الاستراتيجية للكلية.
- قيام الإدارة بعقد دورات تدريبية وورش عمل وحملات توعية لطلبة الكلية عن مفاهيم الاقتصاد الأخضر وأهميته.
- إعداد برامج تدريبية للخريجين وورش عمل يتم تدريبهم من خلالها على مهارات الاقتصاد الأخضر العامة مثل: القدرة على تحليل المشكلات البيئية ووضع الخطط المناسبة لعلاجها، هذا فضلاً عن المهارات التخصصية في مجالات الاقتصاد الأخضر كالتكنولوجيا والطاقة.
- اهتمام الإدارة بتنظيم مسابقات لأفضل مشروع بحثي عن الاقتصاد الأخضر لطلبة الكلية.
- إنشاء مركز تسويق على مستوى الكلية يقوم بالتسويق الأخضر لنتائج البحوث العلمية لأعضاء هيئة التدريس، حيث يقوم هذا المركز بدور الوسيط بين الكلية وخبراء الاقتصاد الأخضر والشركات ورجال الأعمال بما يدر ربحًا على الكلية والعاملين فيها.
- المساهمة في تطوير التكنولوجيا الخضراء ونشرها والحصول عليها من خلال الشراكة مع القطاع الخاص وإنشاء مراكز تعاونية للبحث والتطوير، ووضع آليات تمويل جديدة لتسريع انتشار التكنولوجيا الخضراء.
- قيام الإدارة بتدشين مجلة متخصصة في الاقتصاد الأخضر.
- اهتمام الإدارة بتدعيم المكتبات بمراجع وكتب ووثائق دولية ومؤلفات علمية وأعمال المؤتمرات والندوات وكافة الأعمال العلمية الأخرى في مجال الاقتصاد الأخضر.
- قيام الإدارة بإنشاء صفحة للاقتصاد الأخضر على موقع الكلية تحوي جميع الأنشطة وفعاليات وأهداف الاقتصاد الأخضر، وكذلك مواد تثقيفية لنشر ثقافة الاقتصاد الأخضر.

- المساهمة في وضع القوانين والتشريعات المرتبطة بتطبيق مفهوم الاقتصاد الأخضر.

(و) ضمانات نجاح التصور المقترح:

يتوقف نجاح التصور المقترح في تحقيق أهدافه على توافر بعض الضمانات، أهمها:

- إعادة النظر في اللائحة الداخلية لكلية التربية لإدراج مقرر الاقتصاد الأخضر في خطة المواد الدراسية الثقافية كمادة أساسية يدرسها جميع طلبة الفرقة الرابعة.
- مراعات متطلبات الاقتصاد الأخضر والاستدامة في صياغة الأهداف والخطة الاستراتيجية بكلية التربية.
- العمل على إيجاد نموذج للمجتمع المستدام داخل كلية التربية، من خلال تدعيم المشاريع الخضراء داخل الكلية من تطبيقات تكنولوجية خضراء، وبحوث خضراء، وبرامج خضراء، ومبان خضراء، ونقل أخضر.
- العمل باستمرار على تدريب أعضاء هيئة التدريس على كل جديد في مجال تدريس مقرر الاقتصاد الأخضر للطلبة داخل الكلية.
- الاهتمام بالأنشطة الطلابية بما يساعد على توسيع قاعدة الممارسة لأنشطة الاقتصاد الأخضر.
- العمل على تكاتف الجهود بين ما تقوم به كلية التربية ومؤسسات التربية غير الرسمية كالأسرة، ودور العبادة، ووسائل الإعلام؛ لتنمية مفاهيم الاقتصاد الأخضر بصورة سليمة لدى الطلبة بكلية التربية.

(س) معوقات قد تواجه تنفيذ التصور المقترح:

قد يواجه تنفيذ التصور المقترح بعض المعوقات التي تحول دون تحقيق الوعي بمفاهيم الاقتصاد الأخضر وممارسته بشكل سليم، ومن ذلك ما يلي:

- ضعف الوعي بأهمية تطبيق المفهوم.
- التراخي في نشر ثقافة الاقتصاد الأخضر في حياة الطلبة العلمية والعملية.
- ضعف السياسات والتشريعات المحفزة على تدعيم الاقتصاد الأخضر.
- ضعف التعاون من قبل المؤسسات الأخرى مع كلية التربية.
- مقاومة التغيير من قبل البعض.

- ضعف قناعة بعض المؤسسات أو الجهات المعنية بجدوى الاقتصاد الأخضر ودوره الفاعل في تحقيق التنمية المستدامة.

(ح) أساليب التغلب على هذه المعوقات:

لمواجهة معوقات تنفيذ التصور المقترح يستلزم الأخذ في الاعتبار:

- نشر الوعي المجتمعي بالاقتصاد الأخضر من قبل الدولة بكافة مؤسساتها.
- السياسات والتشريعات المحفزة على تدعيم الاقتصاد الأخضر.
- نشر ثقافة التغيير.
- التعاون بين كلية التربية ومؤسسات المجتمع ورجال الأعمال والقطاع الخاص؛ لتلبية احتياجات الاقتصاد الأخضر وإيجاد حلول مشتركة للمشكلات.
- إدراج متطلبات الاقتصاد الأخضر ضمن معايير اعتماد المؤسسات الجامعية، بحيث لا تعتمد أي كلية إلا إذا توفرت فيها تلك المتطلبات.

بحوث مقترحة:

امتدادًا للبحث الحالي، واستكمالاً له يمكن اقتراح بعض البحوث والدراسات التالية:

- واقع مفهوم الاقتصاد الأخضر لدى طلبة الجامعة ودور التعليم في تطويره.
- واقع مفهوم الاقتصاد الأخضر لدى طلبة التعليم الفني ودور التعليم في تطويره: دراسة ميدانية بمحافظة أسيوط.
- واقع مفهوم الاقتصاد الأخضر لدى طلبة التعليم الثانوي العام ودور التعليم في تطويره: دراسة ميدانية بمحافظة أسيوط.
- دور التعليم الأساسي في غرس مفهوم الاقتصاد الأخضر لدى التلاميذ: دراسة ميدانية بمحافظة أسيوط.

قائمة المراجـــــع

أولاً- المراجع العربية:

برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) (2011)، ***نحو اقتصاد أخضر مسارات إلى التنمية والقضاء على الفقر***، مرجع لواضعي السياسات، متاح في:
https://www.uncclearn.org/wp-content/uploads/library/unep119_arb_0.pdf, 12/1/2022, 11:34.

بسيوني، آمال ضيف (2020)، " دور البحث العلمي كقوة دافعة نحو اقتصاد أخضر لتحقيق التنمية الاقتصادية"، ***مجلة التجارة والتمويل***، جامعة طنطا، كلية التجارة، عدد خاص، ص ص 1- 53.

بطاهر، بختة (2019)، " المباني الخضراء كدعامة لتعزيز متطلبات الانتقال الاقتصاد الأخضر: العمارة الخضراء المستدامة أنموذجًا"، ***مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية***، جامعة عباس لغرور خنشلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مج3، ع 2، ص ص 197- 212.

بلخشعي، محمد أمين (2021)، " الاقتصاد الأخضر كآلية لضمان الأمن البيئي"، ***مجلة معهد العلوم الاقتصادية***، جامعة الجزائر(3)، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، مج 24، ع1، ص ص 447- 466.

جمال الدين، نجوى يوسف (2017)، "التعلم من أجل الاقتصاد الأخضر والتحولات العالمية في الاقتصاد والتعليم"، ***مجلة العلوم التربوية***، جامعة القاهرة، كلية الدراسات العليا للتربية، ج1، ع 4، ص ص 1-44.

جمال الدين، نجوى يوسف؛ أحمد، سمير أكرم؛ حسن، محمد حنفي (2014)، " الاقتصاد الأخضر .. المفهوم .. والمتطلبات في التعليم"، ***مجلة العلوم التربوية***، جامعة القاهرة، كلية الدراسات العليا للتربية، مج 22، ع3، ص ص 427- 453.

الجيار، سهير على (2019)، " دور البحث العلمي بالجامعات المصرية في تحقيق متطلبات الاقتصاد الأخضر"، ***المؤتمر العلمي السنوي السادس والعشرون: تطوير التعليم العالي بالوطن العربي في عصر التكنولوجيا الفائقة والتنافسية***، في الفترة من 26/ 27 يناير 2019، الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، ص ص 85- 124.

الحبيب، ثابتي؛ نصيرة، بركنو (2018)، " دور الاقتصاد الأخضر في خلق الوظائف الخضراء والمساهمة في الحد من الفقر"، ***مجمع مداخلات الملتقى الدولي حول تقييم سياسات الانتقال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة***، في الفترة 8-9 ديسمبر 2014، جامعة الجزائر، مخبر العولمة والسياسات الاقتصادية، ص ص 90- 105.

الحضرمي، نوف خلف محمد؛ سليمان، هالة عبد المنعم أحمد (2020)، " دور القيادات الجامعية في تحقيق الاقتصاد الأخضر في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية 2030"، ***دراسات عربية في التربية وعلم النفس***، رابطة التربويين العرب، مصر، ع 120، ص ص 247- 276.

الحنان، طاهر محمود محمد محمد (2020)، "برنامج مقترح لتنمية أبعاد العدالة الاجتماعية والاقتصاد الأخضر في تدريس الدراسات الاجتماعية لدى تلاميذ الصف الثاني الإعدادي في ضوء أبعاد التكامل الاقتصادي العربي"، ***مجلة كلية التربية في العلوم التربوية***، جامعة عين شمس، كلية التربية، مج 44، ع 3، ص ص 359- 432.

الحوال، سعاد فهد (2014)، " دور السلوك البيئي الواعي للطلاب الكويتيين في دعم التنمية المستدامة وتنشيط الاقتصاد الأخضر: دراسة تطبيقية على طلاب جامعة الكويت"، ***فكر وإبداع***، رابطة الأدب الحديث، القاهرة، ج88، ص ص 439- 473.

خيري، منال محمود (2020)، " برنامج مقترح في التنمية المستدامة لطلاب المرحلة الجامعية لتنمية مفاهيم التنمية المستدامة والاقتصاد الأخضر والاتجاه نحو القضايا البيئية"، ***مجلة كلية التربية***، جامعة بني سويف، عدد يناير، ج 1، ص ص 1-77.

ستوكهولم +50، 2-3 يونيو 2022، السويد، متاح في:
https://www.stockholm50.global, 10/6/2022, 3:34PM.

السعدني، نرمين أحمد عبد المنعم (2019)، " قيم الاستهلاك الأخضر لدى الشباب الجامعي ودورها في زيادة الوعي البيئي ونية الاستمرار لشراء المنتجات الغذائية العضوية"، ***المجلة العلمية للبحوث التجارية***، جامعة المنوفية، كلية التجارة، س9، ع3، ص ص 183- 222.

سليمان، إيناس السيد محمد (2021)، "متطلبات التخطيط لتعزيز مهارات التعليم الأخضر الرقمي لدى طلاب مدارس التكنولوجيا التطبيقية: رؤية مستقبلية"، ***المجلة التربوية***، جامعة سوهاج، كلية التربية، ع 91، ص ص 2959- 3017.

الصفتي، إيهاب إبراهيم حسن (2020)، " رؤية مقترحة للتربية من أجل بيئة خضراء بالجامعات المصرية"، ***المجلة التربوية***، جامعة سوهاج، كلية التربية، ع80، ص ص 831- 874.

عبدي، مصطفى (2020)، " الاقتصاد الأخضر كمطلب لتحقيق التنمية المستدامة"، ***مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية***، رضوان العنبي، المغرب، عدد خاص، ص ص 97- 119.

العمايرة، تسنيم على فلاح (2019)، " درجة تضمين متطلبات الاقتصاد الأخضر في مناهج كلية الهندسة وعلاقته بدرجة الوعي البيئي لدى طلبتها"، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، كلية العلوم التربوية.

العنزي، منى ساكت منادي (2022)، " درجة وعي معلمات الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الثانوية بمبادئ الاقتصاد الأخضر في ممارستهن التدريسية"، ***المجلة العلمية لكلية التربية***، جامعة أسيوط، كلية التربية، مج 38، ج2، ع 2، ص ص 49- 95

فؤاد، هبه فؤاد سيد (2020) " فاعلية برنامج مقترح في ضوء توجهات الاقتصاد الأخضر لتنمية الوعي البيئي والتفكير الإيجابي لدى الطلاب المعلمين بالشعب الأدبية بكلية التربية"، ***مجلة كلية التربية في العلوم التربوية***، جامعة عين شمس، كلية التربية، مج 44، ع 1، ص ص 155- 226.

القدرة، حامد نعيم إبراهيم (2019)، " دور الجامعات الفلسطينية في تحقيق متطلبات الاقتصاد الأخضر"، ***المؤتمر الدولي السنوي الثالث لقطاع الدراسات العليا والبحوث: البحوث التكاملية...طريق التنمية***، في الفترة من 27/ 28 فبراير بمدينة أسوان، جامعة عين شمس، كلية البنات للآداب والعلوم والتربية، مج2، ص ص 1037- 1066.

كافي، فريدة؛ هماش، لمين (2017)، " الاقتصاد الأخضر كنموذج تنموي بديل لتحقيق التنمية المستدامة: عرض تجارب دولية رائدة"، ***مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة***،

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، ع 4، ص ص 447- 462.

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)(أ) (2011)، ***"الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر: المبادئ والفرص والتحديات في المنطقة العربية"***، استعراض الإنتاجية وأنشطة التنمية المستدامة في منطقة الإسكوا، العدد الأول، منشورات الأمم المتحدة، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية.

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)(ب) (2011)، ***الأولويات الإقليمية والعالمية: مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو+٢٠) والحكم السليم في ظل النزاعات وما يتصل بها من أزمات"***، بيروت. 6- 7 أبريل 2011، ص ص 1- 16.

مجاهد، حازم السيد حلمي عطوة (2019)، " دور الجامعات في تفعيل الاقتصاد الأخضر: خبرات عالمية ودروس مستفادة"، ***مجلة البحوث القانونية والاقتصادية***، جامعة المنصورة، كلية الحقوق، مج 9، ع 3، ص ص 569- 645.

محمد، منال على حسن (2022)، " برنامج مقترح في ضوء أبعاد التنمية المستدامة والاقتصاد الأخضر وأثره في تنمية التفكير المستدام والتوازن المعرفي والاتجاهات المستدامة لدى طلاب الشعب العلمية بكلية التربية"، ***مجلة كلية التربية***، جامعة أسيوط، كلية التربية، مج 38، ع3، ص ص 106- 170.

محمد، مديحة فخري محمود (2017)، " تصور مقترح لدور الجامعات المصرية في تحقيق مفهوم الاقتصاد الأخضر: رؤية تربوية"، ***المجلة التربوية***، جامعة سوهاج، كلية التربية، ع 49، ص ص 25- 85.

محمود، أيسم سعد محمدي (2018)، " الاتجاهات الحديثة في وظائف الجامعة: التوجه نحو الاقتصاد الأخضر لتحقيق التنمية المستدامة نموذجًا"، ***مجلة العلوم التربوية***، جامعة القاهرة، كلية الدراسات العليا للتربية، مج 26، ع 4، ص ص 2- 82.

مشرف، شيرين عيد مرسي (2020)، " استراتيجية مقترحة للتعليم الفني المزدوج في مصر لتعزيز متطلبات الانتقال للاقتصاد الأخضر"، ***مجلة البحث العلمي في التربية***، جامعة عين شمس، كلية البنات للآداب والعلوم والتربية، ج14، ع 21، ص ص 83- 170.

المطيري، أفراح بنت عباس بن صويلح (2019)، " واقع تضمين مفاهيم الاقتصاد الأخضر في مقرر الدراسات الاجتماعية والوطنية للمرحلة المتوسطة"، ***مجلة البحث العلمي في التربية***، جامعة عين شمس، كلية البنات للآداب والعلوم والتربية، ع 20، ج 1، ص ص 509- 556.

الملتقى الدولي الأول حول: ***دور السياسات العمومية في تلبية متطلبات الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة"*** (2018)، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة قسنطينة 2- عبد الحميد مهري، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم المالية والمحاسبة بالتعاون مع مخبر الدراسات والبحوث التسويقية، في الفترة من 17/ 18 أكتوبر 2018.

منظمة الأمم المتحدة (2012)، "المستقبل الذي نصبو إليه"، ***مؤتمر الأمم المتحدة ريو +20 للتنمية المستدامة، البند 10 من جدول الأعمال، الوثيقة الختامية للمؤتمر***، في الفترة من 20-22 يونيه 2012م، ريودي جانيرو، البرازيل.

مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية، 5 - 6 يونيو 1972، ستوكهولم، السويد، متاح في:
https://www.un.org/ar/conferences/environment/stockholm1972, 10/1/ 2022, 2:47 PM.

مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، 20 - 22 يونيو 2012، ريو دي جانيرو، البرازيل، متاح في:
https://www.un.org/ar/conferences/environment/rio2012, 10/1/2022, 2:55PM.

نجاتي، حسام الدين (2014)، ***الاقتصاد الأخضر ودوره في التنمية المستدامة***، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (251)، معهد التخطيط القومي، القاهرة.

نفادي، محمد صديق(2017)، " الاقتصاد الأخضر كأحد آليات التنمية المستدامة لجذب الاستثمار الأجنبي: دراسة ميدانية بالتطبيق على البيئة المصرية"، ***المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة***، جامعة الأزهر، ع 17، ص ص 640- 671.

وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري(أ)(2016)، ***استراتيجية التنمية المستدامة- رؤية مصر 2030***، جمهورية مصر العربية.

وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري (ب)(2018)، ***رؤية مصر 2030، خطة التنمية المستدامة للعام المالي 2016/ 2017م، العام الأول من استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030***، جمهورية مصر العربية.

وزارة البيئة، جهاز شئون البيئة، الإدارة العامة لاقتصاديات البيئة ونظم الإدارة البيئية، جمهورية مصر العربية، (2021)، ***الاقتصاد الأخضر***، متاح في:

www.eeaa.gov.eg/ar-eg, accessed on 12/ 1/ 2022, 11:47 pm.

ثانيًا- المراجع الأجنبية:

Boutora, F.; Abou -Hafs2, H.& Eddine. L.A. (2021)," The Green University's Role in Developing Environmentally Friendly Infrastructure: Reference to the University of Wageningen, Ranked Number one in the World,"***Human Sciences& Social Journal***, Vol.7, Issue 1, Pp. 523- 544.

Brandt, J. O., Bürgener, L.,, Barth, M., and Redman, A., (2019), "Becoming a competent teacher in education for sustainable development: Learning outcomes and processes in teacher education", ***International Journal of Sustainability in Higher Education***, Vol. 20, No. 4, Pp. 630- 653.

Brears, R. (2018), "***The Green Economy and the Water-Energy-Food Nexus",*** Palgrave Macmillan, London.

Chapple ,K.(2008), "***Defining of Green Economy: A primer on Green Economic Development***", Center for Community Innovation, University of Calefornia. Berkely.

Cole, L., Quinn, J., Akturk, A. and Johnson, B. (2019), Promoting green building literacy through online laboratory experiences", experiences", ***International Journal of Sustainability in Higher Education,*** Vol. 20 No. 2, pp. 264-287.

Dlimbetova, G. et al., (2016), " Green Skills for Green Economy: Case of The Environmental Education Role in Kazakhstan's Economy",

International Journal of Environmental & Science Education, Vol. 11, No. 8, Pp. 1735- 1742.

Elder, J.(2009), " Higher Education and the Clean Energy, Green Economy", ***Educause Review***, Vol. 44, No. 6 November/December 2009, Pp. 108–109, https://er.educause.edu/-/media/files/article-downloads/erm09613.pdf, 12/2/2022, 11:08PM.

Fien, J.& Guevara, R. (2013), " Skills for a Green Economy: Practice, Possibilities, and Prospects", ***Skills Development for Inclusive and Sustainable Growth in Developing Asia-Pacific***, Springer, Dordrecht, PP. 255- 263.

Gbadamosi, T.V.(2016). "Assessing Teachers' Understanding of Green Economy for Effective Teaching of Climate Change Education in Kolawole". C. O. O; Bagudo, A. A; Moronkola, O. A; Akinkuotu, A.O; Babarind,S.A; Ojedokun, I. M and Meroyim S.I (Eds) Education in Nigeria; Looking Beyond the 21 st Century, The Department of Teacher Education; 419-436 pp.ISBN: 978-978-52551-507.

Good, C. (2013), " A Just Transition to a Green Economy: Evaluating the Response of Australian Unions", ***Australian Bulletin of Labour***, Vol. 39, No. 2, PP. 13-33.

Huberman, D. (2010), ***A Guidebook for IUCN's Thematic Programme Area on Greening the World Economy (TPA5),*** International Union for Conservation of Nature (IUCN), Gland, Switzerland.

Luna H.& Martin S. (2012)," Universities and the green economy: graduates for the future", ***Higher Education Academy policy think tank report 2012,*** The Higher Education Academy, PP. 1-11.

Nhamo, G. (2014), " Reviewing Some Implications of the Green Economy for Higher and Further Education Institutions", ***Southern African Journal of Environmental Education,*** Vol. 30, Pp. 79- 95.

Njeru, A. N. (2010), "Identifying the Barriers to Implementing Education for Sustainable Development in Kenyan Secondary Schools: a Case of Southlands of Nairobi", ***Master's thesis,*** Kenyatta University Institutional Repository, Kenya, Kahawa, North East of Nairobi.

Kalsoom, Q., Khanam, A. and Quraishi, U. (2017), " Sustainability consciousness of pre-service teachers in Pakistan", ***International Journal of Sustainability in Higher Education,***Vol. 18, No. 7, Pp. 1090- 1107.

OECD. (2011). Towards Green Growth: Monitoring Progress. OECD Indicators, Available at: https://www.oecd.org/greengrowth/48224574.pdf.

Parrique,T.(2013),"Economics Education for Sustainable Development: Institutional Barriers to Pluralism at the University of Versailles Saint-Quentin (France)", ***Master thesis in Sustainable Development at Uppsala University***, No. 136, Department of Earth Sciences, Uppsala University, Uppsala.

Pop, O., et al. (2011),"Promoting the corporate social responsibility for a green economy and innovative jobs", Science Direct, ***Procedia Social and Behavioral Sciences***, Vol. 15, Pp. 1020–1023.

Rao, P.& Aithal, P. (2016), "Green Education Concepts & Strategies in Higher Education Model", ***International Journal of Scientific Research and Modern Education (IJSRME),*** Vol. 1, Issue 1, Pp. 793- 802.

Reza, Mohammad Imam Hasan (2016), Sustainability in Higher Education: Perspectives of Malaysian Higher Education System", *SAGE Open*, July–September 2016, Pp.1–9,

https://journals.sagepub.com/doi/pdf/10.1177/2158244016665890, 12/1/2022, 10:34 PM.

Samuel A.& Rufus O., (2011), "The Imperatives of Green Economy and The Transformation of Africa's Agricultural Sector", ***A paper presented at an International Conference on Sustainable Development of Natural Resources in Africa***, 5-7 December, 2011. University of Ghana, Accra, PP. 1-12.

Saum, A. M. (2020), " Unpacking the Green Economy concept: A quantitative analysis of 140 definitions", ***Journal of Cleaner Production***, Vol. 242, PP. 1- 19, 118339.

Saum, A. M.; Baldi, M. G.; Gunderson, I.& Oberle, B. (2018), " Articulating natural resources and sustainable development goals through green economy indicators: A systematic analysis", ***Resources, Conservation & Recycling***, Vol. 139, pp. 90- 103.

Shaoming Lu& Hui-shu Zhang (2014), "A comparative study of education for sustainable development in one British university and one Chinese university", ***International Journal of Sustainability in Higher Education***, Vol. 15, No. 1, Pp. 48-62.

Strietska-Ilina, et al., (2011), ***Skills for green jobs: a global view: synthesis report based on 21 country studies***, International Labour Office, Geneva.

Ten Brink P., Mazza L., Badura T., Kettunen M., and Withana S. (2012)," ***Nature and its Role in the Transition to a Green Economy***", Executive Summary, Institute for European Environmental Policy.(IEEP).

UNEP (2016), "Report on the Process Undertaken towards the Institutionalization of Green Economy Course/Training at the University of the West Indies", https://www.un-

page.org/files/public/report_on_the_process_of_institutionalization_of_a_ge_course_at_uwi.pdf, Pp. 1- 25, 1/1/2022, 5:09 PM.

Wageningen University & Research, (2020), https://www.wur.nl/en/About-WUR/Sustainability.htm, 22/ 5/ 2022, 12:33PM.

Waters, H. (2020), University of Oxford Environmental Sustainability Report 2019-2020, https://sustainability.admin.ox.ac.uk/files/annualreport2019-20.pdf, 22/5/2022, 3:25PM.

World Bank (2012), " Toward a Green, Clean, and Resilient World for all, A World Bank Group Environment Strategy 2012- 2022, Washington, U.S.A.

Zhao, S. ; Jiang, Y.; Wang, S. (2019), " Innovation stages, knowledge spillover, and green economy development: moderating role of absorptive capacity and environmental regulation", ***Environmental Science and Pollution Research.*** Vol. 26, pp. 25312–25325.